LE MONDE AMAZIGH

العالم الأمازيغي

ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

Amadalpresse

www.amadalamazigh.press.ma

ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476 العدد: 220 ماي 2969 /2019 - MAI -ⵎⴰⵢⵓ-الثمن: 5 دراهم /Euro 1.5

# الأراضي ...

# بين مشاريع القوانين والنهب !

لقد مر على ترأس سعد الدين العثماني للحكومة الحالية سنتين بالتمام و الكمال، و مرت على ترأس حزب العدالة و التنمية للحكومات السابقة و الحالية أكثر من سبع سنوات، كلها سنوات عجاف لا تنمية و لا تربية، و مرت على الدستور الذي نص على رسمية اللغة الأمازيغية أكثر من ثمان سنوات وإلى حدود الآن لا جديد في ما يخص ملف الأمازيغية، سواء على المستوى التشريعي ولا على المستوى التنفيذي، و الحصيلة التي تقدم بها رئيس الحكومة بمناسبة مرور نصف ولايته دليل على أن هذه الحكومة لا تعير للشعب المغربي أي اهتمام، ولا تسمع لنبضات قلب هذا المجتمع على غرار سابقتها التي كان يترأسها ابن كيران، للأسف كنا نخال أن موقف العدالة و التنمية سيتغير بتغير أمينه العالم من ابن كيران إلى العثماني، ولكن إن كان طبيعيا أن لا تجد في القنافذ أملس فليس من الطبيعي أن تجد، و الحالة هذه، في حزب العدالة و التنمية بل في الإسلاميين على اختلاف ألوانهم و مللهم و نحلهم، سياسي عاقل، إذ في ملف الأمازيغية يستوي عندهم المتشدد و المتحرر، فهم يرفضونها لغة و ثقافة و بالأحرى أن يقبلوها هوية.

وإذا كان البعض منهم يداري هذا الكره و يحاول إلباسه لبوسا من التقية و الادعاء بمسايرة مطالب الحركة الأمازيغية، شأن ذلك بعض مناضلي حزب العدالة و التنمية الذين يمارسون الحربائية و يتماطلون بل يرفضون التصويت على القوانين التنظيمية لأجراة اللغة الأمازيغية وإخراج المجلس الوطني للغات و الثقافة المغربية، و بسببهم لا تزال هذه القوانين تراوح مكانها لمدة أكثر من ثمان سنوات، فان البعض الأخر لا يتوانى في إظهار ذلك الكره، بل يتباهى به كما فعل و يفعل أبوزيد الإدريسي، و كما فعل و يفعل الكتاني الذي صرح بكرهه و بعنصريته اتجاه اللغة الأمازيغية و حرفها تيفيناغ لا لشيء إلا لأن اقتراح وضعها أي اللغة الأمازيغية بحروفها تيفيناغ على الأوراق النقدية، كما نص على ذلك مشروع القوانين التنظيمية الخاصة باجرأة الأمازيغية، هذا المقترح الذي تم رفضه معارضة و أغلبية.

إن ما نتأسف له أكثر هو أن العداء لكل ما هو أمازيغي لا يتوقف عند حزب رئيس الحكومة فقط، بل امتد إلى الأحزاب كلها معارضة و أغلبية التي تختلف مع الحزب الحاكم في كل شيء إلا في إقصاء الأمازيغية ومحاربتها ومنعها من ممارسة وظيفتها الدستورية، إذ أعلن فريقا «الاستقلال» و «البام» بمجلس النواب، عن انسحابهما من اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة التعليم والثقافة والاتصال، التي عهد إليها الانكباب على دراسة تعديلات مختلف الفرق، بخصوص مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، ومشروع القانون التنظيمي 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. وأكد الحزبان تشبثهما بمطلب العودة إلى تطبيق المسطرة التشريعية العادية. وهنا أيضا نتساءل عن الأسباب التي دفعت بالحزبين للانسحاب في هذا الوقت بالذات؟ ولماذا اليوم بعد أزيد من 8 سنوات عن ترسيم الأمازيغية في الدستور؟. وهل الانسحاب اليوم وبهذا الشكل يخدم تفعيل القوانين السالفة الذكر؟ نحن لا نعتقد.

ان مُعادة حزب رئيس الحكومة للأمازيغية للأسف لم يتوقف عند المشرعين( نواب و مستشارين) و شيوخهم، بل تجاوزه إلى الشأن المحلي، ذلك أن السيد محمد صديقي عمدة مدينة الرباط المنتمي للحزب «الإسلامي»، رفض تسلم رسالة وجهناها له باللغة الامازيغية، مضمونها هو تغيير أسماء جميع الأزقة، الشوارع و الأحياء التي لا تستحضر الهوية الامازيغية المشتركة بين المغاربة بأسماء أخرى لشخصيات و أماكن وأحداث تاريخية.. تنسجم مع الهوية الوطنية ومع الدستور الجديد، وكتابتها باللغة الأمازيغية وبحرفها الأصلي الأصيل تيفيناغ، في مساواة تامة مع اللغة العربية، إلا أن السيد العمدة رفض تسلم الرسالة فقط لأنها مكتوبة باللغة الأمازيغية وبحرفها الأصلي تينيفناغ، و في تحد تام للدستور أعاد السيد صديقي كتابة كل لافتات الأزقة والشوارع، في مدينة الرباط العاصمة، باللغتين العربية والفرنسية، مقابل إقصاء تام للأمازيغية، في حين، لم يتوانى أعضاء نفس الحزب «الحاكم» في إطلاق أسماء عربية خليجية وفلسطينية على أزقة وشوارع المدن التي يتولوا تسييرها ما يعتبر تزوير وتحريف للطبونومية الأمازيغية الذي لم يتوقف مع الأحزاب الحاكمة منذ الاستقلال إلى اليوم، سواء تلك الأحزاب التي تتشدق بالسماء أو تلك التي تتشدق بأغراس أغراس، لان موقفها من الأمازيغية سيان.

و قديما قال الحكيم الأمازيغي:

ⵍⵍⴰⵀⵓ ⵅⵜⵜⴰⵎⵖⵔⵉ, ⵅⵢ ⵙⵔ ⵜⵙⵎⵅⵍⵉⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵓⵔ.

بما معناه: «ما كل مرة تسلم الجرة»

أمينة ابن الشيخ

## مرة بعد مرة

# في الذكرى 107 لاستشهاد الشريف محمد أمزيان : أساتذة وباحثون يستخلون دروسا في المواطنة من المقاومة الريفية

اختتمت مساء اليوم الأحد فعاليات تخليد الذكرى 107 لاستشهاد "الشريف سيدي محمد أمزيان"، الذي نظمته جمعية الذاكرة والمستقبل بمدينة أزغنغان بشراكة مع مجلس إقليم الناظور، خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 19 ماي 2019، بكل من مراكز أزغنغان، إحدادن، سلوان، بني انصار وأمجاو.

وتميز اليوم الثالث من فعاليات تخليد هذه المحطة التاريخية، السبت 18 ماي، بتنظيم ندوة علمية تحت عنوان "المقاومة المغربية للإستعمار بالريف.. دروس في الوطنية"، عرفت مشاركة ثلة من الأساتذة والمؤرخين والباحثين في تاريخ المنطقة في مقدمتهم د. حسن الفكيكي و د. محمد أحميان د. مصطفى لهراوي ود.محمد لخواجة وذ.يوسف السعيدي وذ.عبد الرزاق العمري وبتسيير من ذ.جمال الخضيري.

### الثقافة الحربية في حركة الشريف محمد أمزيان

استهلت ندوة "المقاومة المغربية للأستعمار بالريف: دروس في الوطنية" بمداخلة للدكتور: حسن الفكيكي تحمل عنوان "رصد بواكير الثقافة الحربية في حركة الشريف محمد أمزيان، حاول من خلالها تقديم توضيح جديد خاص برصيد تاريخ مقاومة الشريف محمد أمزيان، استجابة لضرورة التفكير الدائم طلبا لتحقيق تلك الغاية.

وسعى صاحب مؤلفي "الشريف محمد أمزيان شهيد الوعي الوطني و"أطلس الريف الشرقي"، إلى الإجابة عن سؤال: كيف نفسر انتقال الشريف محمد أمزيان من مجرد ابن زاوية أزغنغان إلى رئيس حربي، بحجة استطاعته تنظيم مقاومة بربوع الريف الشرقي ضد غزو حربي عدواني من الدولة الإسبانية وتمكنه من الاحتفاظ بتلك الزعامة طوال سنوات 1912-1909، "تلك الزعامة التي لم يوقفها سوى استشهاده يوم 15 ماي 1912".

يجد الأستاذ السابق في المدسة المولوية الجواب عن هذا السؤال في انصراف الشريف سنوات ما قبل الظهور سنة اقتحام ساحة التكوين الحربي، منساقا إلى إيمانه الفطري بالوحدة الوطنية، مضيفا "ولا أدل على ذلك من التجربة التي اندمج فيها مرات ثلاث، متأثرا بالأحداث الناجمة عن ابتلاء منطقة الريف الشرقي بأزمة ثورة الروكي بوحمارة ما بين 1903 و1908، استهل ذلك بالانخراط منذ السنة الأولى إلى الجيش المغربي على عهد السلطان المولى عبد العزيز، لينتقل في مستهل خريف سنة 1908 لنفس الغاية إلى تعبئة حركة شاملة موفقة لقبائل الريف الشرقي، وأتيحت له فرصة ثانية إثر وصول بيعة المولى عبد الحفيظ، إلى الريف من قصبة سلوان يوم 8 نونبر 1908".

وأشار الفكيكي إلى أن كفاءة محمد أمزيان الحربية كانت في تلك السنة على أكمل استعداد للدخول في تجربة مقاومة غزو الوجود الإسباني، "مما صح بعد سبعة أشهر تالية، يوم 9 يوليوز 1909".

### الناظور.. الدعامة الأساس لجيش التحرير بالشمال الشرقي

من جهته أكد الدكتور محمد لخواجة أن المنطقة الشمالية الشرقية ظلت مسرحا لمعارك مسلحة منذ أواخر القرن 19م، "فشهدت نواحي الناظور العديد منها، كانت محط اهتمام ومشاركة قبائل الريف وغيرها: شرقا وغربا وجنوبا، لا سيما أثناء أثناء حرب الشريف محمد أمزيان... بقيت جذوتها متقدة في النفوس إلى أن كانت حرب الريف (26-21) وحرب جيش التحرير (56-55)... وعم تباشير هذه الحرب الأخيرة أواسط الخمسينات، وأصبحت الناظور والإقليم محطة لاستقبال بعض اللاجئين الهاربين من الضغوط الفرنسية، لاسيما من المدن الداخلية، ثم توالت بعض الزيارات التي كان يقوم به بعض لاجئي تطوان حين إنزال سلاح "باخرة دينا" (10 مارس 1955) وما تلاها...".

وأضاف لخواجة في مداخلة بعنوان "الناظور.. الدعامة الأساس لجيش التحرير بالشمال الشرقي"، أنه على إثر ذلك أصبح بعض الوطنيين من نواحي ميضار وما ولاها إلى "ثارا معاشت" محط اهتمام للاتصال ببعض رجالات إكزناين بالإضافة إلى المعبر الممتد بين صاكا وعين زورا الذي اخترقه أبناء إبضارسن وأيث بويحيي والأطلس المتوسط، أضف إلى كل هذا معبر ملوية بجهة زايو...

وأكد لخواجة أنه مع انطلاق التنسيق الفعال يوم 17 يونيو 1955 وأواسط يوليوز من نفس السنة، كان قد حل بالناظور عبد الله الصنهاجي في 7 يونيو، وعباس لمساعدي في 10 يوليوز، "وأصبحت الناظور والإقليم منذئذ عبارة عن خلية نحل طيلة صيف 1955،حيث شرع في التداريب على حمل السلاح لمباشرة حرب العصابات وسط القبائل الحدودية من المنطقة السلطانية وغيرها... وقد طرح كمسرح للحرب التحريرية، المثلث الكبير: إيموزار مرموشة، بورد، تافوغالت".

وأوضح مؤلف كتاب "عباس لمساعدي.. الشجرة التي تخفي غابة جيش التحرير" أنه رغم بعض الخلافات التي طفت على السطح مع جماعة تطوان، فقد انطلقت معارك التحرير يوم 2 أكتوبر 1955، وامتدت شهورا بعدها... "وقد ساهم إقليم الناظور الذي كان يأوي مركز قيادة جيش التحرير العامة، برجاله، وأمواله وديارة، كما شكل قاعدة خلفية في كل المحطات الداعمة لمقاتلي "مثلث الموت" ونواحي مزكتام وصاكا ونواحي بركان".

وحسب لخواجة فقد سقط شهداء من بني توزين وتمسمان وغيرها في جبال اكزناية وكان حضور رجالات الناظور "بمركز بوسكور" ضواحي مزكتام، وعلى رأسهم حمدون شوراق بطل إنزال سلاح باخرة دينا ونقله وتخزينه...

واقتصر لخواجة على الإشارة فقط إلى ما قامت به جماهير الناظور في يناير 1956 من مظاهرات واحتجاجات لدى الإدارة الإسبانية، حينما اتفقت الإقامتان العامتان على طرد كل اللاجئين من المنطقة الخليفية لخنق الحرب التحريرية، فما لبثت إسبانيا أن تراجعت أمام ضغوط سكان الناظور، وانحنت تقديرا لانتصارات جيش التحرير الباهرة على القوات الفرنسية في معركة "بين الصفوف" يوم 28 يناير 1956، بعيدا عن الحدود الوهمية (الخليفية-السلطانية) بحوالي 80 كلم...

وأشار لخواجة إلى أن محمد الخامس قام بزيارة لمدينة الناظور غداة الاستقلال واستعرض بها قوات التحرير يوم 15 يوليوز 1956، تكريما للمواقف البطولية لجيش التحرير وقيادته وساكنة هذه المدينة.

### من وجوه المقاومة.. القائد محمد بوحوت البويفروري

ومن جانبه اختار الأستاذ يوسف السعيدي التعريف ببعض القادة الميدانيين في مجال المقاومة ومواجهة الاستعمار لنفض غبار النسيان عن أعلام مقاومة الريف.

وفي مداخلة بعنوان "من وجوه المقاومة: القائد محمد بوحوت البويفروري" تحدث السعيدي عن هذا المقاوم "محمد بوحوت بلحاج" الذي ولد بمدشر إبقوين ببني بويفرور حوالي 1881، وشارك في الجهاد مع الشريف سيدي محمد أمزيان في معركة إغزار ن وشن ثم انضم إلى البوليس الأهلي وترقى حتى أصبح ملازما بالدرجة الأولى.

وأضاف السعيدي أنه بعد هزيمة الإسبان في معركة أنوال تمرد القائد محمد بوحوت البويفروري على القوات الإسبانية وقاتلها في كل من أزغنغان وسلوان والعروي وتويمة، ثم التحق بحركة المقاومة بقيادة ابن عبد الكريم الخطابي وأصبح من أبرز قادته في ناحية جبالة وجنوب نهر ورغة، ألقي عليه القبض بعد استسلام الخطابي وأودع بالسجن وتعرض للتعذيب الشديد، ولبث فيه 12 سنة الى ان اطلق صراحه سنة 1940م بواسطة الجنرال مزيان الزهراوي وتوفي سنة 1980م ودفن بمسقط ارضه بمدشر ابقوين.

### عبد الكريم الخطابي.. المقاومة المغربية في بعدها الدولي

ويرى الباحث الدكتور مصطفى لهراوي أن المقاومة المغربية شكلت بكل تجاربها ومراحلها نموذجا فريدا للتحرر وترسيخ مجتمعات الحرية والكرامة بكل ما تحمله من معاني الوطنية والإنسانية، مستحضرا أن مقاومة مناطق الريف بكل فصولها وملاحمها هو احتفاء بذاكرة لامعة ومقاومة النسيان

وأشار الهراوي في مداخلة بعنوان "المقاومة المغربية في بعدها الدولي: تجربة محمد بن عبد الكريم الخطابي نموذجا"، إلى أن مقاومة الشريف محمد أمزيان تشكل مدرسة استلهام العبر والدروس لمواصلة الكفاح وتحرير الوطن، للتجارب التحررية التي تلته".

ونطلاقا من كون "الحرية لا تعترف بالحدود الجغرافية وتتجاوز كل الانتماءات"، حاول لهراوي إبراز بعض تجليات البعد الكوني للمقاومة الريفية من خلال تجربة محمد بن عبد الكريم الخطابي بسرد بعض الانطباعات والتأثيرات التي يمكن معها الحديث عن عولمة الفكر التحرري منطلقه تجربة أهالي الريف المغربي في مقاومة الاستعمار.

ومن جانبه تحدث الأستاذ عبد الرزاق العمري في مداخلة بعنوان: "الأدب الأمازيغي بالريف بعيون الغرب الكولونيالي وما بعد الكولونيالي " عن لحظتين مفارقتين من تاريخ رصد مسارات هذا الإبداع المتميز: مرحلة الفكر الكولونيالي ونمثل لها بنموذجين هما: Rene Basset و Biarnet ومرحلة ما بعد الفكر الكولونيالي ونمثل لها بدراسات كل Danila Merolla و Gellant Pernet.

وأشار العمري إلى أن الغاية من خوض هذا الموضوع يمكن حصرها في الإصدار على تمثل منطق الاشتغال على فكر أصيل طاله النسيان والتهميش، وفي تعبيد الطريق لنمذجة الاشتغال النقدي القويم على أدب عد إلى عهد قريب خارج كل مدارات التصنيف.

أما الدكتور محمد أحميان فقد شارك في الندوة بمداخلة حول الحصار الاقتصادي للثغور المتوسطية خلال القرن التاسع عشر.

وإلى جانب الندوة تضمن برنامج تخليد الذكرى 107 لاستشهاد الشريف محمد أمزيان،

تكريم ثلة من عائلات أعلام المقاومة المغربية في الريف وعدد من الزيارات الميدانية التي شملت خطى الشريف محمد أمزيان (بني انصار – سلوان – إحدادان – أمجاو و أزغنغان) رافقتها عروض حول المقاومة المغربية للاستعمار بالريف، ومسابقات في الرسم والتصوير الفوتوغرافي والشطرنج، وليلة للسماع والمديح الصوفي بحضور زوايا المنطقة، بموازاة معرض للكتب وآخر للصناعة التقليدية.

وحل ضيفا على فعاليات هذه الذكرى كل من الأستاذ عبد الهادي أمحرف، نائب عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمارتيل سابقا، إلى جانب وزير الشباب والرياضة السابق أحمد الموساوي، وخليفة رئيس مجلس المستشارين عبد القادر سلامة، الأمين العام لمجلس المستشارين عبد الوحيد خوجة، إضافة إلى الوزيرة السابقة وخبيرة اليونسكو للثقافة اللامادية نجيمة طايطاي.

وفي اليوم الختامي لفعاليات تخليد الذكرى، نظمت جمعية الذاكرة والمستقبل بتنسيق مع جمعية ماسيليا للعمل التربوي والتنموي أمسية خاصة للأطفال، تضمنت ورشة في الفن التشكيلي، ورشة تعليمية، تاريخ مقاومة الشريف سيدي محمد أمزيان، ورشة سينمائية، وورشة الانشودة، وذلك عشية يوم الأحد 19 ماي 2019، بالمركب السوسيوتربوي بأزغنغان.

وتجدر الإشارة إلى أن تخليد هذه الذكرى التاريخية، نظم بدعم من جماعة أزغنغان، المجلس العلمي المحلي للناظور، مندوبية الأوقاف والشؤون الإسلامية بالناظور، وكالة مارشيكا، تنسيقية فعاليات المجتمع المدني بشمال المغرب، وبتنسيق مع المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والكلية المتعددة التخصصات بالناظور.

* الناظور/ كمال الوسطاني

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
كمال الوسطاني
منتصر أحولي (إثري)
• المتعاونون:
سعيد باجي
خيرالدين الجامعي
حميد ايت علي (افرزيز)
خديجة الصابري

• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008
* الترقيم الدولي: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة
أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط – الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83

E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web:
www.amadalamazigh.press.ma
• السحب:
GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع:
SAPRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH

* Editeur
Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank – Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

• المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت
ابن الشيخ

Le Monde Amazigh العالم الأمازيغي
www.amadalpresse.com

www.amadalamazigh.press.ma
ماي 2019 - العدد 220
ⵎⴰⵢⵢⵓ 2019 - ⵜⵓⵣⵔⵉ 220 - 2969
الأمازيغي العالم
AMAZIGH
www.amadalpresse.com

# الناظور الدعامة الأساس لجيش التحرير في الشمال الشرقي

## * تقديم

استنفار القبائل لردع المعتدين الأجانب، وتمتين الأواصر بين ساكنة مناطق نفزة منذ القرن الرابع الميلادي كان حاضرا بقوة ... بلاد نفزة الممتدة، في غرب الشمال الإفريقي يمكن اطلاقة بصفة محدودة على الرقعة الجغرافية من ملوية شرقا إلى غمارة غربا وإلى ممر تازة جنوبا.

ستلعب امارة نكور، من بداية القرن الثامن الميلادي إلى القرن الحادي عشر، دور تجميع هذه المناطق، لردع النورماندين وإيقاف مد ولاة بني امية عند حده وغيرها من الغارات الاتية من الجوار، إلى أن دمر يوسف بن تاشفين العاصمة نكور... أثر ذلك تغير مسار المنطقة على مر الأزمنة المتعاقبة ... لا حاجة لتناوله في هذه العجالة، الى أن كانت حرب الشريف محمد امزيان (1912-1909) التي استنفرت كل قبائل الريف ومعها مقدمـــــــــة الريف ... .

باختصار، كان لابضارسن واشت بويحيى جولات لاسيما مع القائد عمر ابضارس (المطالسي) وغيره، كما ان اكزناية سيسقط من ابناءها في معركة واحدة 70 شهيدا. وذكرت « تيليكراماذي ريف « أسماء سجناء اكزنائيين في أحد اعدادها كما يقول د. حسن فكيكي . اما محمد التباع (من عائلة الشريف محمد امزيان) فقد اتخذ من أكزناية ملجأ له لإعادة تجميع القوات لمنازلة الإسبان من جديد ...

اكتفي بهذا، لأن ما قدمته هذه القبائل من تضحيات آنئذ سوف نجد قبائل إقليم الناظور تقدم ما هو أكثر منه في حروب التحرير الموالية سواء منها العشرينية أو حرب أواسط الخمسينات التي كانت اكزناية وابضارسن واشت بويحيى مركز ثقلها بالمنطقة السلطانية.

## * الناظور وزايو قبلة اللاجئين :

منذ احداث وجدة في 16 غشت 1953، أصبح اللجوء إلى الناظور وزايو الوسيلة الوحيدة للافلات من العقاب على اختلافه. وفيما بعد سيلتحق بهم افراد من مدن فاس وتازة ... إلخ ولتنظيم شؤون اللاجئين في البداية، تولى الأمر عبد المالك العزاوي الوجدي، وبعده ستنتدب جماعة تطوان قاضي ملال، وبلحاج بوبو، لاسيما بعد اللقاء مع الموفدين من ثوار الجزائر.

في هذه المرحلة كان الشغل الشاغل، هو جعل الناظور ممرا لحمل السلاح في اتجاه البيضاء، بعد ان اشتد الخناق على المنطقة الغربية: تطوان طنجة الدار البيضاء. أول محاولة كبيرة تم تنفيذها عبر الناظور باءت بالفشل، بعد ان تم القبض، في ظروف مشبوهة، على سائق الشاحنة الإسباني بالبحراوي على مشارف سلا.

وإثرها تردد أن اللاجئين لم تتحسن وضعيتهم قطعا، ولابد من تغيير المسؤولين...لكن الأحداث ستكشف أن الأمر كان شيئا آخرا وأشياء، كيف؟

-1مع بداية سنة 1955، وقبلها بقليل، رغم قيام ثورة 1 نونبر بالجزائر، فإن الوضع على الجبهة الغربية (ولاية وهران) كان يشهد اختناقا كبيرا ومعه تقريبا كل النواحي، لقلة الأسلحة والذخيرة، بعد أن اشتدت المراقبة على الحدود التونسية، وشواطئ البحر شمالا. ولهذا سعى بعض قادة الجزائر للاتصال بلاجئي تطوان، قصد مساعدتهم على إنزال الأسلحة الآتية من مصر بشواطئ الناظور، القريبة من حدود بلادهم... فكان ضرب عصفورين بحجر واحد:

أ-إنزال السلاح بساحل اشبذانن (كبدانة)

ب-دفع المغاربة للدخول في الحرب ضد فرنسا بتخصيص ثلث الحمولة لهم.

-2بعد حلول مبعوث خلايا اكزناية بتطوان في النصف الأول من أبريل 1955 بحثا عن السلاح لشرائه، بواسطة عبد الخالق الطريس، ومحاولة الاتصال مع هيئة لها نفس الأهداف للتعاون معها، فكان أن تمكن المبعوث هذا من لقاء الحاج أحمد المذكوري أحد أبرز اللاجئين، وأطلعه على استعدادات الكزنائيين منذ 1951 لحمل السلاح.

كانت هذه المبادرة الأخيرة ما سيقود اللاجئين للقاء أبناء اكزناية، بعد شهرين ونصف من نزول سلاح «دينا» برأس الماء. كان وراء إنزاله، وحمله، وإخفائه، أبناء «إشبذانن» على رأسهم حمدون شوراق. بقي السلاح يراوح مكانه، يعلوه الصدأ وجماعة تطوان منكمشة على نفسها. وبعد شيوع خبر خلايا اكزناية ومعها خلايا مرموشة، التي كان عباس المساعدي من بادر إلى الاتصال بها أواخر 1954، بواسطة «خلا ولعيد» صديق لياس ميمون أوعقا، منذ 1951 في نواحي تاكلفت، أصبح اللقاء واردا، وتم بين الجهتين الأوليين يوم 17 يونيو 1955.

وقبل هذا بقليل كان قد أرسل الصنهاجي إلى الناظور، التي وصلها يوم 7 يونيو تحت ذريعة الاهتمام باللاجئين. ثم عقد لقاء 17 يونيو 1955، بحضور عضوين عن اكزناية، وأعضاء كل من لاجئي تطوان والناظور، بتنسيق من أبناء آشت توزين (اوبلعيز وبولخريف). انعقد الاجتماع بين «أزراف» و«قاسيطا»، وأنهي بدار اوبلعيز صبيحة 18 يونيو بميضار.

أعطي الضوء الأخضر للتعاون بين الطرفين، مع عقد اجتماعات دورية، لوحظ أن اللاجئين أصبحوا يتغيبون عنها. وترك الأمر لأبناء اكزناية والمنسقين من آشت توزين...

-3في 10 يوليوز 1955 سيلتحق عباس بالناظور. في هذه الأثناء كان قد تم كراء بناية في ملتقى شارع المقاومة وشارع محمد الخامس، لتصبح لاحقا مركزا لقيادة جيش التحرير، كما سيخصص جناح منها لتكوين المقاتلين نظريا على حرب العصابات، وفي الشأن الاجتماعي، والسياسي. كان يشرف على الدروس الجزائري، من أصول مغربية سوسية، العربي بلمهيدي، وعباس المساعدي...

-4سلاح باخرة «دينا» سيغادر مخابئه، لأول مرة، لتدريب المقاتلين في نواحي زايو على نهر ملوية، وفي جبال الريف، والأطلس المتوسط. وهذا ما سيحمس الخلايا في كل الدواوير للانخراط في المعمعة المنتظرة.

وسأستبق الأحداث لأقول: إن وجود قيادة ج ت بالناظور، وتحركها في كل الإقليم بسهولة، وسط الساكنة، وبمساعدتها هو ما سيعطي الثوار نفسا قويا.

كانت المعلومات دقيقة حول تنظيم محكم بمثلث الموت. ونفس الأمر بالنسبة لخلايا مرموشة، بالإضافة إلى بركين. وأصبحت القيادة المحدثة أمام امتحان عسير، يتجلى في بناء خلايا جديدة وتوسيعها على رقعة أكبر.

انتقل عباس صحبة بعض اللاجئين، في الأيام الأولى لحلوله بالناظور، لربط الجسور برجالات ابضارسن، وآشت بويحيى بالمنطقة السلطانية، بواسطة رجالات «عين زورا»، على رأسهم الحاج الدريوش الحقوني الذي كان له الفضل الكبير في مسار ج ت بهذه الجهة، وبالأطلس المتوسط. وسيقدم خدمات لا تقل عما قام به رجالات آشت توزين في ميضار وأزراف وثارامغاشت لصالح اكزناين.

## * التدريب وتوزيع السلاح:

كان السلاح ينقل من مخابئه، بنواحي زايو عبر الناظور، بواسطة سيارات الأجرة، تعود لأفراد من الإقليم، في اتجاه «عين زورا» وثارامغاشت... في الأيام الأولى حملت بعض القطع لإجراء التداريب، ثم نقل ما تبقى قبل يومين من انطلاقة 2 أكتوبر. بالإضافة إلى هذا كانت دار أحمد بن عمر أشهبون التوزاني القريبة من بوعرما وحدود اكزناية مركزا للاجتماعات والاستخبارات وضمان التغذية والإيواء لكل من يقصدها من الجهتين. كما كانت تجري قريبا منها بعض التداريب على استعمال السلاح. وهذه الدار هي التي آوت اجتماعا «تاريخيا» فاضحا للنوايا، يوم 17 أكتوبر 1955، جمع بعض القادة الميدانيين، بحضور عباس المساعدي، وبعض لاجئي تطوان خاصة منهم د. الخطيب وحسين برادة.

نقول اجتماعا فاضحا، لأنه أبان أن جماعة تطوان لم يكن يعنيها ج ت من قريب أو بعيد، بل كانت لديها أجندة منتهاها ارباكه، لا سيما بعد الانتصارات التي حققها في الميدان. وسأشير إلى أمرين لتأكيد ما أقول:

أ-د. الخطيب وعد في الاجتماع بإيجاد السلاح الكافي للمقاتلين، ولم يفعل شيئا ليفي بوعده، بل عاد إلى تطوان، وأشاع أن ج ت بالريف سينتهي بعد أيام.

ب-حسين برادة وعد بإيجاد سلاح الطيران بتدخل من المصريين، لكن المقاتلين الحاضرين علقوا على الوعد هذا، في الحين، بأنه مبالغ فيه.

منذ هذا اليوم، أصبحت قيادة الناظور هي من تسعى لإيجاد بعض الذخيرة وقطع السلاح النادرة اعتمادا على المساعدات التي كان يقدمها سكان إقليم الناظور، طبعا، وما كان يغنمه المقاتلون في الميدان أو ما يأتي به الفارون من صفوف عسكر فرنسا.

وأعود إلى توزيع السلاح المخصص للأطلس المتوسط، بصفة عامة. لقد سهرعلى ايصاله إلى مرموشة لياس ميمون أوعقا والدخيسي ابتداء من 15 شتنبر. ونفس الأمر بالنسبة لسلاح بركين وتاهلا وبولمان والمناطق بينهما، الذي كلف بإيصاله محمد بنقدور.

وقام بحمله وتسهيل مروره بين المنطقتين الدريوش الحقوني وأهله على ظهور بغالهم. وكان يأويهم رحل من آشت بويحيى التابعين لإقليم الناظور. أما منطقة اكزناية فتكفل سائقو «الطاكسيات» (سيارات الأجرة) بإيصاله إلى ثارامغاشت... وكانت دار بولخريف بأزراف لا تقل خدمة لجيش التحرير عن دار أحمد بن عمر أشهبون جنوب غرب آشت توزين.

ولا ننسى أن هذه المناطق الحدودية وعلى رأسها ميضار، كانت محط أنظار الجاسوسية الفرنسية. وفي إحدى المراسلات لعباس إلى أحد قادة ج ت في بداية الأسبوع الثاني لانطلاق الحرب، ذكره بالتزام الحيطة والحذر في مراسلاته إلى بعض الجهات، لأن المنطقة أصبحت ملغومة بجواسيس فرنسا، وأية مراسلة تقدم فيها معلومات عن سير القتال ستكون هدية لا تقدر بثمن للعدو... ورغم هذا فلم نسمع أو نقرأ عن انفلات وسط الساكنة في هذا الموضوع.

## * المشاركة الفعالة في ترقية الكفاح المسلح :

-1- الدعم المال: أحصى عبد الله الصنهاجي في مذكراته أسماء عدد كبير من تجار الناظور الذين مدوا يد المساعدة المالية وغيرها لقيادة ج ت، حتى تواصل مساعدة المقاتلين وذويهم الذين فروا إلى قبائل المنطقة الخليفية. فكان آلاف الأشخاص الذين غادروا دواويرهم نساء وأطفالا وشيوخا، إلى جانب الذين تخندقوا في الجبهة لمنازلة القوات الاستعمارية، في حاجة إلى التغذية واللباس والأغطية وبعض الأدوية والذخيرة الحربية. ولولا تدخل بعض تجار الإقليم لتدهور الوضع وحلت الكارثة، وتوقف القتال...

-2تولى العديد من القضاة أمر توعية المواطنين لمساعدة إخوانهم من رجال التحرير.

-3- لعب بعض رجال الشرطة وغيرهم بالناظور دورا كبيرا في مد قيادة ج ت بما كان يجري في مختلف الإدارات التي كانوا يعملون بها.

-4- كانت لجنة شراء الأسلحة والذخيرة تشمل العديد من العسكريين من الإقليم.

يقول عبد الله الصنهاجي: «تسابق الناس إلينا ولم يبق في مدينة الناظور والإقليم من لم يتعاون مع المقاومة سوى أناس يحترفون سياسة الكلام الفارغ الذين كانوا يظنون أن كلامهم ذلك سيكون عرقلة أمام حركتنا التحريرية».

-5- وقد شاركت أسر من قبائل المنطقة الخليفية، كآشت تورين وابضارسن وآشت بويحيى في إيواء المهاجرين إليهم...

-6- العديد من أبناء إقليم الناظور بمختلف قبائله: آشت سعيد، آشت وريشك تمسمان، تفاسيث، آشت توزين، آشت بويحيى وابضارسن من المنطقة الخليفية اشبذانن، اقرعين، ساهموا في القتال وحضروا إلى مراكز الفرق الحربية. وهناك شهداء سقطوا في جبال اكزناية وعلى رأسهم بولخريف. وقد استقبل مركز بوسكور رجالات من القبائل الشرقية على رأسهم حمدون شوراق بطل إنزال سلاح باخرة «دينا».

-7- لا ننسى أن مراكز التموين العديدة الممتدة من عين زورا إلى تاركيست، شمل منها إقليم الناظور مركز عين زورا وكان على رأسه محمد العربي التوزاني. ومركز ثارامغاشت كان يقوم به موح أشلحي التوزاني.

## * مقاتلو مرموشة تحتضنهم بعض قبائل إقليم الناظور:

لا ننسى الاهتمام الذي أولته ساكنة ابضارسن وآشت سعيد، بالمنطقة الخليفية في الأسابيع الأولى لانطلاق ج ت ،لأبناء مرموشة البالغ عددهم حوالي 100 مقاتل، الذين قدموا بسلاحهم الوفير، غنموه في هجومهم يوم 2 أكتوبر من ثكنات الجيش الفرنسي. ولما تيقنوا أن المراكز الخمسة في الأطلس المتوسط لم تحرك ساكنا، فضلوا الالتحاق بالريف لدعم إخوانهم هناك. وعند وصولهم إلى عين زورا بعد مسيرة طويلة راجلين، استقبلهم الساكنة بالترحاب، وامدوهم بكل ما يحتاجون إليه من تغذية وإيواء ومكثوا وسطهم لعدة أيام. ثم قامت الإدارة الاسبانية بترحيلهم إلى بن طيب حيث لقوا من الساكنة هناك عناية كبيرة، باعتراف قائدهم، وامدوهم بكل وسائل الراحة والتغذية لأيام طويلة، إلى أن قررت السلطات الإسبانية ترحيلهم مرة أخرى جراء تخوفاتها. وفي الأخير التحقوا بمركز بوسكور بايعاز من قيادة الناظور.

محمد لخواجة

## * مظاهرات واحتجاجات لحمل الإسبان على عدم ترحيل اللاجئين :

في 6 يناير 1956، التقى المقيمان العامان الإسباني والفرنسي بالعرائش، واتفقا على إجلاء اللاجئين وقادتهم عن مدن ومداشر المنطقة الخليفية، وفي هذه الظروف الصعبة كان جميع الأطراف في الداخل والخارج تسير في هذا المنحى. فشرع الإسبان في تنفيذ الاتفاقية، أما فرنسا فأعدت ثلاث فيالق في كل من طهر السوق بمرنيسة، وتاياناست بالبرانس، ومسون شرق تازة للهجوم على مراكز ج ت بلبرابر وباب الحيط واكزناية وابضارسن. وكان إن عمدت إلى تجنيد العديد من أبناء غياثة وتسول والبرانس لدعم الفرقة المهاجمة لاكزناية، لكن قوات التحرير سارعت إلى اغتيال قائد هؤلاء المتعاونين الملازم المجاطي ومعه بعض الشيوخ والمقدمين.

وفي نفس الوقت بادرت هذه الجهة بايعاز من قيادة الناظور إلى إعداد فرقة من مختلف رجال المراكز المنتشرة باكزناية وهاجموا تاياناست حيث الجنود الفرنسيين. وترصدوا لهم على بعد 7كلم شمال مضيق بين الصفوف، فنشبت بين الفريقين معركة رهيبة يوم 28 ماي 1956 انتهت بهزيمة الفرنسيين حيث خسروا ما بين قتيل وجريح 900 عنصر، وغنم مقاتلو ج ت عشرات من قطع السلاح وذخيرتها. وما تبقى من الجنود عادوا إلى الثكنة ورفعوا فوقها الأعلام المغربية. وقد استشهد من رجال التحرير 14 فردا وبضعة جرحى. وعجلت الانتصارات هذه بتوقيع وثيقة الاستقلال في 2 مارس 1956 .

و في هذه الابان، كان سكان الناظور يقومون بمظاهرات ينادون فيها بما يلي :

-1اللاجئون مغاربة ، و هم في أرضهم و بلادهم و لا يحق ترحيلهم .

-2على اسبانيا أن تتراجع عما اتفقت عليه مع فرنسا .

أصيب الاسبان بالرعب و تخوفوا من تطور الأوضاع على صعيد المنطقة الخليفية ، فبادروا إلى الإعلان عن موقفهم الذي يتجلى في :

أ-أن المعارك التي يخوضها ج ت بعيدة عن الحدود بحوالي 80 كلم. وفي هذه الحالة، فليس هناك ما يهدد أمن اسبانيا

ب-والحالة هذه فاسبانيا تتراجع عما اتفقت عليه مع فرنسا في 6 يناير 1956.

وأعلنت أن وضعية قيادة ج ت بالناظور ستبقى على ما كانت عليه ... فعلا لم تغادر موقعها الا في يوليوز 1956 بعد ادماج ج ت في القوات المسلحة الملكية.

## * محمد الخامس في الناظور (15 يوليوز 1956)

لتكريس دور الناظور في دعم قيام ج ت، قام محمد الخامس بزيارة مناطق مثلث الموت يوم 14 يوليوز 1956، وفي يوم 15 منه حل بالناظور، واستعرض وحدات من ج التحرير بها، والقى خطابا نوه فيه بدور رجالات التحرير في نيل الاستقلال، ودور رجال الريف في دعمهم وعلى راسهم سكان إقليم الناظور.

* بعض المراجع :

-1الغالي العراقي : البيان و البرهان

-2أحمد الطاهري : ... امارة بني صالح في بلاد نكور ...

-3محمد لخواجة : عباس المساعدي ...

-4عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي : مذكرات ...

-5حسن الفكيكي : الشريف محمد امزيان ...

6- -Pierre Morisot : Romains et Berbères face à face.

7- -Tahiri ( Maati ) : les temps des anciens (Mémoires de KADI MELLAL )

www.amadalamazigh.press.ma
ماي 2019 - العدد 220
ⵎⴰⵢⵢⵓ 2019 - ⵓⵙⵉⴼⵓⵙ 220 - 2969
الأمازيغي العالم AMAZIGH
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
www.amadalpresse.com

## الأراضي الجماعية

# مشاريع قوانين .....سرقة موصوفة مع سبق الإصرار والترصد

**أحال الأمين العام للحكومة بداية السنة الجارية ثلاث مشاريع قوانين على البرلمان ويتعلق الأمر ب ( مشروع قانون رقم 62-17 بشأن الوصاية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها- مشروع قانون رقم -17 63 يتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية- مشروع قانون رقم 63-17 المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري )، وذلك بعد أن صادق المجلس الوزاري على هذه المشاريع التي أعدتها مديرية الشؤون القروية بوزارة الداخلية.**
**وتحيل مذكرة تقديم أعدها وزير الداخلية، تقديما لمشروع قانون 62-17 على بند عريض فضفاض تحت عنوان ( مشروع قانون يتعلق بتغيير وتتميم الظهير الشريف المؤرخ في 27 أبريل 1919 بشأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها، كما تم تغييره وتتميمه .... )، فبماذا تم تغييره وتتميمه ؟ أليس بظهير 6 فبراير 1963، ولماذا لم يتم ذكر هذا الظهير ومجموعة من المذكرات والمراسيم والقوانين المنظمة أو المعدلة أو المتممة لظهير 1919 ؟ وهل يتعلق الأمر بالوصاية على الأراضي التي تعود ملكيتها للجماعات السلالية أم على الجماعات نفسها ؟ كما تشير مذكرة تقديم وزير الداخلية إلى أن هذا التغيير / التتميم جاء بناء على توصيات الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية، والتي من بينها إصلاح الإطار القانوني المنظم للجماعات السلالية وتدبير الأراضي الجماعية والذي سبقت الإشارة إليه . من جهته، تابع التجمع العالمي الأمازيغي، أشغال ما سمي ب»الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية»، ومختلف المستجدات المرتبطة بهذا الملف، وأنجز تقريرا مفصلا حول الأراضي الجماعية بالمغرب، حيث سيتم نشره كاملا على صفحات جريدة العالم الأمازيغي.**

إعداد سعيد باجي

# تقرير التجمع العالمي الأمازيغي حول الأراضي الجماعية بالمغرب

تشكل الأراضي الجماعية ( مساحتها المقدرة ب 15 مليون هكتار لأكثر من 10 مليون نسمة ضمن 4560 جماعة سلالية بأكثر من 8 آلاف نائب جماعي)، احتياطا عقاريا مهما، ظل لعقود طويلة محط استيلاء وترامي وتفويت وحجز...وعرف تدبير هذه الأراضي صراعات بين الجماعات السلالية ومصالح الوصاية التابعة لوزارة الداخلية من جهة ونزاعات الجماعات السلالية من جهة أخرى. إذ لم تعد مصالح الوصاية، عبر مجلس الوصاية ومديرية الشؤون القروية، تجيز للجماعات السلالية استغلال هذه الأراضي حسب القانون العرفي الأمازيغي، محاولة إخضاعها لتعليمات الوصاية، بناء على مجموعة من النصوص التشريعية التي تستمد مرجعيتها من الترسانة القانونية التي وضعها خبراء القانون الفرنسي تحت وصاية المقيم العام الفرنسي المار يشال ليوطي منذ بداية القرن المنصرم.

فالنظام العرفي الأمازيغي، وإن اختلف بشأن تأويل أحكامه وقراراته، فقد ظلت بمقتضاه الأراضي الجماعية أو السلالية ملكا لمجموعة من القبائل أو لقبيلة واحدة أو حتى لسلالة معينة... وهذا الملك الجماعي لا يمكن تحويله إلى قبيلة أو جماعة أخرى أو حتى تفويته أو بيعه، ويتم تسييره والإنتفاع من عائداته، زراعيا أو رعويا... دون المساس بأصل الملك، حسب الأعراف السائدة لدى كل جماعة، حيث شكلت لديها موردا حيويا للثروة ومصدرا للعيش، ما جعلها عبر التاريخ، موضوع أطماع خارجية وداخلية...فمنذ بداية القرن المنصرم امتدت الأيادي الأجنبية الأوروبية، وخاصة الفرنسية والإسبانية منها، للإستيلاء على موارد الثروة بالبلاد، وخاصة منها الأرض والمياه والغابات. وقد أدت المقاومة الشرسة التي واجهتها القوى الحامية من طرف القبائل الأمازيغية، إلى نهج سياسة التهدئة وشرعنة الإستيلاء وحجز الأراضي لصالح المعمرين، عبر سن نصوص قانونية وتنظيمية لتفعيل مضمون معاهدة الحماية، ولتحقيق الأهداف السوسيو قتصادية، شرعت فرنسا خصوصا في وضع اللبنات الأساسية للنظام العقاري بالمغرب.

تعتبر الوضعية القانونية للأملاك العقارية بالمغرب من أهم الموضوعات التي كانت حاضرة بقوة في الإتفاقيات الدولية الغربية ( المتواطئة ) على استعمار المغرب قبل سنة 1912. لذلك فور فرض التوقيع على اتفاقيات الحماية على المغرب من طرف كل من فرنسا وإسبانيا مع الوضعية الدولية الخاصة لمنطقة طنجة ، تجسد الإهتمام بالوضعية القانونية للأملاك العقارية بالمغرب، لتأسيس وإقرار سياسات استراتيجية استعمارية بشأنها، من خلال أول نص تشريعي سمي « الضابط المؤقت « بتاريخ( 11 /11/ 1912 ) تضمن مختلف أنوار الوضعيات القانونية للأملاك العقارية وكذا الطبيعة القانونية للحقوق المترتبة عنها ، وقد نشر هذا النص بأول عدد للجريدة الرسمية ـ بالعربية ـ التي صدرت بتاريخ ( 01/02/1913 ( ـ صفحة 3 ـ، وقد تضمن ذلك النص تصنيفا لأنواع العقارات حسب نوعية وطبيعة ملكيتها والأشخاص الذاتية أو المعنوية التي تملكها أو تتصرف فيها في إطار حقوق عينية أخرى لاترقى إلى ملكية الرقبة بشأنها . لذلك يعتبر هذا النص التشريعي وثيقة مرجعية أساسية لدراسة الموضوع وهي وثيقة حديثة مقارنة بما يحيل إليه البعض من وضعيات تعود لعدة قرون.

### بشأن منهجية ومقاربة وزارة الداخلية للحوار الوطني حول الأراضي الجماعية:

من خلال متابعة التجمع العالمي الأمازيغي لأشغال «الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية» الذي أشرفت عليه وزارة الداخلية في فصل ربيع 2014 ، اتضح لنا أن ما سمي ( الحوار الوطني) استنفذ الكثير من المجهودات والطاقات في موضوع مهم وحساس جدا ، وسجلنا خلالها أن المقاربة و المنهجية المعتمدة قد لاتؤدي للوصول لنتائج ناجعة، سواء بخصوص الحالات الخاصة أو بخصوص تفعيل التوجهات الإستراتيجية للدولة كما رسختها مضامين دستور يوليوز 2011 بخصوص الجهوية الموسعة والحكامة الجيدة في تدبير المجالات الترابية والبيئة بشكل يجسد المفهوم الحقيقي للديمقراطية التشاركية المستهدف للتنمية البشرية المستدامة التي تراعي الحقوق الفردية والجماعية على حد سواء وبشكل يخلق التوازن والتكامل بين المصالح الخاصة المشروعة والمصلحة العامة ، وفق المعايير الدولية بيئيا وثقافيا وتنمويا متوازنا مع جعل الإنسان هو الأساس .

وقد قمنا بتقييم أشغال هذا الحوار المنظمة بكل من وجدة وإيفران وورزازات ومراكش والقنيطرة، خلال ندوة نظمت في أكتوبر 2014، ولا حظنا أنه تم التركيز من خلال ثلاثة ورشات على موضوعات من اختصاص عدة قطاعات حكومية أو مؤسسات أخرى ، غير وزارة الداخلية، من قبيل المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والوكالة الوطنية لحماية الواحات ومجال أركان والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وغيرها.

..

أما بخصوص منهجية أرضيات معالجة الموضوع، فتم التركيز على منطق الإستماع لمعاناة المتضررين الذين يركزون في مداخلاتهم على مصالحهم الشخصية المتضررة، دون علمهم بأصل الداء ومصدره، لكن يطلب منهم اقتراح الحلول - دون التوفر على المعطيات والوثائق والمعلومات الكاملة الموثقة والمحفوظة في مختلف أرشيفات ومحفوظات عدة إدارات من بينها المشرفة على ما سمي بالحوار .

كما أن المناقشات العمومية بهذه المنهجية، إنما تنصب على أعراض المرض وتبعاته التي تعطى عنها مسكنات ويؤخر العلاج الأصلي بشكل سيجعل المشكل أو المشاكل تتفاقم في تعقيداتها وتبعاتها المستقبلية ، وهو أسلوب لايصح ولايليق في منطق تدبير المسؤوليات في الدولة التي تراهن على استقرار واستمرار التراكمات الإيجابية لمرافقها العمومية بما يستوجب التقييم العلمي الموضوعي المحايد لجهة محايدة تقوم عند الإقتضاء بتفعيل مقتضيات الدستور فيما رسخته من قاعدة « المسؤولية تقابلها وتقويها المحاسبة « أي « التقويم بعد التقييم « .

إن قواعد الموضوعية تستوجب التقدير الإيجابي وتأكيد أهمية المجهودات المبذولة بخصوص الحفاظ على الطبيعة والوضعية القانونية لرصيد كبير من الأملاك العقارية الجماعية، لفائدة أعضاء الجماعات السلالية وجماعات القبائل التي تم حصرها مبدئيا في خمسة عشر مليون هكتار من خلال جواب حديث ـ 2014 على سؤال شفوي بقبة البرلمان لوزير الداخلية ـ فإن ذلك لايجب أن يحجب إثارة الإنتباه إلى بعض الإختلالات والسلوكات اللاقانونية التي طالت أو ستطال هذا الرصيد الاقتصادي التنموي الكبير، إما بسبب التدبير أو التعدي العمدي أو بالتحايل على القانون دون إغفال الآثار السلبية للتدبير المنغلق من طرف بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية التي أدى عدم التنسيق بينها إلى خلق وضعيات ومراكز قانونية معقدة، من أمثلتها الواقعية تحفيظ أملاك جماعية لفائدة أشخاص عبر مختلف طرق التدليس أو استغلال النفوذ أو عن طريق عمليات تزوير وثائق رسمية أو عرفية تؤدي أحيانا إلى تأسيس رسوم عقارية شخصية ضدا على المقتضيات التشريعية والقانونية الخاصة التي توفر الحماية القانونية الخاصة للأملاك الجماعية، المملوكة ـ على سبيل الشياع ـ لأعضاء الجماعات السلالية وجماعات القبائل الخاضعة، حسب فلسفة التشريعات الجاري بها العمل منذ بدايات استقلال الدولة المغربية المؤسسة في دساتيرها المتتالية والتشريعات الصادرة في إطارها لترسيخ اختيارات المساواة والإنصاف ووجوب ترسيخ منطق سيادة القانون وضرورة التقيد بضوابطه وضماناته وأن تكون الدولة ومؤسساتها أول الملتزمين بذلك كقدوة للمواطنين في علاقتها معهم أو في علاقاتهم البينية بشأن يحسن فهم الوضعيات الواقعية أو المركز القانونية بكل صدقية أساسها نزاهة فكرية علمية محايدة وبشكل يستحضر فيه كل شخص أو مسؤول إداري أو سياسي حقيقة وحدود دوره وصلاحياته القانونية ـ الجاري بها العمل في فترة مسؤوليته ـ الواجب عليه التقيد بها ، ومن ذلك تدبير الإختصاصات والصلاحيات القانونية، دون أي تمييز بين الدولة والمواطنين أو التمييز في إدارة المسؤوليات والتعامل مع المراكز القانونية للمواطنين ـ بصفتهم الأعضاء المالكين شرعيا وقانونيا في الأملاك الجماعية بحكم كونهم ، أعضاء جماعات سلالية أوجماعات قبائل مجالية ـ ، ليس من حسن القانون أو الشرع حرمانهم من حقوقهم الثابتة بمقتضاهما أو حرمانهم منها بمعيار جنسم المفاضل بين الذكور والأناث( الرجال والنساء) أو حسب سنهم وأعمارهم ( راشدون أو قاصرون ) أو حسب أماكن إقامتهم إما داخل المغرب أو خارجه وبالأحرى التمييز بين المواطنين أصحاب القانونية الشرعية، بمنطق المفاضلة بين الموسرين ضد المعسرين .

### النساء والأراضي السلالية

أثار توزيع عائدات الأراضي الجماعية على الرجال دون النساء موجة من السخط في الأوساط النسائية، ولم يصل هذا السخط أوجه إلا بعد أن رفعت مصالح الوصاية من وتيرة التفويتات ونزع الملكية لأجل المنفعة العامة لفائدة الدولة أو للمؤسسات العمومية أو الجماعات المحلية أو المنعشين العقاريين في إطار ما يسمى ب»اتفاقية الإستثمار». وقد خلف توزيع المبالغ المالية المستخلصة من المبيعات في العديد من الجهات المغربية على الذكور دون الإناث، مجموعة من الطعون والتعرضات والتعبير عن التظلم بمختلف أساليب الإحتجاج من شكايات ومراسلات للمسؤولين ووقفات احتجاجية وتصريحات لوسائل الإعلام. وهو ما وضع الأجهزة الوصية على الأراضي السلالية، تتباين في تقديراتها وتأويلاتها للحدث، فمن هذه الأجهزة من يعود بأصل الإشكال إلى تجاوز « العرف الأمازيغي الذي يحرم النساء من الإستفادة»، وبدعوى وجود أعراف وتقاليد قديمة تحرم النساء من حقوقهن، ومنها أيضا من يحيل في ذلك إلى مقتضيات نص الظهير المنظم للأراضي الجماعية الذي صدر في 27 أبريل 1919، كما وقع تعديله وتغييره بمقتضيات عدة ظهائر. وبين هذا وذاك، فنجد أن أصل المشكل يكمن في تفويت أو تمليك أراضي جماعية لفائدة القطاع العام أو القطاع الخاص على السواء، في حين أن الأراضي الجماعية لم تكن في الأصل قابلة للتفويت ولا للحجز، بل كانت تسير وفق أعراف ذات الجماعة لانتفاع أرباب العائلات منها أو من ينوب عنهم. ويبدو أن الإنتفاع أصبحت له مفاهيم أخرى فتحت الباب أمام تجاوز تأويلات تارة باسم العرف وتارة بمقتضى الظهير المذكور، حيث شكل الفصل 11 منه استثناء( يقضي بتفويت وحجز الأرض الجماعية)، يتناقض أصلا مع مبدأ عدم التفويت أو التمليك المنصوص عليه في النظام العرفي، ومن تم عدم الخلط بين مفهوم الأنظمة والقوانين العرفية وبين القرارات والأحكام العرفية.

لذلك فقد أدى الحراك الحقوقي و السياسي الذي خلفه هذا الإشكال إلى إصدار وزير الداخلية لدورية في 25 أكتوبر 2010 إلى ولات الجهات وعمال الجهات والعمالات وأقاليم ومقاطعات البلاد، تقضي بتغيير القواعد الجاري بها العمل على صعيد الجماعات السلالية، قصد تمكين النساء من الإستفادة إسوة بالرجال من العائدات المادية والعينية التي تحصل عليها هذه الجماعات إثر العمليات العقارية التي تجري على بعض الأراضي الجماعية، مع الحرص التام على تطبيق مقتضيات الدورية الوزارية رقم 51 بتاريخ 14 ماي 2007 حول مسطرة وضع لوائح ذوي حقوق الجماعات السلالية ذات الصلة، وكان ذلك بناء على فتوى شرعية صادرة عن المجلس العلمي الأعلى المغربي بتاريخ 18 ماي 2010 التي تؤكد على أحقية النساء في الإستفادة من الأراضي الجماعية أو القبلية. إلا أن الدورية لم تحدد نصيب النساء من هذه العائدات، على اعتبار الامر يعود في ذلك إلى تقاليد واعراف كل جماعة سلالية على حدة. فمن جهة

يتهم العرف والتقليد الأمازيغي بالتمييز ضد النساء ومن جهة أخرى يعيد إليه حق التدخل والتصرف في النزاعات القائمة بين الرجال والنساء على أساس الإنتماء للأراضي الجماعية، وذالك في تحديد نصيب هاته النساء باعتبار الأمر يعود لأعراف وتقاليد كل جماعة سلالية على حدة. فلماذا إذن هذا الإجترار في المسؤوليات. ويبدو أن المجلس العلمي استدل بالآية 32 من سورة النساء» للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن» إلى غير ذلك من الآيات والأقوال الشرعية، وهو موقف ملتبس في تحديد نصيب كل امرأة بالنسبة للرجل، وكأنه حسب دورية وزارة الداخلية، يفتح المجال للاجتهاد واحتكام كل جماعة سلالية إلى أعرافها والتي وصفتها حيثيات الفتوى بأعراف وعوائد» كان عليها أهل الجاهلية قبل الإسلام....»، هذه اللغة التكفيرية المستعملة ضد الأعراف والتقاليد والعوائد وكذا ضد الجماعات السلالية التي تحتكم إليها، نابعة من التمييز العنصري الممارس على الأمازيغ سلالات وقبائل، أفرادا وجماعات، ثم نساء ورجالا من طرف أجهزة الدولة الدينية والعرقية. فالعاقل لا يمكن إطلاق هكذا أوصاف على نظام عرفي يتميز بمبادئ وقواعد ذات فلسفة وعمق سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي ديمقراطي، يعتمد المناصفة بين الإناث والذكور حتى في الإرث في إطار نظام «تمازالت»، فضلا على أن الأراضي الجماعية هي ملك جماعي لقبيلة أو جماعة سلالية ينتفع كل رب عائلة منها، إسوة بالعائلات الأخرى، نيابة عن كل أفراد عائلته التي تشتمل على النساء والرجال وكذا على البالغين والقاصرين.

## ترامي «مديرية الشؤون القروية» على اختصاصات مجلس الوصاية المخول له بمقتضى ظهير 6 فبراير 1963

أشرفت «مديرية الشؤون القروية» على برمجة وتنظيم أشغال الملتقيات الجهوية للحوار الوطني حول الأراضي الجماعية، وهو ما يعد ترامياً على اختصاصات «مجلس الوصاية» المخول له بمقتضى ظهير 6 فبراير 1963. وبينما كانت الأضواء تسلط كثيرا على مناقشة «مجلس الوصاية على الجماعات السلالية « واعتباره هو المكلف بتدبير أملا ك تلك الجماعات، إلا أن من بين أهم ما أبرزته تلك اللقاءات الجهوية، هو وجود جهاز إداري كبير جدا أسندت له صلاحيات واسعة هو» مديرية الشؤون القروية « بوزارة الداخلية التي تم إحداثها بمقتضى مرسوم رقم 2.97.176 (15 /12/ 1997) في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية، هذه المديرية أسندت لها ممارسة الوصاية باسم وزير الداخلية على الجماعات السلالية و حددت مهامها بمقتضيات المرسوم وبصفة أساسية المادة 35 .ولم يبق ل»مجلس الوصاية» إلا أداء فاتورة الأعطاب أو تقصير « مديرية الشؤون القروية « في إنجاز المهام والصلاحيات المسندة لها ، وهو أمر بدا جليا من خلال بعض المطالب بإلغاء «مجلس الوصاية «دون الإشارة لمسؤولية « مديرية الشؤون القروية « التي يشكل أطرها العليا أغلب مكونات وأعضاء «مجلس الوصاية. «..

وقد استعمل المرسوم عبارة أو تسمية» الجماعات السلالية «، في حين يستعمل النص الأعلى» الظهير» الذي صدر في إطاره النص التنظيمي تسمية أخرى وهي « الجماعات وتحديد نظام الأملاك الجماعية»، فأي التسميتين هي الصحيحة؟ وما هي فلسفة اختيار تسمية دون أخرى؟....

كما أناط المرسوم التنظيمي بمديرية الشؤون القروية- بوزارة الداخلية- مهمة ممارسة الوصاية باسم وزير الداخلية على الجماعات السلالية، وكذا إدارة ممتلكاتها والمحافظة عليها والدفاع عن مصالحها وإعادة هيكلة الأراضي الجماعية.... في حين أن الظهير يسند هذا الإختصاص لمجلس الوصاية.... ولم ينص المرسوم التنظيمي على العلاقة القانونية بين مديرية الشؤون القروية ومجلس الوصاية.

في حين أسند المرسوم التنظيمي الوصاية لوزير الداخلية ضدا على مقتضيات الظهير الذي أسند ذلك لمؤسسة مجلس الوصاية المكون وفق الشكل المحدد في القانون. والذي لا يتكون فقط من مكونات وزارة الداخلية التي تتوزع على الشكل التالي: وزير الداخلية أو نائبه- رئيسا، مدير الشؤون السياسية أو نائبه، مدير الشؤون الإدارية أو نائبه، وعضوين إثنين يعينهما وزير الداخلية. بل يتكون كذلك من وزير الفلاحة والغابات أو نائبه ( مع العلم أنه وقع فصل قطاع الغابات عن وزارة الفلاحة، بعدما أسند تدبير الأملاك الغابوية للمندوب السامي للمياه والغابات- بدرجة وزير).

وقد جاء هذا المرسوم التنظيمي للتحايل على مقتضيات ظهير 1963، من خلال تركيز المسؤولية بيد مديرية الشؤون القروية لوحدها، التي تتوزع على شكل مصالح بعمالات وأقاليم البلاد، لتصبح أملاك الجماعات السلالية وجماعات القبائل تحت رحمة العمال والقياد، بل وتحت شطط سلطة أعوان المخزن، وقد نتج عن هذا الخلل في التدبير إهدار لهذه الأملاك واعتقالات في صفوف ذوي الحقوق.

## «مجلس الوصاية « اختصاصاته.... والتهرب من المحاسبة

يعتبر إسناد مهام وصلاحيات تدبير الأراضي الجماعية ل « مديرية الشؤون القروية» بمقتضى مرسوم (15 /12/ 1997)، بدلا من « مجلس الوصاية» بمقتضى ظهير 6 فبراير 1963، نوعا من خلق اللبس حول الجهة أو المؤسسة المسؤولة بشكل مباشر على هذا التدبير. مما ساهم في عدم تحديد المسؤول الرئيسي عن الإختلالات والإختلاسات التي طالت ممتلكات وعائدات استغلال الأراضي السلالية والتي تحال منذ ستينيات القرن الماضي على صندوق الإيداع والتدبير. وقد جاء ذلك للتستر على الجرائم الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي خلفها تدبير مجلس الوصاية لهذا الملف، والذي ينفرد بقراراته الفوقية دون الرجوع إلى قرارات الجماعات السلالية التي تبلغه بها عن طريق نواب الأراضي الجماعية المفروض انتخابهم من طرف ذوي الحقوق، وذلك طبقا لمقتضيات ظهير 6 فبراير 1963 المعدل والمتمم لظهير 27 أبريل 1919، والذي يحدد العلاقة بين ملاك الأراضي الجماعية ومجلس الوصاية باعتباره أعلى هيئة إدارية وقضائية تعنى بهذا الملف، وليس تعيينهم من طرف أعوان السلط الإقليمية والجهوية.

وللتشويش على الرأي العام، وفي إطار لبس عدم تحديد المسؤوليات الإدارية والقضائية، تحال مختلف الآثار القانونية المترتبة عن عدم التقيد بمقتضيات ظهير 1963 ، وإحالة كل الجرائم المالية والإقتصادية والإجتماعية المرتكبة في هذا الشأن على منصوص ظهير 1919 . حيث وجهت اللجنة المشرفة على أشغال الحوار الوطني حول أراضي الجموع، أنظار الحضور إلى المطالبة بإلغاء الظهير الإستعماري المنظم لهذه الأراضي الصادر في 27 أبريل1919. إلا أنه وبالرجوع إلى الظهير المذكور ، لايوجد ما يحيل على»الوصاية إلى وزارة الداخلية ولا إلى غيرها»، لأن وزارة الداخلية لم تكن موجودة في ذلك الحين، وأن الصدر الأعظم هو الذي كان يقوم بتفعيل ما يقتضيه «تنظيم ولاية الدولة على الجماعات الأهلية وضبط تدبير الأملاك المشتركة بينها وتفويتها»، بمقتضى ظهير المقيم العام الفرنسي هوبير ليوطي، ولم تظهر «وصاية الداخلية» على الأراضي الجماعية إلا في عهد الإستقلال ، وذلك بمقتضى ظهير 28 يوليوز 1956، بتغيير الفصل الثالث من ظهير ليوطي، وحل محل «مجلس الولاية» الذي كان يترأسه قاضي بمحكمة الإستئناف آنذاك( عام 1919) ما سمي ب»مجلس الوصاية» الذي أصبح يترأسه وزير الداخلية بمقتضى ذات الظهير، حسبما وقع تغييره أو تتميمه بظهائرأخرى، كان آخرها ظهير 6 فبراير 1963 المتعلق ب»تنظيم ولاية الدولة على الجماعات وتنظيم الوصاية الإدارية عليها وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها».

## مشروع قانون 62-17 بشأن الوصاية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها المعروض على البرلمان

أحال الأمين العام للحكومة بداية السنة الجارية مشروع قانون 62-17 بشأن الوصاية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها على البرلمان، وذلك بعد أن صادق المجلس الوزاري على هذا المشروع الذي أعدته مديرية الشؤون القروية بوزارة الداخلية.

وحول شكل هذا المشروع، انطلاقا من العنوان، فقد يطرح سؤال ما إذا كان يتعلق الأمر بالوصاية على الأراضي التي تعود ملكيتها للجماعات السلالية أم على الجماعات نفسها؟ هذا بالإضافة إلى عنوان مذكرة تقديم، أعدها وزير الداخلية لهذا الغرض، تحيل على بند عريض فضفاض( مشروع قانون يتعلق بتغيير وتتميم الظهير الشريف المؤرخ في 27 أبريل 1919 بشأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها، كما تم تغييره وتتميمه....)، بماذا تم تغييره وتتميمه؟ أليس بظهير 6 فبراير 1963، فلماذا لم يتم ذكر هذا الظهير ومجموعة من المذكرات والمراسيم والقوانين المنظمة أو المعدلة أو المتممة لظهير 1919؟

وتشير مذكرة تقديم وزير الداخلية إلى أن هذا التغيير/ التتميم جاء بناء على توصيات الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية، والتي من بينها إصلاح الإطار القانوني المنظم للجماعات السلالية وتدبير الأراضي الجماعية والذي سبقت الإشارة إليه.

أما من حيث مضمون المشروع، أحدث مجالس للوصاية على الصعيد الإقليمي إلى جانب مجلس الوصاية المركزي.

## مجلس الوصاية / مجلس الوصاية المركزي.... التركيبات والإختصاصات

لقد سبقت الإشارة إلى تركيبة واختصاصات مجلس الوصاية طبقا لمقتضيات ظهير 1963، وليس استنادا إلى ظهير 1919 الوهم، وبعد 56 سنة من ممارسته للمهام المنوطة به، فيما يخص تدبير الأراضي الجماعية والبرمجة والتتبع والمراقبة، وبعد أن تم التشويش على اختصاصاته من خلال إسناد صلاحيات واسعة لمديرية الشؤون القروية بمقتضى مرسوم 15 دجنبر 1997، وذلك لأكثر من 20 سنة، تعود بنا وزارة الداخلية 100 سنة إلى الوراء، أي إلى ظهير 1919، لخلق مؤسسات أخرى جديدة/ قديمة تسند إليها مهام الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية . الحدث الجديد/ القديم هو إحداث «مجلس الوصاية المركزي»، فهل يتعلق الأمر بإحداث مجلس وصاية جديد أم بإعادة هيكلة مجلس الوصاية القديم، الذي توارى عن الأنظار، كما سبقت الإشارة إلى ذلك والذي يعد المؤسسة المسؤولة بشكل مباشر على الإختلالات والفساد الذي عرفته وتعرفه الأراضي الجماعية إلى حد الآن، سواء من خلال مباشرة صلاحياته في تدبير الأراضي الجماعية أو من خلال إسناد هذه الصلاحيات لمؤسسة أخرى وهي «مديرية الشؤون القروية». وهذا التداخل غير المبرر إلا بمرسوم وزاري فضفاض، في صلاحيات المؤسستين، انعكس على مستوى الجهات والأقاليم، حيث تنفرد مصالح مديرية الشؤون القروية بتدبير أملاك الجماعات السلالية، وحيث عمال الجهات أو الأقاليم وقواد الدوائر الترابية هم من يديرون مصالح هذه المديرية. وهو ما جعل سوء تدبير الأراضي الجماعية يجد امتداداته في مختلف أجهزة السلطة حتى حدود سلطة الشيوخ والمقدمين، المؤثرين بشكل مباشر على قرارات نواب هذه الأراضي، بعد الإعتماد على التعيين وليس عن طريق آختيار ديمقراطي موكول لذوي الحقوق.

وللتستر على هذا السوء في التدبير وما ينتج عنه من تجاوز وترامي واستغلال النفوذ المؤدي بطبيعة الحال إلى اختلاس الأملاك والعائدات معا، وجدت وزارة الداخلية تخريجة أخرى، عن طريق إحداث مجالس وصاية إقليمية يترأسها عمال الأقاليم والجهات، حيث توكل الوصاية المحلية على الجماعات السلالية لهؤلاء العمال. وهو ما يطرح السؤال من جديد حول ما إذا تعلق الأمر بالوصاية الإدارية للعمال على الجماعات السلالية أم على الأراضي المملوكة لهذه الجماعات؟

فما هو الفرق بين الجهازين: «مجلس وصاية إقليمي» و» مديرية الشؤون القروية» الإقليمية ومصالحها الترابية، إذا كان عامل الإقليم يجمع بين يديه رئاسة الجهازين؟ وكيف يمكن استقلالية مؤسسة عن الأخرى؟ والحال أن الترامي على اختصاصات مجلس الوصاية من طرف مديرية الشؤون القروية على المستوى المركزي، جاء نتيجة إسناد رئاسة المؤسستين لوزير الداخلية، وهذا الترامي، من شأنه أن يمتد مؤسساتيا من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، وذلك استنادا إلى منصوص مشروع القانون 62-17، الذي استعمل عبارات مختلفة تارة يتحدث عن «سلطة الوصاية»، وأخرى عن «مجلس الوصاية». فماذا تعني « سلطة الوصاية» الواردة في أكثر من مادة( المادة 5، 18، 23...)، مما قد يخلق ارتباكا وتداخلا في الصلاحيات.

أما عن تركيبة وهيكلة المجلسين المركزي والإقليمي، دون ذكر علاقتهما ب»سلطة الوصاية»، فقد أسندت رئاسة مجلس الوصاية المركزي لوزير الداخلية أو من يمثله، ويتألف من ممثلين عن الإدارة وعن الجماعات السلالية، وذلك حسب المادة 32 من مشروع القانون.

كما أسندت رئاسة» مجلس الوصاية الإقليمي» لعامل العمالة أو الإقليم أو من يمثله، ويتألف من ممثلين عن الإدارة الإقليمية وممثلين عن الجماعات السلالية التابعة للعمالة أو الإقليم، حسب المادة 33. فأي إدارة يتحدث عنها المشروع؟ وهل توجد تمثيلية مركزية وإقليمية للجماعات السلالية ؟

هذه العبارات فضفاضة وتفتح الباب لعديد من التجاوزات واستغلال للنفوذ، فالحدود ينبغي أن تكون ضرورية ومتناسبة ولا يجب تطبيقها بكيفية تعسفية، زد على ذلك لا بد أن تكون هنالك، بالنسبة لكل قيد مفروض بمقتضى القانون، إمكانية الإحتجاج وجبر الضرر في حال التطبيق التعسفي، فالعقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن، بناء على اعتبارات عائمة ومن شأنها أن تفسح المجال للتجاوزات والتعسفات، فمثل هذا الوضع كفيل بإلحاق الضرر بذوي الحقوق. فلا يمكن للمؤسسات المشاركة والداعمة للتعسف والتجاوز أن تجد نفسها ملزمة بالإمساك عن الحياد في قضية معروضة في انتظار بث إحدى مجالس الوصاية. فمثلا عندما يأمر وزير أو أحد العمال بفرض قيود وعقوبات عبر محاكمات قضائية أو بإصدار قرار( لمجلس الوصاية قرارات إدارية وقضائية)، فإن السؤال المطروح هي معرفة ما إذا كان هنالك من آلية للتصحيح الفعال تسمح بالمنازعة في هذا التقييد ومن وسيلة للطعن ضد الشطط في تطبيقه. وهل تتوفر في ذوي الحقوق الصفة للمنازعة في قرار جائر مثلا، اتخذه مجلس الوصاية بصيغتيه المركزية والإقليمية، أم أن الوصاية مفروضة على ذوي الحقوق وممتلكاتهم على السواء. وما إذا كان ذوي الحقوق طرفا معنيا في القضايا الجنائية المنصوص عليها، حيث تمثل النيابة العامة الصالح العام.

## توصيات التجمع العالمي الأمازيغي:

وبدوره يوصي التجمع العالمي الأمازيغي ب:

- رفع الوصاية كيف ما كان نوعها عن الجماعات السلالية والقبلية مع اعتماد القوانين العرفية في إطار التطابق مع مبادئ حقوق الإنسان و الديمقراطية وبدون أي تمييز بين الرجال و النساء أو بين البالغين والقاصرين.

- إعادة كل الأراضي والغابات والموارد إلى الجماعات والأفراد والقبائل التي كانت تملكها أو تنتفع بها وانتزعت منها في عهد الحماية أو في عهد الإستقلال بدون احترام الموافقة المسبقة الحرة والمستنيرة، مع التعويض العادل والمنصف في إطار قواعد جبر الضرر؛ على أن يتم إخضاع حسابات الجماعات السلالية والقبلية، التي من المفروض أن تكون على شكل أرصدة مالية بصندوق الإيداع والتدبير، للتدقيق المالي وتسليمه لذويه.

- تشكيل لجنة تقصي حقائق تتكون من ممثلي ذوي الحقوق بشأن تفاصيل كل الموارد المالية التي كانت تسيرها مصالح وزارة الداخلية وإعلان مداخل صنادقها ومصاريفها.

- الكف عن السياسة التي تنهجها الدولة ومصالحها الوطنية والمحلية في نزع ومصادرة الأراضي الجماعية بطرق ملتوية وممنهجة.

ماي 2019 - العدد 220
ⵎⴰⵢⵢⵓ 2019 - ⵓⵙⵎⵓⵜⵜⵓ 220 - 2969
الأمازيغي العالمي ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
www.amadalpresse.com

# تقرير حقوقي حول انتزاع أراضي الفلاحين بتاونات

قدم المكتب التنفيذي للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، في ندوة صحفية يوم الاثنين 22 أبريل الماضي، ملف حقوقيا مفصلا حول "انتزاع الأراضي وتلفيق التهم لمجموعة من السكان على خلفية احتجاجهم السلمي، وترهيبهم بتلفيق تهم 'زراعة القنب الهندي'".
وقدمت الرابطة المغربية من خلال ندوتها الصحفية "شهادات حية من عمق القمع والترهيب والمعاناة والتهديد بالسجن، وكافة الخطوات الإدارية، القانونية والنضالية لمواجهة لوبيات الاستيلاء على أراضي الفلاحين بواسطة المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، و وزارة الفلاحة والصيد البحري".
حسب الرابطة
في ما يلي تقرير الرابطة الحقوقية حول: انتزاع أراضي الفلاحين بغفساي من طرف المندوبية السامية للمياه والغابات

## * الحق في الأرض في المواثيق الدولية:

تضع التوجهات العالمية الحالية ضغوطاً اقتصادية متزايدة على الأرض والموارد الطبيعية، مما يزيد من مخاطر أن تكون القوى المشتركة للتغيُّر المناخي والاستثمار واسع النطاق في الزراعة سبباً في التيارات الجديدة للنزوح الداخلي. (الهجرة من القرى إلى المدن)
عند إقرار المعايير التوجيهية حول النزوح الداخلي في عام 1998، كانت بعض المعايير تدريجية نسبياً في توصياتها حيث عمدت إلى تقديم تفسيرات للقانون الدولي التي تعكس أفضل الممارسات بدلاً من الممارسات العالمية المُطبّقة في ذلك الوقت بغرض التشجيع على تفعيل استجابات الدول تجاه النزوح. ومن بين هذه المبادئ، اتسم المبدأ (9) بالحداثة في وضع الالتزام بمنع النزوح من خلال حماية حقوق الأكثر استضعافاً من خسارة أراضيهم:
يقع على عاتق الدول التزام خاص بحماية نزوح الشعوب الأصلية والأقليات والفلاحين والرعاة والجماعات الأخرى ذات الاعتماد الخاص على أراضيها والارتباط بها.
ومن الناحية العملية، تتضمن هذه الحماية اعتراف الدول بحقوق امتلاك الأراضي الخاصة بالشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية وحمايتها.
إلا أن دعم القانون الدولي في ذلك الوقت لتلك الإجراءات لم يكن قوياً حتى في حالة الشعوب الأصلية التي تتناسب بشكل واضح مع معيار "الاعتماد الخاص على أراضيها والارتباط بها"، وكان المصدر الأساسي للدعم القانوني للمبدأ (9) هو اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (169) بخصوص الشعوب الأصلية والقبلية التي الزمت الأطراف الموقعة على "احترام الأهمية الخاصة للثقافات والقيم الروحية للشعوب المعنيّة بعلاقتها مع الأراضي أو الأقاليم".
ومنذ تبني المعايير التوجيهية، تنامى الدعم في القانون الدولي لحقوق الأرض الخاصة بالشعوب الأصلية. وربما كانت الخطوة الأكثر أهمية في عام 2007 من خلال الإعلان الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية الذي ينص على أن هذه الشعوب "لا يجب أن تُهجّر قسراً من أراضيها أو أقاليمها" دون "موافقتهم والمسبقة والمستنيرة" إلى جانب تعويضهم العادل وتزويدهم بخيار العودة، متى أمكن ذلك.
وعلى المستوى الإقليمي، أصدرت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان مجموعة منتظمة من القرارات خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين والتي تقتضي الاعتراف بحقوق الأرض الخاصة بالشعوب الأصلية واحترامها.
وفي أوائل عام 2010، تمت إحالة العديد من هذه الأحكام إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، عندما أصدرت قراراً رائداً يتطلب أن تستعيد كينيا الأراضي المأخوذة من الشعب الإندوروي قبل حوالي أربعين عاماً. وتشير أحكام هذا القرار إلى أن "الالتزام الخاص" بحماية هذه الجماعات من النزوح المُشار إليه في المعيار التوجيهي رقم (9) قد يستلزم اعتراف الدولة بملكية الأراضي بصورة فعلية:
تلاحظ اللجنة الأفريقية أنه إذا أريد للقانون الدولي أن يقتصر على منح حق الوصول فستبقى الشعوب الأصلية مستضعفة وعرضة لحالات جديدة من الانتهاكات/ انتزاع الملكية من قِبل الدولة أو من قبل أطراف أخرى. وتضمن الملكية أنه بإمكان الشعوب الأصلية مشاركة الدولة والأطراف الأخرى كأصحاب مصالح فاعلين وليس كمستفيدين سلبيين.
وفي حين أصبح من الواضح الآن أن حقوق الأرض للشعوب الأصلية محمية بموجب القانون الدولي، فماذا عن المجموعات الأخرى التي ينص المعيار التوجيهي رقم (9) على أن لها أيضاً "اعتماد خاص على أراضيها وارتباطها بها كالمزارعين والرعاة؟
لقد أكدت التوجهات العالمية الأخيرة على حكمة الأسلوب المُتبع في المعايير التوجيهية والذي يركز على التعرُّض لأثار فقدان الأرض (فيما يتعلق بكسب العيش والهوية) بدلاً من الوضع (كعضو في إحدى الجماعات الأصلية، على سبيل المثال.
ولقد قادت الأنماط المعاصرة للاستثمار الزراعي واسع النطاق في الدول النامية (والمُشار إليه في بعض الأحيان بالاستيلاء العام على الأراضي) والضغط على الموارد الطبيعية في الغالب إلى إفقار المجتمعات الريفية وحتى نزوحها، سواء أرأت أنفسها على أنها شعوب أصلية أم لا.

وتتضمن القوى الموجهة لهذه التطورات العمران الحضري والتغيُّرات المناخية وارتفاع أسعار الغذاء. ونظراً لأن هذه التوجهات العالمية لا يُحتمل أن تهدأ، فقد ينجم عن الاستثمار والنزوح المتعلق بالتنمية إلى إثارة القلق الدولي خلال العقد القادم بصورة تشبه ما يحدث بالنسبة للنزوح المرتبط بالصراعات في تسعينيات القرن الماضي والكوارث الطبيعية بعد حدوث الموجات الزلزالية (تسونامي) في المحيط الهندي عام 2004. ورغم أن الحديث عن النزوح الداخلي لم يرتبط بعد بالمناقشات حول استثمار الأراضي وتطويرها، يقدم المعيار (9) نقطة انطلاق ممتازة لمراعاة كيفية منع أو تقليل النزوح المرتبط بهذه التوجهات.
وقد استند مناصرو منع الأثار السلبية للاستثمار الزراعي واسع النطاق إلى حق المجتمعات الريفية الإنساني في الحصول على الطعام الكافي، بما في ذلك وسائل إنتاج غذائها الخاص.
ومن الناحية العملية، فإن تنفيذ هذا الحق يستلزم الاعتراف بالملكية القانونية لهذه المجتمعات في أراضيها وحمايتها. وهذا الاعتراف هو نوع الإجراء الذي يؤكد المعيار (9) على التزام الدول الخاص بتنفيذه من أجل حماية الجماعات المعرّضة لفقدان أراضيها. إلا أن الدعم المتناسق حول هذه النقطة سيضمن منح المعيار (9) الأثر الوقائي الذي قصده واضعوه.

## * حق ساكنة دوار بن كدار جماعة الرتبة غفساي تاونات وحقها في الأرض

تؤكد كل الوثائق بما فيها رسم الملكية وشهادة إدارية صادرة عن قيادة بني زروال (تابعة لوزارة الداخلية) مؤرخة بتاريخ 12-08-2018 ومحضر معاينة أن القطعة الأرضية المسماة 'فرسان القماح' تابعة لأفراد الجماعة أبا عن جد, يتصرفون بها منذ عشرات السنين بالحرث والرعي دون أي منازع, حيث تؤكد كل الوثائق الإدارية والقانونية أن الارض ليست جماعية ولا حبسية ولا مخزنية ولا غابوية وأن افراد القبيلة يتوارثونها أبا عن جد منذ سنة 1832.

## * إدارة المياه والغابات تترامى على الأملاك الخاصة وترهب الفلاحين (اللعب بالنار)

قامت المندوبية السامية للمياه والغابات بإجراء صفقة عمومية عدد 23-2017 لتسييج ما يناهز من 90 هكتار من الاملاك الخاصة في عمل خطير يستوجب فتح أكثر من تحقيق عن من يقف وراءه, وعن ترك الاف الهكتارات من الملك الغابوي الخالص دون تسييج والإعلان عن صفقات عمومية لأراضي لم يتم تصفية وضعيتها القانونية.
قامت لجنة من المكتب التنفيذي للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان بزيارة ميدانية للمنطقة حيث عاينت واستمعت لعشرات الشهادات حول سطوة موظفي المياه والغابات والسلطات المحلية بالمنطقة واستعمالهم لوسائل خطيرة لجبر الساكنة على الخنوع لهم وإلا سيكون مصيرك المتابعات القانونية بوضعك في لائحة المتاجرين بالكيف (المخدرات) السلاح الذي تستعمله السلطات بشكل خطير ويجعل الساكنة في حالة احتقان لا يمكن لأي كان التنبئ بما يمكن أن تسفر عنه بالمنطقة, كما أن موظفي المياه والغابات (يطلق عليهم بالمنطقة بوغابة) يشكلون هاجسا للفلاحين والرعاة بحكم تحريرهم لمحاضر للعديد من الفلاحين يؤكد العديد منهم أنها انتقامية وانتقائية.

## * وفاة مواطن بعد تدخل موظف المياه والغابات

يوم السبت 17 فبراير 2018 حاولت الشركة المتعاقدة مع إدارة المياه والغابات من أجل القيام بسياج حول أراضيهم وأراضي أجدادهم ضدا على رغبة السكان أصحاب الأرض وفي استفزاز خطير وغير مبرر وبحضور أمني (الدرك الملكي) وأعوان السلطة ومقدم الدوار جهة مسكن عبد السلام الشافعي (كيف تسمح دولة تحترم مواطنيها بالقيام بسياج على سكن وفلاحة مواطنيها) هذا الأخير وأمام استفزاز رجال الدرك والسلطات انتابته حالة هستيرية من الغضب على ضياع أرضه وأرض أجداده وفلاحته حيث سقط مغشيا عليه فوافاته المنية نتيجة التدخل الغير محسوب العواقب من طرف الدرك الملكي لغفساي (جهة أمنية متهمة تتكلف بإنجاز المحاضر فيما بعد)
هذه الوفاة المفاجئة الناتجة عن تدخل الدرك الملكي , نتجت عنه احتجاجات قوية وجماهيرية بالمنطقة الشئ الذي جعل الدرك الملكي وإدارة المياه والغابات في مأزق من أن يكبر الملف ويفتح تحقيق عن الصفقات التي تتم في أراضي يملك أصحابها كافة الوثائق الإثباتية.

## * الملف يأخذ أبعاد انتقامية وخطيرة

في الوقت الذي كان من المفروض فتح تحقيق حول الجهات الإدارية بالمندوبية السامية للمياه والغابات ومن يقف وراءها ومع السلطات المحلية حول الجهات التي ستستفيد من نزع أراضي ساكنة المنطقة , يأخذ الملف أبعاد أخرى ويتم متابعة نشطاء المنطقة الذين كانوا يتابعون الملف على الواجهة الحقوقية والقانونية والاحتجاج السلمي عبر متابعتهم بتهم غريبة:
- وضع متاريس في الطريق العام لعرقلة حركة المرور
- اهانة موظفين عموميين أثناء قيامهم بعملهم
- عدم تقديم المساعدة لشخص في حالة الخطر
وتم الحكم عليهم (في حالة سراح) من طرف غرفة الجنايات الابتدائية ملف عدد: 2018-2609-605 بأربع سنوات سجنا رغم أن العديد من الدلائل القوية تؤكد براءة المتهمين من تلك التهم.

## * الحملة الوطنية للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان

المكتب التنفيذي للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان وإذ يتابع بقلق بالغ تطورات الملف فإنه يؤكد على مواقفه التالية:
أن المندوبية السامية للمياه والغابات قد قامت بعمل خطير على كل المستويات الاجتماعية والإقتصادية والقانونية وأنها تتحمل مسؤولية احتقان الأوضاع بالمنطقة.
الدرك الملكي بغفساي يتحمل مسؤولية التدخل الذي أدى إلى وفاة المواطن وبالتالي فكل المحاضر التي أنجزها الدرك الملكي في ملف وفاة المرحوم عبد السلام الشافعي تبقى موضع شك مادام أن الدرك الملكي طرف أساسي في الملف وفي واقعة الوفاة.
لذلك فالمكتب التنفيذي للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان يطالب بإسقاط المتابعة وفتح تحقيق حول ترامي مندوبية المياه والغابات على أراضي الفلاحين يؤكد تبنيه لهذا الملف المرتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الحقوق المدنية والسياسية مقررا اتخاذ الخطوات التالية:
- انتداب محامي لتتبع الملف لدى القضاء خلال المرحلة الإستئنافية.
- مراسلته كل من:
* الديوان الملكي
* الهيئات القضائية المعنية (رئاسة النيابة العامة....)
* رئاسة الحكومة.
* المندوبية السامية للمياه والغابات,
* المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

www.amadalamazigh.press.ma
ماي 2019 - العدد 220
ⵎⴰⵢⵢⵓ 2019 - ⵓⵙⵉⴼⵓⵙ 220 - 2969
الأمازيغي العالم ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵓⵙⵙⵏⵜⵏ www.amadalpresse.com

**في اطار الملف الذي اعدته الجريدة حول اشكالية الأراضي الجماعية بعدة جهات من المغرب ندرج أرضية للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة وهي تحت عنوان « الحق في الأرض من خلال مشاريع القوانين المتعلقة بالأراضي الجماعية»، وهي عبارة عن ارضية للمائدة المستديرة المزمع تنظيمها يوم الجمعة 24 ماي الحالي بالرباط، حول مشاريع القوانين المتعلقة بالأراضي الجماعية، التي صادق عليها مجلس الحكومة، وتم عرضها على البرلمان والتي تتمثل في مشروع قانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، ومشروع قانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية، ومشروع قانون رقم 64.17 بشأن الأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري..**
**وتهدف أزطا أمازيغ من هذه المائدة المستديرة التداول في مشاريع القوانين مع مختلف الفاعلين وتسليط الضوء على مستجدات ملف الأرض في محاولة لفهم عمق الإشكالية واقتراح بدائل لضمان الحقوق وتحقيق التنمية.**

# الحق في الأرض من خلال مشاريع القوانين المتعلقة بالأراضي الجماعية

لقد ساهمت أزطا أمازيغ إلى جانب ذوي المصلحة المباشرة والنسيج المدني الأمازيغي في الدفاع عن الحقوق المرتبطة بالسكان الأصليين، وبادرت إلى فتح حوار بين مختلف الأطراف من أجل فهم أعمق لهذه الإشكاليات وطرح بدائل كفيلة بضمان الحقوق.
وتستند مقاربة أزطا أمازيغ لهذا الملف على ما راكمته المرجعية الدولية في هذا المجال، وكذا إيمانها بأهمية الأعراف والممارسات الثقافية المحلية في التنمية المستدامة لهذه المناطق، ودور اللغة الأمازيغية في نقل المعارف وتدبير المجال والتعرف عليه والتعامل معه.
ومن الأمور المستجدة على الصعيد القانوني أن مجلس الحكومة المنعقد يوم الخميس 14 فبراير 2019 صادق على ثلاثة مشاريع قوانين كالآتي:

- 62.17 المتعلق بالوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها
- 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية
- 64.17 المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري

وجاء في بلاغ الناطق الرسمي باسم الحكومة أن هذه التعديلات تهدف إلى ثلاثة أهداف: حماية الرصيد العقاري وتحصينه، التنمية وجلب الاستثمار، تحقيق المساواة بين المنتفعين وذوي الحقوق ذكورا وإناثا.
ولأن المشاريع القانونية المذكورة سترهن تدبير الأراضي الجماعية خلال العقود القادمة، فسيكون من الضروري طرحها للنقاش العمومي والتداول بين كافة الفاعلين، بهدف ضمان التمتع بالحقوق وتحقيق شروط التنمية المنصفة والمستدامة.
كما يجب الانكباب على الانتهاكات الناتجة عن اشتداد الصراعات بين السكان المحليين والرعاة الرحل في مناطق سوس لا سيما أقاليم: تزنيت - تارودانت - اشتوكة - كلميم - إفني. وتتجدد هذه المناوشات مع انطلاق موسم الرعي ووصول الرحل إلى هذه المناطق وأصبحت أكثر دموية وتهديدا للاستقرار والسكينة في المنطقة. خاصة في ظل عدم إنصاف المتضررين والمشتكين رغم اللجوء للسلطات الأمنية والقضائية المختصة. ودخول الجمعيات التنموية والأمازيغية على الخط، لتأطير احتجاجات السكان المعنيين والترافع باسمهم، في مسيرات ووقفات احتجاجية متوالية.

## I. أراضي الجماعات الأصلية والالتزامات الدولية للمغرب

تم تصنيف الحق في التملك وصيانة الملكية ضمن الحقوق الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 17 «لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره - لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفًا». كما يتفق العهدان الدوليان لسنة 1966 على كون جميع الشعوب لها الحق في تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حُرّة في التصرف بثرواتها وموارِدها الطبيعية ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة.
ومن جانب آخر، أصدرت لجنة القضاء على التمييز العنصري في دورتها الحادية والخمسون سنة 1997 التعليق العام رقم 23، من أبرز ما جاء فيه «تدعو اللجنة الدول الأطراف، إلى أن تقر وتحمي حقوق الشعوب الأصلية في امتلاك وتنمية ومراقبة واستخدام أراضيها وأقاليمها ومواردها المشاعة، وفي حالة ما إذا حُرِمت، دون موافقة منها عن طيب خاطر وعن بيّنة، من الأراضي والأقاليم التي كانت تملكها تقليدياً أو تسكنها أو تستخدمها بأي طريقة أخرى، أن تتخذ خطوات لإعادة تلك الأراضي والأقاليم. ولا تجوز الاستعاضة عن الحق في الاسترداد بالحق في التعويض العادل والمنصف والفوري إلا إذا تعذر ذلك لأسباب واقعية. وينبغي أن يكون ذلك التعويض في شكل أراضٍ وأقاليم كلما كان ذلك ممكناً».
في نفس الاتجاه ذهب إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 61/295، المؤرّخ في 13 سبتمبر 2007، حيث جاء فيه «للشعوب الأصلية الحق في حفظ وتعزيز علاقتها الروحية المتميزة بما لها من الأراضي والأقاليم والمياه والبحار الساحلية وغيرها من الموارد». المادة 25.
تظل النصوص السالفة الذكر مجرد نماذج لمعالجة القانون الدولي للحق في ملكية الأرض والحقوق المرتبطة بالموارد الطبيعية، ولكن من خلالها يمكن استخلاص المبادئ العامة لهذه الحقوق:

- الحق في ملكية الأرض ومواردها حق للأفراد وللشعوب.
- تدبير الأراضي والملكية العقارية والموارد الطبيعية يقتضي التشاور وإشراك الدولة لكافة المعنيين.
- الأرض كائن حي يجب ضمان استمراريته ونموه، ولاسيما عن طريق تثمين الممارسات المحلية المنسجمة مع الأنظمة البيئية.
- عملية الترحيل ونزع الملكية وُضِعت لها ضوابط لحماية الأفراد والجماعات الأصلية.

واستنادا إلى المرجعية الدولية لحقوق الإنسان عملت أزطا أمازيغ على الترافع عن ملف الأراضي الجماعات الأصلية وتقديم تقارير بشأنها للهيئات الأممية المعنية، كالتالي:

- لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري - الدورة 77 - سنة 2010
- زيارة المقررة الأممية الخاصة بالحقوق الثقافية - شتنبر 2011
- الاستعراض الدوري الشامل للمغرب - الدورة الثانية - ماي 2012
- لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - الدورة 56 - أكتوبر 2015
- لجنة الحقوق المدنية والسياسية - الدورة 118 - 2016
- الاستعراض الدوري الشامل للمغرب - الدورة الثالثة - مارس 2017
- زيارة المقررة الأممية المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية ديسمبر 2018

بالإضافة إلى مشاركة مُنتظِمة في أشغال المنتدى الأممي الدائم لقضايا الشعوب الأصلية. الذي كان المغرب من الدول التي اعتمد الوثيقة الختامية لأشغاله في الدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2014. كما أن المغرب التحق بالاتحاد الإفريقي، مما يعني الحاجة للمزيد من الجهود والاستعدادات لتبيئة الترسانة القانونية والفقهية الإفريقية في السياق المغربي.

## II. أراضي الجماعات الأصلية: الإشكاليات القانونية والواقعية

من خلال تجربة أزطا أمازيغ يتضح أنه يمكن إجمال المشاكل المرتبطة بالأراضي الجماعية في معضلة أساسية هي غياب الثقة بين المواطن والإدارة، حيث يتوجس السكان من أي تدخل للإدارة في تدبير الأراضي والغابات التي يعيشون بها مما يجعلهم يلجؤون لمواجهة هذه الإجراءات والاحتجاج ضدها، والتنازع فيها إداريا وقضائيا. وللأسف لا تسعى الإدارة إلى بذل المزيد من الجهود لبناء هذه الثقة من خلال شفافية الإجراءات وعلنيتها والسهر على التطبيق السليم للقانون.
وتعتبر أراضي الجماعات الأصلية الوعاء العقاري الأساسي في المغرب، حيث تبلغ مساحتها 15 مليون هكتار، 85% منها مجالات رعوية، والباقي أراض فلاحية. ويعيش بها 10 مليون نسمة، ينقسمون إلى 4563 جماعة أصلية. يمثلهم 8500 نائب سلالي، يشكلون الهيئة النيابية للجماعات الأصلية تحت وصاية وزارة الداخلية.
وتخضع لإرث عرفي سابق على دخول الإسلام، وكذلك للراجح والمشهور من الفقه المالكي بالإضافة للقوانين الصادرة منذ الحماية والتي عرفت تغييرات طفيفة لا تمس بجوهرها. وتعد أراضي الجماعات الأصلية مجالا خصبا للمنازعات القضائية، حيث تجاوز عدد القضايا المعروضة 5000 قضية سنة 2016. وتتجلى أهم خصوصيات أراضي الجماعات الأصلية بالمغرب في ثلاثة عناصر أساسية:

- الطابع الجماعي لملكية الأرض والطابع الفردي للحقوق المرتبطة بها: حيث تعتبر الأرض ملكا للجماعة الأصلية، ويمارس أعضاء هذه الجماعة حقوق الانتفاع المكفولة قانونا.
- هي أراضٍ غير قابلة للبيع والتقسيم والحجز، ولا يمكن تفويتها إلا للدولة والجماعات المحلية بشروط.
- تخضع لوصاية وزير الداخلية، وتخضع لولاية الدولة يمثلها رئيس الحكومة. ورغم أن الولاية تبدو أعمّ وأشمل إلا أن الواقع العملي أثبت أن الولاية والوصاية تجتمعان على مستوى مديرية الشؤون القروية بوزارة الداخلية، وبيد رجال السلطة على المستوى المحلي.

وقد أسفرت هذه الوضعية عن عدة اختلالات، نقدمها كما يلي:

### اختلالات مرتبطة بالشخصية القانونية للجماعات الأصلية:

اعترف ظهير 26 نونبر 1916 للجماعات الأصلية بالشخصية القانونية واعترف لها بتمثيل القبائل، واكتسبت هذه الجماعات الشخصية المدنية وصارت لها أملاك مشتركة تقوم بتدبيرها والدفاع عنها في مواجهة الأغيار بمقتضى ظهير 27 أبريل 1919. إلّا أن تركيبة الجماعة وأدوارها تعرف مجموعة من النقائص منها:

- عدم دقة وشفافية وتوحيد شروط وإجراءات الانتماء للجماعة الأصلية.
- عدم المساواة بين الذكور والإناث في الحقوق داخل نفس الجماعة.
- عدم المساواة بين المنتمين للجماعة والأجانب في التمتع ببعض الحقوق الأساسية كالربط بالماء الصالح للشرب أو التيار الكهربائي
- إجراءات اختيار نواب الجماعات تكون موضوع منازعات مستمرة. رغم أن نائب الجماعة يعتبر الحلقة الرابطة بين ذوي الحقوق وباقي مكونات جهاز التدبير، وتتلخص مهامه في المساهمة في إعداد لوائح ذوي الحقوق والإدلاء بالموافقة المبدئية على تفويت وكراء الأراضي الجماعية.

وتبدو وصاية وزارة الداخلية جَليّة لكونها من يمنح الإذن للجماعة بممارسة الحق في التقاضي، كما تتجلى في الأدوار المباشرة المنوطة برجل السلطة على المستوى المحلي:

- الإشراف على عملية التحديد الإداري من خلال رئاسة اللجنة المعنية.
- الإشراف على إعداد لوائح ذوي الحقوق وتحديد المنتمين للجماعة
- رئاسة اللجنة الإدارية للخبرة لتحديد ثمن التفويت أو السومة الكرائية
- حفظ أرشيف المعاملات العقارية المنصبة على العقار الجماعي
- ضبط ومعاقبة النائب الجماعي كلما ثبت أنه قام بمخالفة
- الحماية من الترامي بضبط المخالفات والإحالة على النيابة العامة، بصفته ضابط شرطة قضائية.

فالملاحظ أنه يتم تقزيم دور نواب الجماعة وأعضائها، على حساب الحضور المحوري لرجل السلطة. رغم الطابع المؤقت لمهامه يتدخل في تدبير واتخاذ قرارات قد تتطلب سنوات، مما يطرح تحدي الاستمرارية أو التعثر.
كما يلاحظ تضارب في العمل القضائي بشأن قرارات مجلس الوصاية، منذ حكم المحكمة الإدارية بأكادير عدد 63/95 بتاريخ 20/07/1995 الذي قضى بإلغاء قرار مجلس الوصاية، ولكن تم إلغاء هذا الحكم بمقتضى القرار 1096 بتاريخ 19/06/1997 من الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى الذي حصّن بذلك قرارات مجلس الوصاية من الطعن القضائي.
وهذا التضارب مازال مستمرا إلى اليوم، رغم صدور دستور 2011 وما جاء به فصله 118 بشأن الطعن في القرارات المتخذة في المجال التنظيمي. كما تدعي بعض الشكايات انحياز سلطات الوصاية لجماعة في مواجهة جماعة أصلية أخرى.

### اختلالات مرتبطة بالتمتع بحقوق الانتفاع:

يضمن القانون التمتع بحقوق الانتفاع للجماعات الأصلية، حيث تم التنصيص عليها في القرار الوزيري المؤرخ في 15 يناير 1921، ويتم إقرارها بواسطة مرسوم المصادقة على التحديد الإداري للملك الجماعي، وهي سابقة على استحقاق الدولة لملكيتها الغابوية. يستفيد منها الأهليون المنتسبون للقبيلة أو جزء من القبائل الأهلية، والموجودون بداخل الغابة أو بجوارها، وهي حقوق غير قابلة للتفويت أو التوسع. وتتجلى في: جمع الحطب اليابس، تنظيم وممارسة الرعي، قطع الأغصان للكلأ، حرث الحبيسات والقطع الأرضية غير المشجرة، قطع الحطب الأخضر للتدفئة خلال فصل الشتاء. ولكن ممارسة هذه الحقوق تطرح الإشكاليات التالية:

* ظهور ممارسة جديدة مرتبطة بالانتفاع الترفيهي )سياحة خضراء، رياضة ...( في حاجة إلى رعاية وتقنين.
* صعوبة تطبيق النصوص المتعلقة بالرعي وجمع الحطب، مما يستدعي مقاربة توافقية تضمن الاستغلال العقلاني بدل اللجوء للغرامات والعقوبات الزجرية، فكل تشريع يقبل حرمان الأهليين من حقوق الانتفاع بجرة قلم، يكون غير قابل للتطبيق ودون مستوى التنمية
* انتشار الرعي الذي يمس بالحق في الملكية والسلامة الجسدية، بلغ حد المس بالحق في الحياة نموذج المسمى قيد حياته الغدايش لحسن بن محمد، من دوار تيسلان بإقليم تارودانت الذي بُترت يده نتيجة اعتداء من الرعاة الرحل، ثم وافته المنية بالمستشفى يوم الثلاثاء 7 مارس 2017.

ويعزو الخبراء هذه الاحتكاكات والتوترات إلى تغير في وظائف المكان بسبب التحولات السوسيولوجيا والديموغرافية والتهيئة المجالية والحضرية والبنيات التحتية. كما أن انتشار الألغام في المناطق الصحراوية يدفع أصحاب القطعان الصغيرة والمتوسطة )بين 100 و 300 إبل( للتوجه بكثافة إلى مراعي سوس.
دون أن ننسى الدور الذي سيلعبه قانون المراعي الذي أشعل فتيل الاحتجاجات، خاصة في ظل غياب أسس قانونية لتفعيله على المستوى الترابي بما يضمن مشاركة السكان المعنيين. حيث صدرت في الجريدة الرسمية النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمراعي على الشكل التالي:
1- ظهير شريف رقم 1.16.53 صادر في 27 أبريل 2016 بتنفيذ القانون رقم 113.13 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية- الجريدة الرسمية عدد6466 .
2- مرسوم رقم 2.18.79 صادر في 26 مارس 2018 بتطبيق بعض مقتضيات الباب السادس من القانون رقم 113.13 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية- الجريدة الرسمية عدد 6668.
3- قرار لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 707.18 صادر في 26 مارس 2018 بتحديد نموذج البطاقة المهنية التي يجب أن يحملها الأعوان المؤهلون وكيفيات تسليمها واستعمالها وكذا نموذج محضر معاينة المخالفات لمقتضيات القانون رقم 113.13 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية- الجريدة الرسمية عدد 6680.
4- مرسوم رقم 2.18.77 صادر في 4 يونيو 2018 يتعلق بإحداث المجالات الرعوية والمراعي الغابوية وتهيئتها وتدبيرها الجريدة الرسمية عدد6684.
بل إن والي سوس ماسة بادر إلى عقد اجتماع اللجنة الجهوية للمراعي بتاريخ 28 دجنبر 2018. وقامت المصالح الخارجية المختصة بتهيئة بعض المراعي ووضع علامات التشوير المتعلقة بمسارات الرعي في المنطقة.

### الحق في التعرض على التحديد الغابوي:

ويقصد بمسطرة التحديد الإداري للملك الجماعي مجموع الإجراءات التي تقوم بها الإدارة بهدف ضبط حدود ومساحة عقار معين وإدراجه بشكل نهائي غير قابل للنزاع في دائرة الأملاك الجماعية، وهو إجراء أولي لتحفيظه باسم الدولة. وتجد مسطرة التحديد الإداري للملك الجماعي سندها التشريعي في ظهير 18 فبراير 1924. من هذا المنطلق فإن التحديد الإداري للملك الغابوي، يعتبر مجموعة من العمليات القانونية والتقنية التي تخضع لمسطرة طويلة وترتكز هذه المسطرة على المبادئ التالية: وجوب الإخبار والإشهار، حضور ومشاركة الساكنة المحلية في عملية التحديد، الحق في الدفاع عن الملكية الخاصة، وإمكانية البت في النزاعات عن طريق التراضي.
والتعرض على مسطرة التحديد الإداري يعرف خصوصية إجرائية لقبوله على المستوى القانوني، ويعرف غموضا في الإجراءات على المستوى الواقعي مما يجعل ذوي الحقوق يطعنون ويتظلمون في شتى مراحل التحديد الإداري، دون أن التمكن من وقف إجراءات المنع التي يباشرها أعوان المياه والغابات مما يتسبب في مناوشات مستمرة مع الساكنة. كما أن هناك ادعاءات بكون بعض سكان المناطق الجبلية يضطرون لمغادرة مناطقهم خوفا من الاعتقال بسبب عدم أداء غرامات المياه والغابات. كما تتسم عمليات التحديد الإداري بعدم الدقة في العديد من الحالات، حيث تتضارب الوثائق الرسمية بشأن حدود الغابات والدواوير.

### إشكاليات مرتبطة بالتنمية والحكامة:

رغم المسار الإداري الذي تأخذه عمليات تفويت وتحفيظ أراضي الجماعات الأصلية، ورغم الضمانات القانونية الموضوعة في هذا الصدد إلا أنها لا تأخذ بعين الاعتبار مبادئ العلنية والشفافية وإشراك ذوي الحقوق وتمكينهم من حقوقهم. كنموذج إعلانات تحديد الإداري التي قلّما يتم الإعلان عنها بالطرق المطلوبة مما يمس بحق المعنيين في الحصول على المعلومة.
كما يتم استغلال المقالع والثروات المنجمية دون القيام بالإجراءات البيئية والصحية المطلوبة، في حين لا يتم تخصيص مشاريع لصالح الجماعات الأصلية ولا يتم تأهيلها وتشجيعها للقيام بمشاريعها الخاصة، والدخول في تجمعات ذات الربح الاقتصادي.
يتم تفويت الأراضي للمستثمرين الأجانب خاصة الخليجيين، مع تسييجها وتغيير معالمها. حيث تدفقت الاستثمارات القطرية في مجال تهيئة المراعي بمنطقة تزنيت وواد نون. وقد رصد قانون المالية اعتمادات لتهيئة 67 ألف هكتار كمجالات رعوية في منطقة سوس.
ضعف دور الهيئة النيابية في الدفاع عن الأرض، بسبب الأمية، والجهل بالقانون، وتضارب المصالح الاقتصادية، وازدواجية التمثيلية النيابية والانتخابية.
عدم وضوح معايير الاستفادة من التعويض وقيمته في حالة نزع ملكية الأرض أو المغروسات. خصوصا شجر أركان الذي يستلزم قطعه تعويضه بتخليف شجرة في منطقة أخرى وتعويض مالي لصاحب الشجرة.
غياب التشجيع على الحلول الرضائية وتعزيز الوساطة المؤسساتية لتفادي المنازعات القضائية المرهقة والمكلفة.

ماي 2019 - العدد 220
ⵎⴰⵢⵢⵓ 2019 - 220 - ⵜⵓⵙⵙⵉⵔⵜ
الأمازيغي العالم
www.amadalpresse.com

# التدرج السوسيولوجي والسياسي للفكر الأمازيغي

لحسن بروكسي *

إن النقاش الصاخب الدائر في الوقت الراهن بين النخب المغربية حول قضايا مصيرية بالنسبة للبلد، يجد جذوره التاريخية في مراحل تشكل كل نخبة على حدة. حتى صرنا اليوم، بشكل عام، أمام نخبتين متناقضتين، نخبة منفتحة ونخبة منغلقة. أو قل إن شئت أن النقاش المتشنج حول قضايا الدين والتعليم والتكوين.. ينحصر بين مدرستين، مدرسة أمازيغية منفتحة وأخرى ذات توجه منغلق.

فما هي إذن مختلف العوامل التي أفرزت هذه النخب؟

نجد أن بداية تشكل النخبة الأمازيغية ارتكز على البعد الهوياتي العرقي، أي النسب الأمازيغي، ما أدى إلى البحث عن عناصر التميز، من خلال التشبث والدفاع عن الثقافة الأمازيغية التي كانت في السابق ضحية ما سمي ب»الظهير البربري»، ثم بعد ذلك ضحية قرارات التعريب التي انتهجتها النخبة الحاكمة منذ سنوات الستينات.أما خلال سنوات السبعينيات، فقد وقعت حملة فكرية ضد الثقافة الأمازيغية وصلت هذه الحملة قبة البرلمان، إلا أن الشباب الأمازيغي تصدى لها، حيث بادر إلى تأسيس جمعيات أمازيغية التي تعتبر لبنة تضامن مع أهل الأرض أو ما يسمى القبيلة.

كانت النخبة الأمازيغية، عند ارتكازها على البعد الثقافي، غالبا ما تستقي ذلك من معين القبيلة، باعتبارها الخزان الثقافي للغة والقوانين وبعض مظاهر الحضارة الأمازيغية. وبارتكازها على بنك معلومات القبيلة، أو أهل الأرض، أصبحت النخبة الأمازيغية في موقع سياسي وفكري مضاد لنخبة ما سمي ب» الكتلة»، التي تمتد هي الأخرى جذورها إلى نخبة ما سمي ب «الحركة الوطنية». أما تشكل المرجعية الفكرية للنخبة الأمازيغية، فقد تعود إلى سنوات العشرينيات، حيث أسست الحماية الفرنسية مدارس نموذجية كليسي أزرو وبعض المدارس القروية، حيث فتحت في وجه شباب أمازيغي قادم من القرى تكوينا عصريا سرعان ما انسجم مع التكوين الذي سبق لهذا الشباب أن تلقاه من القبيلة. في حين أن النخبة المدنية أو نخبة الحواضر، قد تشكلت من خلال ولوجها لمدارس وثانويات بمختلف المدن المغربية الكبرى كفاس والرباط والدار البيضاء، ونتيجة لقربها من مصادر القرار استطاعت نخبة المدينة أن تفرض توجهها على مؤسسات الدولة، في حين لم تستطع نخبة القرية أن تجمع شتاتها إلا بعد أن تزودت بترسانة علمية وأكاديمية من خلال إتمام دراستها في الجامعات والمعاهد العليا الفرنسية. فقد تمحورت هذه الدراسات حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين، إذاك انتقلت هذه النخبة من مجال تنمية الأمازيغية ثقافيا إلى مجال البحث عن الجوانب الحضارية الأمازيغية، باعتبار هذه الحضارة تتماشى والليبيرالية الاقتصادية العالمية، وبانفتاحها على الحضارات الأخرى، ما ساهم في تشكيل نخبة أمازيغية منفتحة على اقتصاديات العالم وعلى المبادئ الأساسية للديمقراطية. وبالعودة إلى نخبة المدينة، فقد أدى بها تفكيرها الإيديولوجي والسياسي والثقافي والاجتماعي وكذا الاقتصادي إلى الانغلاق. حتى صرنا اليوم أمام نخبتين ، نخبة أمازيغية ذات تفكير منفتح ونخبة منغلقة دينيا وسياسيا واقتصاديا وعلميا، إنها نخبة المدينة التي أدى تدبيرها لشأن البلاد إلى الركود التام.

وفي مقابل ذلك طورت نخبة الحضارة الأمازيغية وسائل اشتغالها، بالارتكاز على عمق القبيلة ، باعتبارها خزانا للحضارة الأمازيغية، التي تتأصل من حيث تعريفها للقانون والديمقراطية وهو ما أسس لأشكال ديمقراطية اقتصادية بديلة.

إنها الديمقراطية الاقتصادية المرتبطة بالأرض، والتي يعبر عنها من خلال الأرضيات الفكرية للمجتمع المدني الذي عرف هو الآخر تغيرات على المستوى الأفقي. هذه الحركية التي خلقتها النخبة الأمازيغية فتح الأبواب أمام تفكير متماسك ومتجدر في البعد التضامني ا لجما عي « تا مو نت » وليس الفرداني المنغلق. مما يستدعي قراءة الأرضية الفكرية لهذه النخبة ومدى قدرتها على مواكبة التطورات الحضارية الدولية. ذلك أن المغرب ذو الجذور الأفريقية، انتماءا جغرافيا وتاريخيا، لا يمكنه أن ينغلق في وجه محيطه المغاربي، حيث الحركية التي تعيشها ليبيا وتونس والجزائر، ولا أن ينغلق على عمق الأصول الأفريقية جنوب الصحراء، ولا عن الساحل المتشبث بهويته في هذا الوقت أكثر مما مضى. والمغرب لا يمكنه أن يتهرب من هذه الحركية الأفريقية، ولأجل ذلك يتوجب قراءة أفكار النخبة المنفتحة والابتعاد عن سياسة النخبة المنغلقة.

* دكتور في العلوم السياسية

# البعد الجهوي في منظومة التربية والتكوين

مصطفى التلموتي

يعيش المغرب مرحلة انتقالية ذات بعد هيكلي سيعكس مستقبله الإقتصادي والسياسي فيما يتعلق بورش الجهوية التي نالت حيزا كبيرا من اهتمام كل الفاعلين سواء تعلق الأمر بالمجتمع المدني أو الأحزاب السياسية، وكذا النقابات، وحتى أعلى سلطة في البلاد المتمثلة في الخطابات الملكية، خاصة الخطاب الملكي ليوم 30 يوليوز 2015 بمناسبة عيد العرش، الذي ركز على إحداث تغييرات جدرية على مستوى تنظيم هياكل الدولة، وحث الحكومة على الشروع في إصلاح الإدارة العمومية وفق مشروع اللامركزية واللاتمركز في إطار الحكامة الجيدة بوضع التنمية في صلب اهتماماتها ومحاولة إيجاد حلول لكل منطقة وفق خصوصياتها ومواردها. هذا النقاش لم يكن وليد اللحظة بل لازم المغرب منذ عقود في سياق تدعيم مشروع الديمقراطية، فقد عرفت الديمقراطية المحلية بالمغرب تطورا ملحوظا، حيث اختار المغرب سياسة اللامركزية المتدرجة التي وصلت مرحلتها الناضجة سنة 1976 لتتدعم بعد ذلك مع الميثاق الجماعي لسنة 2002 وبصفة أكبر مع إصدار القانون الجديد رقم 08.17 بتاريخ 18 فبراير 2009 الذي جاء متضمنا لقواعد جديدة تستهدف تكريس الحكامة الجيدة المحلية1 فهذا المشروع ركز بالدرجة الاولى على مقاربة التنمية وفق الخصوصيات الإقتصادية والموارد المالية لكل جهة.

هذا المشروع هو عبارة عن تنظيم هيكلي إداري ستقوم من خلاله الحكومة أو منطق المركزية بالتنازل عن بعض الصلاحيات للجهات التي بدورها تم تقليصها من 16 جهة إلى 12 جهة، لن أتحدث هنا عن المقاربات التي تم اعتمادها في هذا التقسيم الجديد الذي يعيشه اليوم المغرب، بل سأركز على الكيفية التي يتم بها تنزيل الجهوية أو مقاربة التنمية المجالية في منظومة التربية والتكوين، وما تشهده الشغيلة التعليمية من غليان قد يؤدي إلى احتقان اجتماعي ونتائج لا يحمد عقباها.

لقد عرف قطاع التعليم في السنوات الأخيرة عدة إصلاحات هيكلية طالت كل من نظام التقاعد، والإنتقال من التوظيف في أسلاك الوظيفة العمومية تحت غطاء النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، إلى ما سمي بنظام التعاقد الذي عمد إلى اعتماد مقاربة التوظيف الجهوي، وغيرها من الإصلاحات لكن الأساسي في هذا الإصلاح والذي اتخذ كخيار استراتيجي يكمن في النقطتين السالفتين

لقد حرصت حكومة 2011 التي قادها حزب العدالة والتنمية على بدأ إصلاح نظام التقاعد بمبرر إنقاذ الصندوق المغربي للتقاعد من الإفلاس، للإنتقال إلى النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد وهو مؤسسة يتم تسييرها من طرف صندوق الإيداع والتدبير الذي تم إحداثه بظهير شريف رقم 1.59.074 2

إذا ما استحضرنا البعد الجهوي في التدبير الهيكلي لهذا الصندوق سنجد أن الفصل الأول من هذا الظهير يقر بمركزيته بالرباط، وله الصلاحية في الإستثمار ومنح القروض سواء للجماعات المحلية أو المؤسسات الغير الحكومية، والتنظيم العام كذلك يدبر بشكل مركزي، كما يمكنه من خلال الصلاحيات التي منحت له أن يمنح قروض للجماعات المحلية وأيضا المؤسسات الغير الحكومية وله حق الإستثمار في جميع القطاعات، وهذا مفاده أن صندوق الإيداع والتدبير لم يتعرض لأي إصلاح هيكلي يقوم على البعد الجهوي كما توهمنا وزارة التربية الوطنية بذلك في خرجاتها الإعلامية

لو كانت هذه الحكومة والوزارة الوصية على قطاع التربية والتكوين تريد فعلا الإنتقال إلى اللامركزية لبدأت بمباشرة الإصلاح عبر إحداث صندوق التقاعد خاص بكل جهة، ما يسمح ويخول لكل جهة صلاحيات تسييرها وصرفها، وهكذا يمكننا أن نتحدث عن التنمية المجالية والبعد الجهوي في التوظيف وليس بمنطق الموارد البشرية جهوية والتقاعد والتسيير المالي مركزي، مقاربة لن تعطي أي معنى للجهوية الموسعة.

الخطير في كل هذا الإصلاح الذي تعرض له صندوق التقاعد يكمن في البوادر التي بدأت تطفو إلى السطح كالبلاغ الصحفي لوزارة التربية الوطنية الصادر يوم 27 مارس 2019 بالرباط الذي ذكر على أن الحكومة ماضية في إصلاح أنظمة التقاعد وذلك عبر دمج الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

أما فيما يخص التوظيف بموجب عقود أو ما يسمى الأن بالتوظيف الجهوي بعد الإصلاحات التي باشرتها الوزارة انطلاقا من مقترحات الحكومة تحت ضغط إضرابات الأساتذة المعنيين بهذا الإصلاح لابد من استحضار في البداية أنه استوعب أكثر من 55000 ألف منصب، لكن هذا راجع بالدرجة الأولى إلى الخصاص المهول الذي تعيشه المدرسة العمومية الناتج عن التقاعد النسبي والمغادرة الطوعية... ما يستدعي بالضرورة إلى خلق مناصب شغل بهذا الكم، خاصة وأن الوزارة تبنت محاربة الإكتضاض، إلا أن هذا التوظيف بهذا الكم ليس مبررا لإرساء مقاربة الخيار الجهوي في التوظيف فحتى التوظيف في إطار النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية يمكنه أن يستوعب هذه الإصلاحات ولما شهد قطاع التعليم كل هذا الإحتقان الذي يعيشه اليوم الذي راح ضحيته المتعلم وزمنه المدرسي الذي توهمنا الوزارة الوصية على أنها حريصة عليه، كلها ادعاءات ومناورات من أجل إرساء نطام التقاعد الذي تعمل عليه ليس إلا.

هوامش:

1 الجهوية الموسعة ومستلزمات الحكامة الجيدة والوقاية من الرشوة، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، مارس 2010، ص4

2 الجريدة الرسمية عدد 2421 بتاريخ 20/03/1959

3 بلاغ صحفي لوزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر ، الرباط 27 مارس 2019

# موقع اللغة ضمن ضمانات المحاكمة العادلة في ظل المستجد الدستوري

في بلد يزخر بالتنوع اللغوي حيث توجد اللغة الأمازيغية إلى جانب العربية، من المفيد أن ينصرف النقاش العمومي إلى لغة العدالة وأن يحظى بالمستوى اللائق به، فبطرح لغة العدالة للنقاش العمومي، نكون بدون شك في عمق علاقة لغة التقاضي بضمانات المحاكمة العادلة. فمعظم المحاكمات اختل فيها ميزان العدالة بسبب اللغة، لذلك تبقى هذه المحاكمات ناقصة من حيث العدل.

والمحاكمة العادلة بمفهومها الواسع تلازم الشخص في كل مكان وزمان. تبدأ قبل الاعتقال؛ فلا حق للاعتقال والمتابعة بدون سند قانوني، وأثناء الاعتقال بحيث تشمل مرحلة البحث التمهيدي ومرحلة التحقيق علاوة على مرحلة المحاكمة، والأهم تمتد إلى عمق المؤسسات السجنية لاسيما بعد صدور مقرر قضائي.

ففي جميع هذه المراحل، تحظى اللغة بأهمية كبيرة لدى الشخص المعني كما هو الشأن بالنسبة للجهات المختصة. وبذلك لا مندوحة من مناقشة موقع اللغة لدى المشرع المغربي في إطار القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية علاوة على القانون المنظم للسجون تحت مجهر المستجد الدستوري المتعلق باللغة الأمازيغية.

## أولا: على صعيد القانون الجنائي:

لمساءلة شخص تتطلب مقتضيات العدالة أن تكون إرادته تتعمد الخروج على أوامر المشرع ونواهيه، أي أن الجاني لديه علم بالقانون على وجهه الصحيح. ولما كانت أوامر ونواهي المشرع مكتوبة باللغة العربية والفرنسية دون الأمازيغية كمستجد دستوري فإننا أمام محاكمات غير عادلة من البداية. فلو كان الأمر يتعلق بالجرائم التقليدية فحسب كالسرقة والقتل وغيرها لتعذر علينا القول بأنها محاكمات غير عادلة لأنها بكل بساطة جرائم يستهجنها الجميع بصرف النظر عن اللغة.

ومادام الأمر يتعلق بجرائم مصطنعة أو حديثة فإننا بدون منازع أمام محاكمات غير عادلة لا تراعي معطى اللغة في مخاطبة الأفراد بلغتهم حتى يتسنى لهم معرفة الأفعال المجرمة من المباحة.

ولتجاوز ذلك نوجه النداء للمشرع الجنائي، تماشيا والمستجد الدستوري، الذي يقر بأن الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية، صياغة قانون جنائي بلغة أمازيغية حتى يتمكن من يتكلم بها بمعرفة الحدود المسموح بها ومعرفة ما له وما عليه.

فكتابة القانون الجنائي باللغة الأمازيغية يعد الخطوة الأولى والبداية الحقيقية للمحاكمات العادلة، حيث تليها الإجراءات الجنائية.

## ثانيا: على صعيد قانون المسطرة الجنائية

لما كانت الجهات القضائية المعنية في الكثير من الحالات لا تحسن الحديث بلغة المتقاضين، نص المشرع الجنائي، أمام قوة الواقع، على المترجم في أغلب الإجراءات الجنائية. ولا شك أن معطى المترجم يفهم من خلاله المتقاضي الكثير من الأمور أقلها الغربة في وطنه؛ فمثلا حضور مواطن مترجم لكلام مواطن اخر لا يفهم لغة القاضي والجهات ذات الصلة تحمل في ثناياها تحقيرا لمواطن على اخر.

إن إصدار أي مقرر قضائي مبني على الاعتقاد الصميم والقناعة القضائية التي هي وجدان القاضي. والاقتناع الوجداني للقاضي يتم بمناقشة الأدلة أمامه حضوريا، ونعلم أن المناقشة تتم باللغة العربية وهو ما يدفعه للاستعانة بمترجم لأنه لا يفهم لغة الشخص الذي يتواجد أمامه وكأنه من دولة أجنبية.

في هذه الحالة يستحيل الحديث عن الاقتناع الصميم للقاضي بسبب معطى اللغة؛ فالشخص الماثل أمام القاضي همه الوحيد مخاطبة المترجم الذي لا يستطيع، في جميع الأحوال، إيصال معاناته أو المطالبة بحقوقه المهضومة. كما يصعب الحديث أيضا عن المحاكمة العادلة إذا كان الشخص يتقن قليلا اللغة العربية، فقد يفهم الشخص نصف ما قاله القاضي وقد يعبر الشخص عن جزء تافه في قضيته لأن اللغة تعوزه. وهو ما يدفعنا للقول بأن الاقتناع الصميم للقاضي ناقص والخطير في الأمر قد يكون مجانب للصواب، وبدون جدال نكون أمام محاكمات اختل فيها ميزان العدالة بسبب اللغة.

في خضم كل هذا ننادي على المشرع لإدراج الأمازيغية في تكوين الجهات ذات الصلة بالمحاكمة العادلة لا سيما القضاة.

## ثالثا: على صعيد القانون المنظم للسجون:

مما لا شك فيه أن المحاكمة العادلة بمفهومها الواسع تمتد لتشمل تواجد المعتقل بالمؤسسة السجنية كما أشرنا إلى ذلك سلفا. والغرض من إيداع المعتقل بالمؤسسة السجنية يكمن أساسا في إعادة تأهيله وتهذيبه، وغالبا لا يتحقق بالنسبة للأشخاص الذين لا يتقنون العربية والدارجة على حد السواء. وهو ما سيجعله يعاني من التمييز بسبب لغته الأم وقد يحرم من مجموعة من الحقوق التي ينص عليها القانون.

وحتى لا تكون اللغة محنة يومية للمعتقلين، باعتبارها وسيلة للتواصل مع الساكنة السجنية والموظفين المكلفين بتنفيذ القانون، نرى لزاما تدخل المشرع لإدراج التكوين باللغة الرسمية للموظفين بالمؤسسات السجنية.

عموما، نسجل في كل قانون علاقة اللغة بضمانات المحاكمة العادلة، فلا يستقيم الحديث عن المحاكمة العادلة بعيدا عن لغة التقاضي في جميع المراحل.

وفي الأخير ندعو المشرع للتسريع في مناقشة القانون التنظيمي المتعلق باللغة الأمازيغية .

بقلم : إبراهيم بن لعليد
طالب باحث في سلك الدكتوراه وموظف بالكلية المتعددة التخصصات بالراشيدية

## → Leadership Religioux

Enfin, le marabout, ou ***agurram*** (pluriel, ***igurramen***), joue le rôle de chef religieux tout en réduisant les écarts entre les dirigeants tribaux et géographiques. Le chef religieux est le plus polyvalent des trois types de dirigeants dans la mesure où il peut avoir deux rôles en même temps, les utilisant pour renforcer la légitimité de chacun, ou pouvant choisir de se placer au–dessus de la mêlée de la politique et de prendre une décision spéciale. Rôle que seul un chef religieux peut remplir. ***Les igurramen*** ne peuvent pas changer facilement de rôle en étant neutres un jour et chefs de guerre le lendemain; au lieu de cela, ils s'alignent sur la tradition de leurs prédécesseurs. La capacité du chef religieux à assumer cette multitude de rôles découle de sa ***baraka***, ce qui renforce la confiance dans chacune de ses décisions lui donnant plus de poids qu'une décision prise par un dirigeant ordinaire.

En demeurant au sein d'une autre structure de leadership, les igurramen peuvent offrir ce que d'autres dirigeants peuvent offrir – être une figure et un médiateur – avec ce qu'ils ne peuvent pas – une autorité divine. Dans la structure tribale, ***l'agurram*** pourrait devenir un ***amghar*** ou un conseiller ***d'amghar***, occupant ainsi une place de choix dans la hiérarchie tribale. Cela est possible parce que certaines tribus ont une sous–tribu ou un clan maraboutique. ***L'agurram*** serait un chef idéal pendant la guerre, car il pourrait apporter la volonté de Dieu à son clan, en l'avantageant à l'autre partie. Dans le leadership géographique, l'agurram peut devenir un autre membre de la ***Jema'a***, ajoutant du poids à ses décisions. Dans les deux cas, ***l'agurram*** joue le rôle standard que le leader aurait un pouvoir supplémentaire dans ses décisions. Néanmoins, tout comme les chefs traditionnels, ***l'agurram*** est rarement en mesure de se doter d'assez de pouvoir pour contrôler véritablement ceux qui sont sous son autorité. Dans certains cas, ses partisans se scindent, entraînant la montée de concurrents et l'affaiblissement de sa base.

Cependant, il est également possible que ***l'agurram*** existe en marge des unités sociopolitiques, jouant le rôle de tampon entre elles. A l'origine, un agurram était une personne qui avait renoncé à ses attachements à la société, se retirant ainsi de toutes les structures traditionnelles de leadership. Au lieu de cela, il devient, selon les mots de Brett et Fentress, fort de son devoir de maintenir «l'équilibre» dans la société en utilisant sa position unique consistant à ne pas être liée à des intérêts particuliers. À l'instar des autres dirigeants, l'agurram neutre trouve son principal rôle dans le règlement des différends et le conseil. Mais en tant que source de stabilité, ***l'agurram*** n'intervient pas immédiatement mais il attend plutôt que la question ait été réglée par les conciliateurs standards tribaux ou géographiques et seulement si la question lui est soumise, il rend son jugement sur l'affaire en question.

De plus, s'il peut prendre part à des conflits qui relèvent des limites normales du leadership en matière de résolution des conflits, il joue également un rôle particulier: il aide à résoudre les problèmes qui pèsent sur le fonctionnement traditionnel, notamment entre tribus et villages. Bien que des confédérations et des ***llefs*** existent pour traiter ces problèmes, la confédération est créée davantage pour la préparation à la guerre que pour le maintien de la paix, et le ***llef*** pourrait être un instrument difficile à manier entre deux parties peu fiables. L'agurram apporte dans ces cas, deux aspects que d'autres dirigeants ne peuvent pas. Le premier est sa ***baraka***, qui met plus de pression pour accepter sa décision et constitue un moyen d'éviter une vengeance. La seconde est que, ***l'agurram*** est dans une position privilégiée, physiquement et mentalement, pour trancher entre ses adversaires, étant donné qu'il est détaché et réside souvent en marge des sociétés. Son territoire serait un lieu de rencontre neutre sous une médiation qui ne dispose d'aucun intérêt auprès des deux parties.

## Éléments du leadership amazigh

Trois caractéristiques principales ont été évoquées durant l'étude de ces différents rôles de leadership. À des degrés divers, chacun a tendance à être guidée par l'intérêt porté par la société amazighe à ***l'égalitarisme, la persuasion et la légitimité religieuse***. Avant d'enchainer avec la manière dont les structures de leadership traditionnelles ont été affectées par l'avènement des gouvernements du Maroc français et du Maroc moderne. Il est utile d'analyser les effets de ces caractéristiques, qui ne sont peut–être pas inhérentes à tous les rôles de leadership, mais qui constituent néanmoins la base pour plusieurs.

***L'égalitarisme*** constitue l'un des fondements des relations sociales amazighes et une telle conviction s'étend à travers les rangs du leadership. L'égalitarisme se manifeste dans le leadership par l'aversion d'avoir un seul dirigeant fort. Dans la structure tribale, on a régulièrement un nouveau chef qui ne représente qu'une partie du groupe, ce qui l'empêche de rester au–delà de la période pour laquelle il est élu. Le leader est également traité comme le premier parmi ses pairs, ce qui empêche la voix et l'image du leader de dépasser celles de ses partisans. Selon une observation sur Aith Waryaghar :

*«L'égalitarisme des individus, de segments ou des groupes agit comme un moyen efficace pour contrôler les aspirations au pouvoir de chacun et de tous».*

De même, la hiérarchie géographique met l'accent sur les élections de plusieurs personnes afin de garantir que la majorité des voix sont entendues. Il n'existe pas des procédés directs de contrôle des électeurs d'une ***Jema'a*** et le débat est accepté. ***L'agurram*** constitue l'exception à l'égalitarisme, car si ***la baraka*** peut être transférée, cela revient souvent à ***l'agurram*** lui–même. Ainsi, il ne peut être facilement écarté ou ignoré en raison de l'importance de sa position dans la société. En même temps, il est possible que les partisans de ***l'agurram*** se détachent et forment une nouvelle ***zawiyya*** opposée, et il est possible que ***la baraka*** d'un ***agurram*** soit raisonnable pour une raison ou une autre, laissant une certaine fluidité pour le suivre et lui obéir.

En raison de l'égalitarisme, les trois types de chefs doivent reposer sur leur capacité de ***persuasion*** au lieu d'utiliser la force. Comme indiqué précédemment, cela tient au fait qu'aucun commandement n'est en mesure de rassembler suffisamment de partisans pour pouvoir imposer sa volonté à d'autres. Mais comme le leadership amazigh est incapable de se doter de pouvoir, il a dû se définir d'une autre façon qui n'apporte rien à la société. Comme il est démontré par les trois types du leadership, un tel rôle s'est révélé être un ***médiateur,*** qu'il s'agisse d'individus ou de villages, de savoir à qui appartient une vache ou quelle tribu a tort. La capacité de persuasion est devenue un pouvoir idéal et prépondérant pour les dirigeants amazighs alors que la force brute, qui existe dans de nombreuses autres sociétés, peut s'avérer inacceptable et même des fois illégitime. Cela leur permet d'influencer ceux qui sont au bas de la hiérarchie tout en maintenant le premier élément de l'égalitarisme.

Le troisième aspect, qui prévaut dans toutes les structures amazighes du leadership, est l'importance de la ***légitimité religieuse*** pour asseoir une autorité. Les ***igurramen*** jouent un rôle central à cet effet. L'avantage d'avoir une ***baraka*** est évidente grâce à la capacité d'un ***agurram*** à exercer potentiellement l'un des trois types du leadership. La légitimité religieuse est une pré–condition évidente pour les chefs religieux et le fait d'avoir une tribu avec un ***agurram*** en tant que chef ou dans l'un des clans peut conférer une confiance accrue à la tribu. Plus important encore, en ayant une combinaison de lignées présente dans la ***Jema'a***, elle gagne de ***la baraka*** et devient une source légitime de l'ordre public du village. En réalité, la base de ses actions repose toujours sur le consensus, mais en ce qui concerne la justification de ces décisions et l'acceptation du rôle de la Jema'a dans les affaires quotidiennes, la légitimité religieuse la rend sans doute plus acceptable pour la population et lui donne une place durable dans sa vie.

## Leadership amazigh et l'autorité du gouvernement central

Historiquement, le sultan du Maroc a toujours tenté de propager son influence dans les régions montagneuses amazighes, classées par les spécialistes modernes en tant que ***bled as–siba,*** ou terre de dissidence – comparé à ***bled al–makhzan***, ou terre du gouvernement, composé de riches plaines qui ont maintenu le pouvoir royal pendant des siècles. Mais quand le sultan pouvait occasionnellement s'imposer dans une région en utilisant une force massive, son pouvoir se limitait à la perception des impôts, et même cela disparaissait lorsqu'il devait retirer ses troupes pour passer à une autre région. En conséquence, les structures amazighes du leadership sont toujours restées indépendantes, conservant leurs pouvoirs et leurs rôles traditionnels.

Depuis l'initiation du protectorat français en ١٩١٢, la structure traditionnelle du leadership a commencé à s'éroder lentement mais sûrement. Les Français ont d'abord œuvré pour pacifier ***bled as–siba***, chose accomplie après environ deux décennies de combat contre les guerriers amazighs en utilisant un grand nombre d'effectif et d'armes. Cependant, l'idée même du Protectorat consistait à ce que le Maroc soit largement responsable de sa propre gouvernance. Ne souhaitant pas renforcer le pouvoir du sultan, qui servait à la fois de point de légitimité et d'opposition au Protectorat français, les français ne voulaient pas placer sous leur commandement les territoires nouvellement pacifiés. De ce fait, le premier Résident Général français, le Maréchal Hubert Lyautey, a déséquilibré la structure du pouvoir traditionnelle Ainsi, lorsqu'ils ont atteint la suprématie, les français ont choisi d'imposer indirectement un régime aux Amazighs, laissant les structures traditionnelles intactes en tant que moyen assistant leur régime. La position élue de ***l'amghar*** a été remplacée par celle du ***caïd*** français, nommé par le sultan, imposant un contrôle central à côté du traditionnel. Les dirigeants nommés par la France ont conservé leurs tâches traditionnelles mais faisaient approuver leurs décisions par la France. Les dirigeants assumaient les fonctions de représentants locaux de la France, exécutaient leurs verdicts et agissaient en tant que source d'information sur les agissements des autochtones. En même temps, les débuts d'une structure d'autorité alternative se manifestaient à travers les postes avancés des français qui servaient aussi en tant qu'acteurs de médiation, de prévention et source de force quand les ordres n'étaient pas exécutés.

A un certain degré, ces mesures ont renforcé la position du leadership traditionnel en lui permettant d'appliquer ses décisions par la force. Mais il a également détruit les éléments de base du leadership amazigh. L'égalitarisme est inutile si les français et le sultan élisent des notables, la persuasion n'est plus nécessaire si les armes peuvent être utilisées à la place, et la légitimité religieuse pouvait être remise en question tant que des étrangers chrétiens se trouvent derrière les ordres. En conséquence, l'apparence du leadership était renforcée alors que les institutions actuelles commençaient à perdre leur pertinence face à la nouvelle hiérarchie.

Avec l'indépendance du Maroc en ١٩٥٦, le nouveau gouvernement central marocain a pris le contrôle de la structure du leadership instaurée par les Français et a commencé à étendre davantage son contrôle. Au début, le gouvernement continuait à choisir le ***caid*** parmi la population locale, mais ses supérieurs étaient toujours des arabophones venant d'autres régions. Dans les années ١٩٧٠, même ceci avait changé depuis que le ***caid*** commençait à être désigné de l'extérieur, et le désaccord entre le ***caïd*** et les locaux pouvait entraîner l'intervention des autorités supérieures. Le ***caid*** s'est chargé des tâches administratives pour le gouvernement, telles que la gestion des enregistrements gouvernementaux, tandis que le gouvernement cherchait à mettre en place des tribunaux plutôt que des chefs de sites pour le traitement des différends. Une complication supplémentaire pour le leadership amazigh est que les nouvelles générations et les étrangers ne respectaient pas les institutions traditionnelles; Les jeunes diplômés des collèges ne verraient peut–être plus l'intérêt de soutenir l'amghar, tandis que les migrants d'un village pourraient considérer la ***Jema'a*** comme une forme de gouvernance injuste car elle ne protégerait pas les droits de la minorité arabe.

## Conclusion

Indépendamment du fait que la base du leadership amazigh soit tribale, géographique, religieuse ou fusionnelle, le modèle du leadership amazigh est que les trois types de dirigeants reposent sur des idéaux égalitaires, sur la nécessité de persuader plutôt que de forcer les adeptes et sur le poids de la légitimité religieuse. Malgré les nombreux obstacles auxquels fait face l'existence du leadership traditionnel, ses structures existent toujours à une certaine dimension. La population amazighe attend de son leadership, quelle que soit sa forme, la protection de ses intérêts et la gestion de sa vie. Lorsque l'ancienne hiérarchie le faisait cela optimisait les meilleurs efforts de la population. Lorsqu'elle ne le faisait pas, notamment dans des fonctions historiquement non remplies par la structure traditionnelle, le gouvernement a la capacité de manœuvrer dans le sillage commun.

La tribu est peut–être la plus faible des trois structures du leadership: les tribus n'ont peut–être plus autant d'importance, spécialement avec la fragmentation de l'unité familiale et la migration, et les confédérations sont largement obsolètes car elles ne sont plus utiles dans la défense des familles. Mais les leaderships géographique et religieux restent essentiels pour la société amazighe. Les rôles qu'ils ont déjà occupés, principalement en tant que médiateurs, conseillers et centres de consensus, ont toujours une importance particulière.

Vous pouvez suivre le Professeur Mohamed CHTATOU sur Twitter : @Ayurinu

# ASPECTS DU LEADERSHIP ET DE LA DÉMOCRATIE CHEZ LES AMAZIGHS DU MAROC

## ETUDE ANTHROPOLOGIQUE DE TERRAIN

DR MOHAMED CHTATOU*

### Introduction

On ne peut pas dire que la culture amazighe n'accepte pas l'anarchie mais, en réalité, elle accepte un certain chaos inhérent à sa structure. Aucune personne, qu'elle soit interne ou externe, n'est généralement autorisée à s'emparer d'une prépondérance du pouvoir. Tant que personne ne peut garantir une sécurité complète, les conflits entre familles, clans, tribus, confédérations et villages constituent un aspect constant de la vie dans les régions amazighes. Pourtant, malgré l'absence d'une stricte hiérarchie, le leadership existe à tous les niveaux de la société et s'est souvent vu confié un rôle spécial lui permettant de continuer à fonctionner.

Même si le leadership amazigh ne peut qu'être étendu, les dirigeants ont, dans la plupart des cas et quelle que soit leur position, émergé d'une combinaison de consensus de groupe et de légitimité religieuse, et ont imposé leur rôle par la persuasion plutôt que la force. La base du leadership amazigh est faite de différents niveaux tribaux, jouant le rôle de figure et de protectrice des plus bas de la hiérarchie. Dans les régions où les allégeances tribales ne peuvent être conclues, notamment dans les régions où les tribus vivent dans des espaces communs, le leadership géographique joue un rôle important. Les chefs religieux agissent au sein et entre ces deux formes de leadership, qui constituent un canal alternatif et potentiellement sacro-saint pour les décisions. Avec l'apparition d'abord d'un Maroc français puis d'un Maroc indépendant, des structures externes de leadership ont été instaurées dans les régions amazighes, créant ainsi des centres de légitimité mais aussi et surtout de contestation parallèle.

### Leadership tribal

On pourrait dire que la tribu est le ciment qui unit la société amazighe, reliant ses membres en permanence à certains intérêts partagés, et à la tête de chaque section d'une tribu se trouve le chef de tribu, ou ***amghar***. Etant qu'une tribu a un objectif différent de celui d'une confédération, en raison de sa taille, de sa composition et de son organisation, le chef de chaque niveau de la hiérarchie tribale est mis en place et exerce sa responsabilité en fonction du niveau de la structure dont il est responsable. Cependant, les responsabilités d'un chef de tribu peuvent être généralisées avant d'aller vers des niveaux spécifiques. En interne, le chef devrait être au centre des accords et de médiation. Le dirigeant n'est traditionnellement que le premier parmi ses pairs, le poids de sa décision est à son image – il n'aurait pas été choisi pour le poste si les membres de sa tribu ne lui avaient pas fait confiance – et parce qu'il agit dans l'intérêt de la tribu. Il a donc besoin de parvenir à un consensus et de rassembler les unités dissidentes. Vu sa position, il est également un intermédiaire important entre les parties au conflit, essayant de tirer parti de son importance pour empêcher les rivalités de se déclencher ou se développer et de perturber la vie tribale. En externe, son rôle est principalement celui de représentant de sa tribu. Cela peut se manifester dans de multiples circonstances: dans la vie quotidienne, quand il peut interagir avec des tribus de passage; en politique, quand un chef de sous-tribu va le représenter devant la tribu et un membre de la tribu va le représenter devant la confédération; et en temps de guerre, le chef de tribu est responsable de l'initiation, de la négociation et de la fin de la guerre.

Vers le plus bas de la hiérarchie tribale, il ya le ***tigemmi*** ou le campement de tentes, qui peut être composé d'une ou de deux douzaines de familles Le chef du ***tigemmi*** serait très probablement le patriarche de la famille et pourrait probablement s'acquérir de cette position grâce à son ascendance et sa réputation. Mais en raison de sa taille insignifiante, le chef de camp manque de tout le pouvoir sauf pour guider la vie des membres du camp et pour agir en tant que représentant du ***tigemmi*** auprès du clan.

Les sous-tribus ou ***taqbilt*** sont constitués de familles élargies et constituent à leur tour la composante humaine sur laquelle repose la plus grande tribu tournée vers l'extérieur. Le chef de ***taqbilt***, ***l'amghar n-tmazirt***, est élu à tour de rôle par toutes les familles membres. Idéalement, le leadership serait partagé également entre chaque clan. Ainsi, s'il y a cinq clans à une ***taqbilt (Khams khmas***), chacun d'entre eux fournirait un chef une fois tous les cinq ans afin de s'assurer que chacun est bien représenté et qu'aucun groupe n'obtient un contrôle injuste. Les élections se composaient des représentants du clan, généralement des patriarches ou des membres plus sages de la famille, et éliraient un représentant bien considéré du clan dont le rôle était de proposer un chef. Le clan lui-même restait en dehors du vote pour éviter les tensions ou la pression pour voter d'une manière particulière. Une fois élu, le choix est ratifié par les chefs de tribus pour transmettre autorité et légitimité.

***L'amghar n-tmazirt*** est en grande partie responsable de la nomination des chefs de clan et de l'assistance à la résolution des problèmes quotidiens de ses subordonnés. Vraisemblablement, il aiderait également à choisir les membres de ***taqbilt*** qui le représentaient ensuite lors d'un rassemblement tribal. Pourtant, à cause de son autorité, entre l'autorité du chef de famille et du chef le plus influent de la tribu – la ***taqbilt*** en soi n'avait pas la capacité notable de jouer un rôle en dehors de son propre cercle– ***l'amghar n-tmazirt*** pouvait être puissant seulement autant que ses clans le lui permettaient. À tout moment, sa famille ne constituait qu'une fraction du total de ***taqbilt*** et ne pouvait donc imposer son opinion sans un large consensus. En raison de la petite taille de sa base de leadership, il ne pouvait pas non plus exercer son pouvoir en dehors de ***taqbilt***.

Le niveau tribal voit un changement important dans les responsabilités du chef ***Amghar n-ufilla***, ou le chef suprême, il est relativement élu de la même manière que le chef de ***taqbilt***, avec une rotation entre les sous-tribus pour assurer une répartition égale du pouvoir. De même, comme ***l'amghar n-tmazirt*** peut être puissant uniquement en tant que ses clans le lui permettent, il en va de même pour ***l'amghar n-ufilla***. Issu uniquement d'un des nombreux groupes, le chef n'a jamais suffisamment de pouvoir pour le consolider après les élections qui suivent et n'est maintenu en poste que pendant la période désirée. Mais il existe une différence essentielle qui réside dans le fait que l***'amghar n-ufilla*** disposait de pouvoirs plus étendus que les dirigeants de la hiérarchie tribale, même

s'il n'était pas plus puissant que les autres. Son rôle incluait la médiation entre les différentes parties de la tribu et les parties au conflit, la représentation de la tribu devant les autres tribus, la coordination des schémas migratoires de la tribu et l'organisation de la tribu en temps de guerre. Cependant, un point relatif à ce dernier, c'est que même si ***l'amghar n-ufilla*** se chargerait de préparer la tribu à la guerre, cela ne signifierait pas nécessairement qu'il assumerait la position de chef pendant cette guerre. Une telle position serait probablement réservée à un élu, ***d'amghar n-ufilla*** ou non, spécialement choisi lors d'une réunion préparatoire aux combats. Un tel dirigeant perdrait alors immédiatement son pouvoir une fois ses objectifs atteints, en partie parce que les factions tribales en guerre se désagrégeraient, retrouveraient leur vie ordinaire et chercheraient à retrouver une structure de leadership plus ***égalitaire***.

La base de ces hauts rangs de pouvoirs, c'est que le chef n'est plus responsable uniquement de son "troupeau", mais doit plutôt servir de point de coordination entre les nombreuses unités de la tribu et les unités d'autres tribus afin de réduire les frictions qui vont inévitablement se développer en touchant de prêt les intérêts contraires. De plus, son troupeau serait maintenant beaucoup plus grand que celui des autres chefs, ce qui créerait plus de cas à prévenir pour empêcher que la tribu ne se divise en factions opposées.

Le plus haut niveau de la structure tribale, la confédération, est peut-être aussi la position la plus faible du leadership. La confédération comprend principalement plusieurs tribus réunies sous une bannière au nom de la défense contre d'autres groupes amazighs et les envahisseurs. L'action du chef de confédération est demandée en temps de guerre ou de résistance, tandis que les chefs de tribus conservent leur autonomie en temps de guerre et de paix. Toute action de la part de la confédération impliquerait la prise en compte de l'opinion de chacun des représentants des tribus afin que les décisions prises soient grandioses. Au lieu de cela, il est probable que les tribus continuent à fonctionner comme des unités militaires indépendantes pendant les combats, utilisant plutôt les dirigeants de la confédération comme un moyen de coordonner les actions de manière optimale. Par conséquent, les dirigeants de la confédération, où il y en a ou s'il en existe, fonctionnent sur une base très faible vu la nature de leurs fonctions fondamentales en tant que moyen de défense des intérêts communs et autres.

### Leadership géographique

Cependant, les tribus ne vivent pas complètement isolées les unes des autres, il serait irréaliste et insoutenable pour chaque clan de vivre dans un hameau différent et chaque tribu dans une vallée différente. Plusieurs lignées peuvent partager la même vallée ou vivre dans le même village, notamment en raison d'intérêts commerciaux et de migration et d'immigration. En conséquence, si le leadership dans la société amazighe était basé uniquement sur la lignée, les relations intertribales seraient étranglées par la nécessité de tout coordonner à travers ***l'amghar*** et la vie ne serait pas paisible. Bien que les hostilités éclatent malgré tous les efforts déployés, en partie à cause de la vengeance issue de la tradition amazighe, les formes géographiques du leadership finissent par jouer un rôle intermédiaire important dans les situations où le leadership tribal n'était pas approprié.

À la base du leadership géographique des Amazighs se trouve la ***Jema'a*** ou le conseil d'un village. L'origine de la ***Jema'a*** remonte à l'époque romaine, quand des villages particuliers étaient autorisés à élire des conseils d'anciens et des aînés qui, entre eux, choisissaient un chef et s'occupaient des affaires du village. Les membres d'une ***Jema'a*** sont élus par des hommes de descendance libre et capables de manier une arme. Une fois élus, les membres sont principalement concernés par le traitement des conflits locaux tels que les conflits relatifs à la famille, à la terre, droits d'irrigation, héritage ou aux affaires. Son devoir consiste essentiellement à garantir la relative complaisance du village et à faire en sorte que les conflits ne se propagent pas hors du village et dans des situations incontrôlables. Étant donné que le village en tant qu'unité sociale n'a pas de vocation guerrière, les chefs de village ne sont pas responsables de l'organiser à cette fin, bien qu'ils puissent vraisemblablement assumer la responsabilité des attaques du village. Dans cet esprit, cependant, la ***Jema'a*** joue, en grande partie, le rôle de médiateur entre les divers résidents du village et doit maintenir l'unité et non pas prendre le contrôle des événements.

L'équivalent géographique d'une confédération tribale est le ***llef***. Par définition, chaque région ne peut être composée que de deux ***llefs*** ou agglomérations de villages, de capacités approximativement égales. L'objectif du ***llef*** est de constituer une alliance entre des unités disparates en période de conflit. En cas de litige, les dirigeants du llef pourraient envoyer des représentants pour tenter de trouver un terrain d'entente. Dans les meilleurs scénarios, une solution serait trouvée et des tueries évitées. Dans le cas contraire, les deux parties entrent en guerre mais devraient théoriquement être mieux équilibrées pour limiter les dégâts causés.

Une différence claire entre le leadership tribal et le leadership géographique est l'entité chargée de le présenter. Dans la tribu, l'accent est mis sur l'individu. Les conseils se réunissent pour élire et guider le chef, mais c'est toujours ***l'amghar,*** le patriarche ou le chef de guerre qui assume les responsabilités du commandement. Mais dans le cas du leadership géographique, l'entité impliquée est souvent un conseil ou plusieurs personnes responsables de la direction générale du groupe – dans le village, c'est la ***Jema'a*** et, dans le ***llef***, c'est un groupe de représentants. La base de cette différence repose sur ceux qui sont dirigés. Dans le cas de la tribu, tous ses membres sont techniquement liés et doivent partager les intérêts en fonction de la nature de ce lien. Ainsi, un seul dirigeant convient, car il ne devrait y avoir aucun conflit d'intérêts important ou position non représentée. Mais il y a une multitude d'intérêts dans un village ou un ensemble de villages, il est donc impossible pour un chef de représenter équitablement des positions multiples et potentiellement irréconciliables. Par conséquent, il est nécessaire de disposer d'un conseil afin que chaque lignée ou chaque groupe d'intérêt puisse faire entendre sa voix, afin de conférer une légitimité aux dirigeants. Les deux types de leadership ont des rôles similaires, à savoir : résoudre les conflits et servir de centre de liaison pour les intérêts et les communications avec les autres groupes. En fin de compte, les deux réservent également plus de pouvoir au chef, assurant que le leadership a toujours une responsabilité devant ses électeurs.

→

# ⵜⵣⵔⵉⴰ ⵏ ⵓⵅⴰⵇⵇⵓⵔ

ⴰ ⵜⵣⵔⵉⴰ ⵏ ⵓⵅⴰⵇⵇⵓⵔ
ⵙⵣⵎⵎ ⵍⵍⵓⵛ ⵙⵓⵎⵓⵢ,
ⴰⵊⵓⵍⵍⴰ ⵍⵍⵓⵛ ⴷ ⴰⵙⵓⵙⵊⵍⵓ
ⴰⵜⵔⵔⴰⵣⴷ ⵢⴰⵔⵛ ⵣⵀⵔⵓⵢ ;
ⴰⵔⵎⵓⵛ ⵜⵣⵍⵍⵓⵔⴰ
ⵣ ⵜⵛⵓⴷⵏⵣⵜ ⴰⴷ ⵜⵓⵀⵀⵓⵢ,
ⵜⴰⵔⵔⴰⵣⴷ ⵜⵣⵀⴰⵍⵣⵏ
ⵅⵓⵀ ⵍⵣ ⴷⴰⵔⵛ ⵙⵓⵎⴷⵓⵢ ;
ⵜⵔⵔⴰⵣⵜ ⵜ ⵢⴰⵔ ⵍⵓⵎ ⵍⵍⵓⵛ
ⵍⴰⵔ ⴷ ⴰⵔ ⵜⵓⵣⵣⵓⴷ ⵜ
ⵜⵓⵎⵍⵓⵢ,
ⵍⴰⵔ ⴷ ⴰⵔ ⵛⴰⵔⵔⵓⵀ ⴰⵍⴰⵎ
ⵊⴰⵔ ⵜⵓⵔⵔⵓⵢ ⴷ ⵍⴰⵔ ;
ⵣⵔⵜⵓⵙⵙⵓ ⵜ ⵜⵓⵎⵢⴷⵣ
ⴰⵔⴰⵣ ⵍⴰⵔ + ⵣⵅⵓⵔⵔⵓⵣ,
ⵣⵢⵓⵜⵜⵜⵓ ⴰⵛⵜⵜⵜⴰ
ⵅⵣ ⵜⵣⵜⵜ ⵢⴰⵔ ⵜⵓⵔⵔⵓⵣ ;
ⵙⴰⵔⵓⵅⵅⵓ ⵅⴰⵀ ⴷⴰⵣ ⵡⴰⵅⵅ"ⴰⵔ ⵏ
ⵜⵓⵣⵣⵓⵔⵔⵓⵣ ⵡ ⵙⵢⵜⵢ
ⴰⵔⴰⵔ ⵜⵣⵜⵜ ⵢⴰⵔ ⵜⵣⵔⵔ ;
ⵙⴰⵔⵓⵅⵅⵓ ⵅⴰⵀ ⴷⴰⵣ ⵡⴰⵅⵅ"ⴰⵔ ⵏ
ⵜⵓⵣⵣⵓⵔⵔⵓⵣ ⵡ ⵙⵢⵜⵢ
ⵔ

2. ⴰⵙⵙⴰⵢ

ⵜⵉⵣⵔⴰⴼⵜ

## ⵙⵙⵙⴰⵍ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

ⴰⵎⵣⵡⴰⵔ ⵏ ⵡⵙⵙⴰⵙ
ⴰⵙⵎⵓⵔ + ⵜⵣⴰⵍ.
ⴰⵏⵏⴰⵙ ⵙⴰⵡⵉⵔ ⵙⵙⵉⵏⴰ
ⵏⵜⵜⵉⵙⵓ ⴰⵙ ⴰⵔⵣⴰⵙ
ⴰⵔⵣⴰⵡ ⵅ ⵡⴰⵎⵎⴰⵙ
+ⵙⵣⵣⵙⵎ + ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ.
ⵜⵉⵜⵙⵣ +ⵏ ⵙⵙⵉⵡⴰⵔ
ⵙⵙ ⵏ+ⵙ++ⵙ ⴰⵔⵜⵉⵙⴰⵙ.
ⴰⵎⵔⵔⵓⵙ ⵏ ⵡⵙⵙⴰⵍ,
ⴰⵔⵎⵎⴰⵙ ⴰⵙⵎⵓⵔ + ⵜⵣⴰⵍ.

## +ⴰⵡⵏⵅⵜⵎ ⵙ ⵙⵙⵔⵔⵜⵏ

+ⵜⵏⵎ ⵜⵙ ⴰ ⴰⵙⵜⵏⵏ,
ⴰ ⴰⵙⵜⵏⵏ ⵏ +ⵜⵣⴰⵡⵏⵜ.
ⴰⵏ ⵡⵣⵣⵡ, ⴰⵏ ⵡⵙⵜ,
ⴰⵏ ⵢⵓⵙ, ⴰⵏ ⵡⵍⵍⵜ.
ⴰⵏ ⵜⵎⵔⵢⵙⵓ ⵡⴰⵡⴰⵡ ⵍⵢ
ⵙ ⵜⵙⵔⵔⵜⵏ ⵔⵙ ⴰⵙⵙ.
ⴰⵙⵍⴰⵙ, ⴰⵙⵜⵏⵙ ...
ⴰⵓ +ⵜⵍⵅⵜⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ.
ⵙ ⵙⵙⵣⵣⵙ ⵏ ⵙⵙⵡⵜⵍⵅⵎ,
ⴰⵏ ⵊⵣⵅⵎ +ⵜⵎⵙⵔⵙⴰ.



2. ⴰⵙⵙⴰⵢ

## ⵜⵎⵢⵎⵎⵙⵎⵜ +ⵜⵣⵙⵙ ⵙⵡⴰⵏ

1- ⴰⵏ ⵜⵉⵜⵢ ⵜⵙⵎⴰⵡⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵙⵙⵙⵏ ⵏ +ⵢⵙⵜ.

ⵣⵣⴰⵙⵢ ⵏⵅ .....
++ⴰⵙⵜⵢ ⵙ ⵙⵅⵎⵜⵜⵙⵙ ⵅⵅ .....

ⵏⴰ ++ⵣⵣⴰⵙⵢ ⵅ .....
ⵏⴰ ++ⴰⵙⵜⵢ ⵙ ⵙⵅⵎⵜⵜⵙⵙ ⵅⵅ.....

2- ⴰⵏ ⵜⵉⵜⵢ ⵙⵙⵙⴰⵍ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ :

ⴰⵙⵙⴰ ⵏ ⴰⵔⵍⴰ, +ⵜⵍⵍⵎⴰ ⵏ ⴰⵙⵜⵏⴰ.
ⴰⵙⵙⴰ ⵏ ⴰⵙⵜⵏⴰ, +ⵜⵍⵍⵎⴰ ⵏ ..... .
ⴰⵙⵙⴰ ⵏ ⴰⵔⵣⴰ, +ⵜⵍⵍⵎⴰ ⵏ ..... .

ⴰⵙⵙⴰ ⴰⵙⵜⵏⴰ, ⴰⵙⵔⵅⴰ ⴰⵔⵣⴰ.
ⴰⵙⵙⴰ ⴰⵔⵣⴰ, ⴰⵙⵔⵅⴰ.....
ⴰⵙⵙⴰ ⴰⵅⵍⴰ, ⴰⵙⵔⵅⴰ.....

3- ⴰⵏ ⵙⵙⵙⵏⵙⵙⵢ ⵜⵙⵔⵔⵜⵏ, ⴰⵅⵢ +ⴰⵅⵙⵙⵙ

ⵣ ; ⵅ ; ⴰ ; ⵀ ; .....
ⵎ ; + ; ⵏ ; ⵜ ; ⵀ ; .....
ⵜ ; ⵎ ; ⵡ ; ⴰ ; ⵎ ; .....

4- ⴰⵏ ⵜⵉⵜⵢ +ⵜⵍⵜⵉⵏⴰ ⴰⵎ :

ⵊⵊ ⵏ ⴰⵀⵎⴰⵏ. ⵏ++ⴰ ⵏ ⴰⵙⵙⵏⴰⵏ. ⵏ++ⴰ+ ⵏ +ⴰⵙⵀⵎⴰⵏ+.
ⵏⵣⵅ ⵅⵜⵢ ⴰⵀⵎⴰⵏ. ⵏ++ⴰ ⵜⵅⴰ ⴰⵙⵙⵏⴰⵏ. ⵏ++ⴰ+ ⵜⵅⴰ +ⴰⵙⵀⵎⴰⵏ+.



## +ⴰⵙⵙⵅⵙⵜ 3 :

## ⴰⵙⵙⵓⵔ

ⴰⵏⵢⴰⵙ ⵏ ⵜⵣⵡⵏⵜⵜ

3- ⴰⵙⵙⵓⵔ

ⴰⵏ ⵣⵍⵢ, ⵙⵙⵜⵅⵙⵏⵏ

ⵔ ⵙⵏⵏⵢ ⵅⵜ +ⵎⴰ ⵏ ⵜⵢⵣⵙ.
ⵔ +ⵅⵅⴰ +ⵜⵎⵔⵎⵔ ⴰⵙⵏⵏⴰⵏ ⵏ +ⵜⵙⵏⵙⴰ.

ⵔ ⵙⵏⵏⵢ +ⵜⵎⴰ ⵏ ⵡⴰⵙⵙⵜ.
ⵔ +ⵅⵅⴰ +ⵜⵎⵔⵎⵔ ⵎⵜⵜⴰ ⵏ +ⵜⵣⵢⵏⵙⵜ.

# COURS DE TAMAZIGHT

Chaque mois, "le Monde Amazigh" vous livre des cours de langue amazighe que le ministre de l'éducation nationale avez élaboré, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé **"tamazight inu"**.

**ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⵉⴼ**

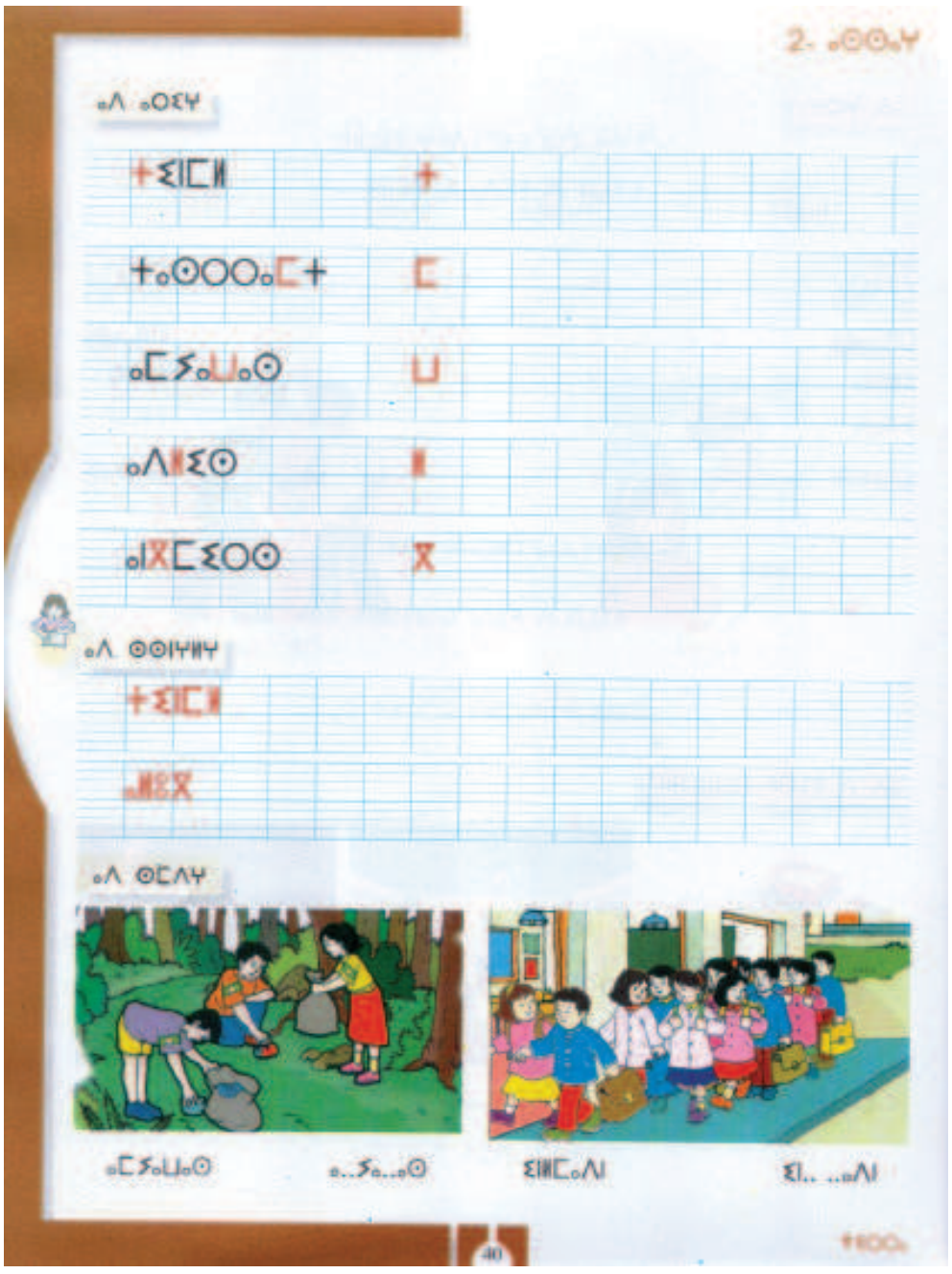

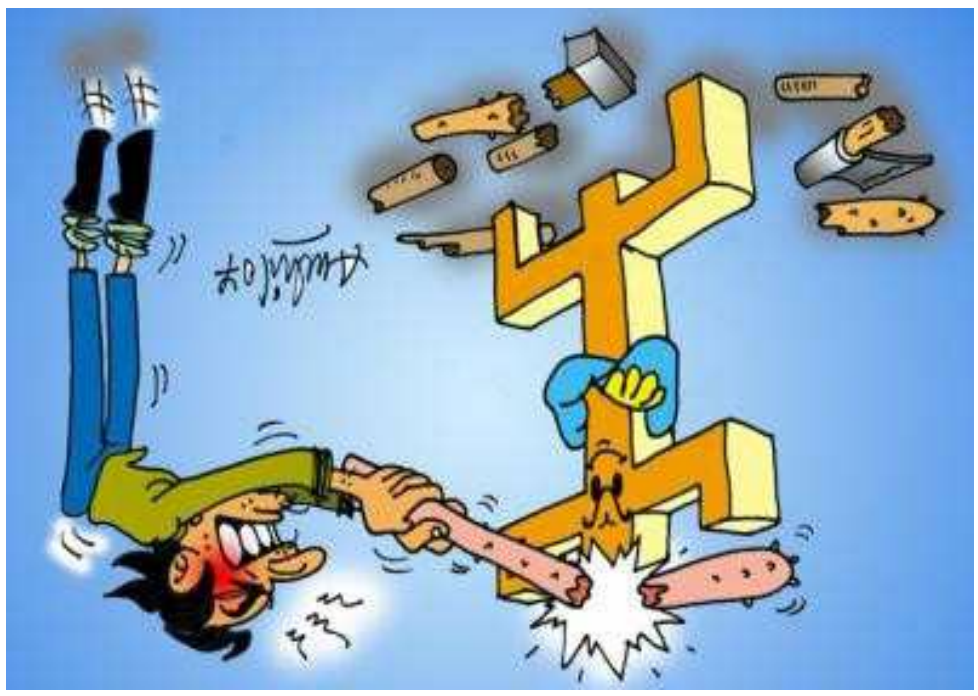

+ΛΛ◦ +⁖ΘΓ+ ◦Λ +ΥΓИ€, ИИ€Χ ⁘-
ΥΘИ ΛΖΘ◦ ΥΟΟ ◦ΟΖΖ€Σ⎕ Ι +Γ⊙-
ΛИ€⊙+. ⁘◦⊙ ◦⊙Λ ИΛ◦И ΕΛΛΥ
ΛΟ⎕⊙Ι Γ€ΛΛΙ ΧΓ⁖ +Γ◦Χ⊙ Χ ⁘ΘΕ◦
⁘€, €Ш€Ι Γ€ΛΛΙ Χ⁖ ⁖Υ◦Ο Λ
€Λ€◦Ι ⊙ ◦Ο Λ€Χ⊙ ⊙⊙◦Ο◦Ι Υ◦⊙
€Γ⁘⊙ Χ€Ι Λ Γ€ΛΛΙ ◦Σ⎕Χ⎕⁖
⁘Γ⊙ ⁘◦Ο ΛΖΘ◦ ΛΖΘ◦ ΛΖΘ◦

les femmes de leurs droits. Aux dispositions du texte de la restitution organisée des terres collectives, publié le 27 avril 1919, modifié par les exigences de plusieurs Dahirs.

Le problème réside dans l'expropriation de terrains collectifs à la fois pour le secteur public et le secteur privé, les terrains collectifs n'étant en fait ni rachetables ni réservés. Agir sur eux, il semble que l'utilisation soit devenue un autre concept ouvrant la voie à des interprétations tantôt au nom de la coutume, tantôt sous ledit dahir, le chapitre 11 de l'exception (exonérant la saisie de la terre collective) étant en contradiction avec le principe de non-abandon ou de propriété prévu par le système coutumier, ne pas confondre le concept de lois coutumières et de lois avec les décisions et jugements coutumiers.

Le mouvement politique et juridique à l'origine de cette affaire a conduit le 25 octobre 2010, le ministre de l'Intérieur a transmis aux ensembles des autorités, des gouverneurs des provinces régions du pays, une modification de la réglementation en vigueur au niveau des groupes ethniques afin de permettre aux femmes de bénéficier des recettes. Les biens matériels et en nature acquis par ces groupes à la suite des opérations immobilières qui se déroulent sur certaines des terres collectives, en portant une attention particulière à l'application des exigences de la Circulaire ministérielle n ° 51 du 14 mai 2007 sur la procédure d'élaboration d'une réglementation des droits des groupes raciaux concernés, publiée le 18 mai 2010 par le Conseil scientifique suprême du Maroc, qui affirme le droit des femmes de bénéficier de terres collectives ou tribales. Cependant, le périodique n'a pas précisé la part des femmes dans ces revenus, compte tenu des traditions et des coutumes de chaque groupe. D'une part, les coutumes et les traditions amazighes sont accusées de discrimination à l'égard des femmes et, d'autre part, réintroduisent le droit d'intervenir et d'agir dans les conflits entre hommes et femmes en raison de leur appartenance à des terres collectives et de la détermination de la part de ces femmes dans les coutumes et les traditions de chaque groupe. Pourquoi, alors, ce retard dans les responsabilités. Il semble que le Conseil scientifique cité au verset 32 de la sourate des femmes "Les hommes ont une part de ce qu'ils ont acquis et les femmes partagent ce qu'elles ont acquis", C'est une position ambiguë dans la détermination de la part de chaque femme pour les hommes, comme si, selon la périodicité du ministère de l'Intérieur, ouvrait la voie à la diligence et à l'adhésion de chaque groupe aux racines du traditionnel et décrit par la fatwa des principes et des retours" avait le peuple de l'ignorance devant l'Islam .. .. ". Cette langue des « infidèles » « Takfir » utilisée contre les coutumes, les traditions et les retours, ainsi que contre les groupes ethniques, découlant de la discrimination raciale pratiquée sur les groupes et les tribus amazighes, les individus et les groupes, puis les femmes et les hommes, par les organes de l'État religieux et ethnique.

L'esprit ne peut pas décrire de la sorte un système coutumier caractérisé par des principes et des règles de philosophie et par la profondeur politique, économique, sociale et culturelle de la démocratie, qui assimile femmes et hommes même en cas de succession, dans le cadre d'un système dit '"Tamazzalt" et que les terres collectives sont la propriété collective d'une tribu ou Chef de famille, comme d'autres familles, au nom de tous les membres de sa famille, hommes et femmes, adultes et mineurs.

Tutelle de la "Direction des Affaires Rurales" sur mandat du « Conseil de tutelle » autorisé en vertu du dahir du 6 février 1963

La Direction des Affaires Rurales a supervisé la programmation et l'organisation des réunions régionales du dialogue national sur les terres collectives, qui est considéré comme unetutelle sur mandat du Conseil de tutelle autorisé par le Dahir du 6 février 1963.

Alors que l'attention était beaucoup sur la discussion du « Conseil de tutelle sur les groupes raciaux » et considérant qu'il est responsable d'avoir fomenté l'espoir que ces groupes, mais parmi les plus mis en évidence par ces réunions régionales, est la présence d'un organe administratif très grand chargé de lui de larges pouvoirs est la « Direction des Affaires Rurales » au Ministère de l'Intérieur qui était sa création en ce qui concerne les fonctions et l'organisation du ministère de l'intérieur, la direction chargée de l'exercice de la tutelle au nom du ministre de l'intérieur sur les groupes raciaux a défini les fonctions et les exigences du décret et essentiellement l'article 35 en vertu du décret n ° 2.97.176 (15/12/1997).

Le décret utilisait le terme ou la dénomination de "groupes raciaux", tandis que le texte supérieur "dahir" dans lequel le texte réglementaire énonçait une autre désignation, "groupes et détermination du système de propriété collective", était utilisé. Quelle est la philosophie de choisir une étiquette sans autre? ....

Le décret d'organisation de la direction des affaires rurales du ministère de l'Intérieur confie aux groupes raciaux la tâche d'exercer la tutelle au nom du ministre de l'Intérieur, ainsi que de gérer et de préserver leurs biens, de défendre leurs intérêts et de restructurer les terres collectives. Le décret réglementaire ne prévoyait pas de relation juridique entre la « Direction des Affaires Rurales » et le « Conseil de tutelle ».

Alors que le décret réglementaire assignait la tutelle du ministre de l'Intérieur aux exigences du dahir, qui était assigné à l'institution de tutelle, qui était formée selon le formulaire spécifié par la loi, qui ne comprend pas uniquement les composantes du ministère de l'Intérieur, qui se répartissent comme suit: le ministre de l'Intérieur ou son adjoint – le président, le directeur des affaires politiques ou son adjoint, le directeur des affaires administratives ou son adjoint, et deux membres nommés par le ministre de l'Intérieur, mais est également composé du ministre de l'Agriculture et des Forêts ou de son adjoint (bien que le secteur forestier ait été séparé du ministère de l'Agriculture, après que la gestion de la propriété forestière a été confiée au Haut-commissaire à l'eau et aux forêts).

Ce décret réglementaire a pour objet de contourner les dispositions du dahir de 1963, en attribuant la responsabilité à la seule autorité du département des affaires rurales, qui est répartie sous forme d'intérêts dans les régions et les provinces du pays, les biens des groupes et tribus deviennent à la merci des gouverneurs et des dirigeants. Pour ce déséquilibre dans la gestion du gaspillage de ces biens et des arrestations dans les rangs des personnes ayant des droits.

## "Conseil de Tutelle" ..... "Direction des Affaires Rurales" ... Lien de responsabilisation.

L'attribution des pouvoirs de gestion collective des terres à la direction des affaires rurales par décret (15/12/1997), au lieu du Conseil de tutelle du Dahir du 6 février 1963, constitue une sorte de confusion pour l'organisme ou l'institution directement responsable de cette mesure, ce qui a contribué à l'omission d'identifier le principal responsable des déséquilibres et des détournements de propriété et des produits de l'exploitation des terres ancestrales, qui ont été transférés à la CDG depuis les années 1960.

Le "Conseil de tutelle" n'a que le droit d'exécuter la facture du privilège ou de raccourcir la "Direction des affaires rurales" dans l'accomplissement des tâches et des pouvoirs qui lui sont dévolus. Cela est évident par certaines demandes d'abolir le Conseil de tutelle sans faire référence à la responsabilité de la Direction des affaires rurales, ou la plupart des composants et des membres du conseil de tutelle.

Cela visait à couvrir les crimes économiques, sociaux et culturels laissés par le conseil de tutelle, qui est unique par sa décision suprême, sans référence aux décisions des groupes ethniques qu'il informe par le biais des députés des terres collectives à élire par le peuple des droits.

Ce qui établit la relation entre les propriétaires fonciers collectifs et le Conseil de tutelle en tant qu'organe administratif et judiciaire suprême concerné par ce dossier, et non leur désignation par les autorités régionales et provinciales.

Afin de semer la confusion dans l'opinion publique et face à l'absence de détermination des responsabilités administratives et judiciaires, les diverses conséquences juridiques du non-respect des exigences du dahir de 1963 sont évoquées et tous les crimes financiers, économiques et sociaux commis à cet égard sont renvoyés aux dispositions du dahir de 1919.

Lorsque le comité supervise les travaux du dialogue national sur les terres collectives, l'attention des participants appelle à l'abolition de la remise en ordre coloniale de ces terres émise le 27 avril 1919. Toutefois, en ce qui concerne le dahir susmentionné, rien ne renvoie à "la tutelle du ministère de l'Intérieur ou de qui que ce soit d'autre", car le ministère de l'Intérieur n'existait pas à cette époque et c'est le Grand Vizir qui activait ce qui était requis par " La propriété commune entre eux et ratés », aux termes de l'ordre du Général résident français Hubert Lyautey, la "tutelle de l'intérieur" n'apparaît sur les terres collectives que pendant la période d'indépendance sous le dahir du 28 juillet 1956, en changeant le troisième chapitre de DahirLyautey, remplaçant le "Conseil d'Etat" En 1919, le soi-disant "Conseil de tutelle", présidé par le ministre de l'Intérieur sous le même dahir, a été modifié ou complété par un autre, dont le dernier est le 6 février 1963 , réglementant la compétence de l'État sur les groupes .

## Projet de loi 17-62 sur la tutelle de communautés tribales et la gestion de leurs biens devant le Parlement

Le secrétaire général du gouvernement a évoqué le début de l'année en cours du projet de loi 62-17 sur la tutelle des groupes ethniques et la gestion de leurs biens au Parlement après l'approbation par le Conseil ministériel du projet élaboré par la direction des affaires rurales du ministère de l'Intérieur.

Concernant la forme de ce projet, dans le titre, on pourrait se demander s'il s'agit de la confiance dans les terres appartenant aux groupes raciaux ou aux groupes eux-mêmes?

Outre le titre d'un mémorandum d'introduction préparé à cette fin par le ministre de l'Intérieur, il fait référence à une clause vague (un projet de loi relatif à la modification et à l'achèvement du dahir du 27 avril 1919 sur l'organisation de la tutelle administrative sur les groupes raciaux et le contrôle et la liquidation des questions de propriété collective....), qu'est-ce qui a été changé et complété? N'est-ce pas à l'arrière du 6 février 1963, pourquoi ne pas mentionner ce dahir et un ensemble de mémorandums, décrets et lois régissant, modifiés ou complémentaires à ceux de 1919?

Le mémorandum du ministre de l'Intérieur indique que ce changement / achèvement est basé sur les recommandations du dialogue national sur les terres collectives, y compris la réforme du cadre juridique régissant les groupes ethniques et la gestion collective des terres mentionnées ci-dessus.

En ce qui concerne le contenu du projet, les conseils de tutelle ont été mis en place au niveau régional, parallèlement au conseil de tutelle central.

## Conseil de Tutelle / Conseil Central de Tutelle Structure et mandat

La composition et le mandat du Conseil de tutelle ont été mentionnés conformément aux exigences du Dahir de 1963, et non sur la base du Dahir de 1919, et 56 ans après l'exercice de ses fonctions en matière de gestion collective des terres, de programmation, de suivi et de surveillance. Et après que ses fonctions ont été confondues en attribuant de larges pouvoirs à la Direction des affaires rurales conformément au décret du 15 décembre 1997, le ministère de l'Intérieur revient cent ans après la fin de 1919 pendant plus de vingt ans pour créer d'autres institutions, nouvelles ou anciennes, dotées de fonctions administratives.

Le nouvel /ancien événement est la création du Conseil central de tutelle, s'agit-il de la création d'un nouveau conseil de tutelle ou de la restructuration de l'ancien conseil de tutelle, qui est passée inaperçue, comme mentionné ci-dessus, et qui est l'institution directement responsable des déséquilibres et de la corruption connus et définis par des terres collectives à ce jour, soit directement par ses pouvoirs en matière de gestion des terres collectives, soit en attribuant ces pouvoirs à une autre institution, la « Direction des affaires rurales ». Ce chevauchement n'est justifié que par un décret ministériel informel dans les attributions des deux institutions, qui se reflète au niveau des régions et des provinces.Les services de la Direction des affaires rurales sont exclusivement liés à la gestion des biens des groupes ethniques. Cela a conduit à la mauvaise gestion de la terre collective, qui trouve ses extensions dans les diverses branches du pouvoir jusqu'à la limite de l'autorité des cheikhs et des moukaddems, qui influencent directement les décisions des députés de ces terres, après s'être appuyés sur la nomination plutôt que par choix démocratique.

Afin de dissimuler cette mauvaise gestion et le débordement, la manipulation et l'exploitation de l'influence qui conduit, bien entendu, au détournement de biens et à leur exploitation conjointe, le Ministère de l'intérieur a trouvé un autre moyen de créer une tutelle régionale, dirigée par des fonctionnaires provinciaux et locaux. Ce qui pose à nouveau la question de savoir si la tutelle administrative des gouverneurs appartient aux groupes ethniques ou aux terres appartenant à ces groupes?

Quelle est la différence entre les deux organes: le conseil de tutelle régional et la direction régionale des affaires rurales, si le facteur régional réunit les deux organes? Comment les deux institutions peuvent-elles être indépendantes? L'extension des pouvoirs du Conseil de tutelle par la Direction des affaires rurales au niveau central est le résultat de la création des deux institutions du ministre de l'Intérieur, qui s'étendrait du niveau central au niveau local, sur la base des dispositions de la loi n ° 62-17. Il a utilisé des termes différents pour parler de "l'autorité de la tutelle" et d'un autre "Conseil de tutelle". Que signifie "l'autorité de tutelle" dans plusieurs articles (art. 5, 18, 23 ...), ce qui peut créer confusion et ingérence en termes d'autorité?

En ce qui concerne la structure des conseils centraux et régionaux, sans mentionner leurs relations avec "l'autorité de tutelle", la présidence du Conseil de tutelle central a été confiée au ministre de l'Intérieur ou à son représentant, et est dispensée des représentants de l'administration et des groupes ethniques.

La présidence du Conseil de tutelle régional est attribuée au gouverneur ou à son représentant. Elle est composée de représentants de l'administration régionale et de représentants desgouverneurs ou de groupes de responsables régionaux, conformément à l'article 33. De quelle administration le projet parle-t-il? Existe-t-il une représentation centrale et régionale des groupes ethniques?

Ces termes sont flous et ouvrent la porte à de nombreux abus et exploitation d'influence.Les limites devraient être nécessaires et proportionnées et ne devraient pas être appliquées de manière arbitraire.En outre, pour chaque restriction imposée par la loi, il existe une possibilité de contestation et de réparation en cas d'application arbitraire. À cet égard, sur la base de considérations flottantes qui permettraient des abus, une telle situation peut nuire aux droits. Les institutions participantes et de soutien de l'arbitraire et de la transgression ne peuvent se voir obligées de s'abstenir de neutralité dans une affaire en attendant la libération d'un conseil de tutelle.

Par exemple, lorsqu'un ministre ou un gouverneur ordonne des restrictions et des sanctions par le biais de procès ou d'une décision judiciaire (le Conseil de tutelle a des décisions administratives et judiciaires), la question est de savoir s'il existe un mécanisme de rectification efficace permettant un conflit dans cette restriction et un moyen de contester sa surestimation. Les titulaires de droits sont-ils en mesure de faire face à une décision injuste, par exemple, adoptée par le Conseil de tutelle dans ses formes centrale et régionale, ou si la tutelle est imposée à la fois aux propriétaires de droits et aux propriétaires. Et si les personnes ayant des droits sont une partie concernée dans les affaires pénales prévues, lorsque le ministère de justice représente par ces juges l'intérêt public.

## Recommandations de l'Assemblée Mondiale Amazighe:

À son tour, l'Assemblée Mondiale Amazighe recommande que :

-Élever la tutelle de ce qui était le type sur les groupes raciaux et tribaux avec l'adoption de lois coutumières conformes aux principes des droits de l'homme et de la démocratie et sans aucune distinction entre hommes et femmes ou entre adultes et mineurs.

-La restitution de toutes les terres, forêts et ressources aux groupes, individus et tribus qu'ils possédaient ou utilisaient et qui provenaient de la protection ou à l'ère de l'indépendance sans le respect du consentement préalable et libre, avec une indemnisation juste et équitable en vertu des règles de réparation; qui est censé être sous la forme d'équilibres financiers avec le fonds de dépôt pour l'audit financier et la livraison à ses familles.

-Constitution d'un comité d'enquête composé de représentants des titulaires de droits, qui détaille toutes les ressources financières gérées par les services du ministère de l'Intérieur et annonce les entrées et les dépenses de ses succursales.

-Mettre un terme à la politique menée par l'État et à ses services nationaux et locaux en matière d'élimination et de confiscation des terres collectives de manière tordue et systématique.

** Nota : Ce Rapport est élaboré par le journaliste Said Bajji et envoyé par l'Assemblée Mondiale Amazighe à la Rapporteuse spéciale des Nations Unies

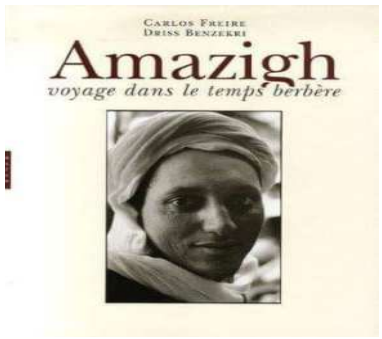


LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵉ
www.amadalamazigh.press.ma
ⵜⵓⵎⵓⵔⵉ ⵜⵓⵣⵉⵖⵜ

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 220 / MAI 2019 – ⵓⵙⵙ 2019/2969 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

# TERRES COLLECTIVES
# PROJETS DE LOIS... LE VOL EST DÉCRIT AVEC PERSISTANCE ET SURVEILLANCE

**Le secrétaire général du gouvernement a transmis au Parlement, au début de l'année en cours, trois projets de lois concernant ; le projet de loi n ° 17-62 sur la tutelle et la gestion des communautés tribales - le projet de loi n ° 17-36 sur la limitation administrative des terres des groupes raciaux - la loi n ° 17.63 Sur les terres collectifs situés dans les départements d'irrigation), après l'approbation du Conseil ministériel, ces projets ont été préparés par la Direction des affaires rurales du Ministère de l'intérieur.**

**Un mémorandum préparé par le ministre de l'Intérieur, présentant le projet de loi 62-17, est transmis à un article large et informel intitulé (projet de loi sur le changement et l'achèvement du dahir du 27 avril 1919 sur l'organisation de la tutelle administrative des groupes tribaux et sur le contrôle de la gestion de la propriété collective, modifié et complété...), qu'est-ce qui a été modifié et complété? N'est-ce pas au Dahir du 6 février 1963, pourquoi ne pas mentionner ce dahir et un ensemble de mémorandums, décrets et lois régissant, modifié ou complété le Dahir de 1919? Est-ce une Tutelle sur les terres appartenant aux groupes raciaux ou bien une tutelle sur ces groupes elles même ?**

**Le mémorandum du ministre de l'Intérieur indique également que ce changement / achèvement s'appuyait sur les recommandations du Dialogue national sur les terres collectives, y compris la réforme du cadre juridique régissant les groupes raciaux et la gestion collective des terres susmentionnées. Pour sa part, l'Assemblée mondiale Amazighe, le "Dialogue national sur les terres collectives" et les divers changements liés à ce dossier, a préparé un rapport détaillé sur les terres collectives au Maroc, qui sera intégralement publié sur les pages du journal Le Monde Amazigh.**

# LE RAPPORT DE L'ASSEMBLÉE MONDIALE AMAZIGHE SUR LES TERRES COLLECTIVES AU MAROC

Le reste de la terre collective (les 15 millions d'hectares restants pour plus de 10 millions de personnes réparties dans 4560 groupes communautaires comptant plus de 8 000 députés collectifs) constituent une réserve immobilière importante qui, depuis des décennies,est victime de vol.. La gestion de ces terres a été caractérisée par mal gestion du ministère de l'Intérieur d'une part et les conflits entre groupes ethniques de l'autre. Les droits de tutelle, par l'intermédiaire du Conseil de tutelle et de la Direction des affaires rurales, ne permettent plus aux groupes raciaux d'utiliser ces terres en vertu du droit coutumier amazigh, afin de les soumettre aux instructions de tutelle, sur la base d'un ensemble de textes législatifs tirant leurs références de l'arsenal juridique établi par les experts du droit français sous la tutelle du résident général Le maréchal Français Lyautey depuis le début du siècle dernier.

Le système coutumier amazigh, bien qu'il ait divergé sur l'interprétation de ses dispositions et décisions, est resté sous les terres collectives ou tribales d'un groupe de tribus ou d'une tribu unique ou même d'une race particulière ... Cette propriété collective ne peut être convertie en tribu ou en un autre groupe, ni même vendue ou raté, et l'utilisation de ses revenus, agricoles ou pastoraux ... sans préjuger de l'origine du propriété, selon les normes en vigueur de chaque groupe, où il a été une ressource vitale de richesse et de source de vie, qui en a fait à travers l'histoire, le sujet d'ambitions externes et internes ... Depuis le début du siècle dernier les étrangers européens, surtout les français et les espagnoles, ont créé un ensemble des lois pour saisir la richesse des ressources du pays, en particulier, y compris la terre, l'eau et les forêts.La résistance acharnée des tribus amazighes au sein des forces armées a conduit à une politique d'apaisement et de confiscation des terres au profit des personnes qui ont la nationalité française. Des dispositions juridiques ont été adoptées pour activer le contenu du traité de protection et atteindre les objectifs socio-économiquesfrançaises.

A priori le statut juridique des biens immobiliers au Maroc est l'un des sujets les plus importants qui étaient fortement présents dans les accords internationaux occidentaux (complices) dans la colonisation du Maroc avant 1912. Ainsi, immédiatement après la signature des accords de protection sur le Maroc par la France et l'Espagne avec la situation internationale particulière de Tanger, s'occuper du statut juridique des biens immobiliers au Maroc, établir et adopter des politiques stratégiques coloniales à leur sujet, par le biais du premier texte législatif nommé Le "régleur temporaire" du 11/11/1912 incluait divers types de statut juridique de biens immobiliers ainsi que la nature juridique de leurs droits. Ce texte a été publié dans le premier numéro du journal officiel arabe publié le 01/02/1913 (page 3) , qui comprenait une classification des types de biens immobiliers par type et nature de propriété et les personnes subjectives ou morales possédées ou agissant dans le contexte d'autres droits en nature n'appartenant pas à la propriété du cou, cette disposition législative est donc un document de référence de base pour l'étude du sujet, certains datent de plusieurs siècles.

## Sur la méthodologie et l'approche du ministère de l'Intérieur pour le dialogue national sur les terres collectives:

Grâce au suivi du "Dialogue national sur les terres collectives" par l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA) au printemps 2014, il nous est apparu que le "Dialogue national" avait épuisé beaucoup d'efforts et d'énergie dans un sujet très important et sensible. Peut ne pas conduire à des résultats efficaces, tant en termes de cas particuliers que d'activation des orientations stratégiques de l'État telles que définies par les dispositions de la constitution de juillet 2011 sur la gouvernance régionale élargie et la bonne gouvernance dans la gestion de la saleté et de l'environnement d'une manière qui incarne le véritable concept de démocratie participative axée sur le développement humain durable, qui prend en compte les droits individuels et collectifs de manière à créer un équilibre et une complémentarité des intérêts privé légitime et intérêt public, conformément aux normes internationales, écologiques, culturelles et Environnementales, dans le respect des droits de l'homme.

Nous avons évalué le travail de ce dialogue organisé à Oujda, Ifrane, Ouarzazate, Marrakech et Kenitra lors d'un séminaire organisé en octobre 2014. Nous avons constaté que trois ateliers étaient consacrés à des sujets relevant de la compétence de plusieurs secteurs gouvernementaux ou institutions autres que le ministère de l'Intérieur, Le Haut-commissariat à l'eau, aux forêts et à la désertification, l'Agence nationale pour la protection des oasis, Argan, l'Agence nationale pour l'immobilier, l'Enquête immobilière, la cartographie et autres.

En ce qui concerne la méthodologie du sujet, l'accent a été mis sur l'écoute de la souffrance de ceux qui concentrent leurs interventions sur leurs propres intérêts, sans connaître l'origine et la source de la maladie, mais en leur demandant de proposer des solutions – sans que les données, documents et informations complètes soient documentés et conservés dans diverses documentations et archives de plusieurs départements. Y compris la supervision du soi-disant dialogue.

La discussion générale sur cette méthodologie est centrée sur les symptômes de la maladie et ses conséquences, ce qui leur donne des analgésiques et retarde le traitement initial de telle sorte que le problème ou les problèmes empireront dans leurs complications et conséquences futures. Ce qui nécessite une évaluation scientifique objective et neutre d'un organe neutre qui, le cas échéant, appliquera les exigences de la constitution établies par la règle "responsabilité et audit", c'est-à-dire "évaluation après diagnostic".

Les règles d'objectivité exigent une reconnaissance positive et une confirmation de l'importance des efforts visant à préserver la nature et le statut juridique d'un vaste parc immobilier

Femmes portant le portrait de la victime d'Akal d'Azrou, Mme. Fdila Akioui, morte le 26/9/2018.
https://ledesk.ma/2018/09/29/affaire-fadila-ce-que-dit-le-rapport-dautopsie/

collectif au profit des membres des groupes raciaux et tribaux, qui étaient initialement limités à 15 millions d'hectares par une réponse récente à une question orale du Président du Parlement. Au niveau interne, cela ne doit pas occulter l'attention portée à certains déséquilibres et comportements illégaux qui ont affecté ou affecteront cet important équilibre de développement économique,soit par mesure délibérée ou par violation, soit en contournant la loi sans ignorer les effets négatifs de la gestion fermée exercée par certains secteurs gouvernementaux et institutions publiques, ce qui a entraîné un manque de coordination entre eux pour créer des positions et des centres juridiques complexes, tels que des exemples concrets de propriété collective au bénéfice des personnes par le biais de diverses méthodes de fraude ou d'exploitation d'influence ou par la falsification de documents officiels et de connaissances conduisant parfois à la fixation de droits de propriété personnels contre les exigences législatives et juridiques particulières assurant une protection juridique spéciale de la propriété collective appartenant au public- Conformément à la philosophie de la législation en vigueur depuis le début de l'indépendance de l'État marocain, telle qu'elle a été établie dans ses constitutions successives, et aux législations promulguées dans son cadre afin de consolider les choix en matière d'égalité et d'équité et la nécessité d'instaurer la logique de l'état de droit et le respect de ses contrôles et garanties, ou dans leurs interrelations sur une meilleure compréhension des situations de fait ou du statut juridique avec toute crédibilité basée sur une impartialité scientifique et scientifique impartiale, dans laquelle chaque personne, responsable administratif ou politique, Conseils et pouvoirs juridiques en vigueur dans la période de responsabilité doivent être respectés. Y compris l'administration des juridictions et des pouvoirs juridiques, sans distinction aucune entre l'État et les citoyens, sans discrimination dans la gestion des responsabilités et avec les centres légaux des citoyens en tant que membres légalement et légalement détenteurs de la propriété collective en tant que membres de groupes raciaux et de communautés tribaux, (hommes et femmes) ou par leur âge (adultes ou mineurs) ou selon leur lieu de résidence soit à l'intérieur ou à l'extérieur du Maroc, ou plutôt selon la discrimination entre citoyens les propriétaires du droit légitime, la logique de compromis entre les riches contre les pauvres.

## Les femmes et les terres collectives :

La distribution de revenus fonciers collectifs à des hommes sans femmes a provoqué une vague de mécontentement parmi les femmes, qui ne s'est manifestée que lorsque les intérêts de la tutelle ont accéléré le rythme des expropriations et des expropriations au profit de l'État, des institutions publiques, des collectivités locales ou des promoteurs immobiliers, sous le soi-disant le "Contrat d'investissement". La répartition des recettes provenant des ventes réalisées par de nombreuses autorités marocaines, entre hommes et femmes a donné lieu à une série d'appels, d'abstentions et de déclarations de griefs concernant diverses méthodes de protestation: plaintes, correspondance avec des responsables, veillées et déclarations aux médias. C'est ce qui place la tutelle sur les terres collectives, dont les estimations et les interprétations varient: ces appareils sont dus à l'origine du problème pour aller au-delà de la "coutume amazighe qui prive les femmes de l'avantage" et de l'existence de vieilles coutumes et traditions qui privent

→

www.amadalamazigh.press.ma
ماي 2019 - العدد 220
ⵎⴰⵢⵢⵓ 2019 - ⵜⵉⵖⵔⵉⴼⵜ 220 - 2969
الأمازيغي العالم
ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵉⵏⵜⵔⵏⴰⵙⵢⵓⵏⴰⵍ
www.amadalpresse.com

# نتائج القصف الجوي الفرنسي على منطقة صنهاجة السراير خلال شهر ماي 1926

مع صعوبة اختراق منطقة صنهاجة برا، ومباشرة بعد نهاية مفاوضات وجدة، سيشارك الطيران الحربي الفرنسي في حسم معركة الريف، وقد تولى هذه المهمة الكولونيل أرمانگو (Collonel Armengaud) قائد الكتيبة الجوية الفرنسية بالمغرب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستعدادات الفرنسية بالمغرب لاجتياح المنطقة جوا بدأت منذ 1925 حيث تم وضع عدد من التجهيزات والوحدات وتنظيم قواعد العمليات بطريقة دقيقة، وكانت تنتظر فقط الإعلان عن فشل مفاوضات السلام كي تدخل على الخط. وهذا ما تم بالفعل إذ في ليلة اليوم الأخير من المفاوضات ستبدأ الطائرات الفرنسية – تحت القيادة المباشرة للكولونيل أرمانگو- في إمطار كل الجبهة بعدد مهول من القنابل، وبصفة خاصة مناطق غفساي والخلوة ببني بربر وتارگيست . فهذا القائد هو الذي تولى شخصيا عمليات حماية المجموعات العسكرية البرية أثناء مسيرها في اتجاه تارگيست وأثناء إخضاع بني زروال، حيث تم قصف المنطقتين بوابل من القذائف ليلا ونهارا . فماهي تفاصيل هذا التدخل الجوي الفرنسي بمنطقة صنهاجة السراير؟ (فقرة1) وما هي نتائجه؟ (فقرة2).

الفقرة الأولى:تفاصيل التدخل العسكري الجوي الفرنسي بمنطقة صنهاجة السراير والمناطق المجاورة:

عندما أعلن عن فشل مفاوضات السلام بوجدة يوم 7 ماي 1926، انطلقت الهجمات العسكرية الجوية الفرنسية على المنطقة واستمرت لخمسة أسابيع تمكنت بواسطتها القوات المتحالفة الفرنسية والاسبانية والمخزنية من إخماد القوة الريفية المقاومة.

وقد كان الطيران الحربي الفرنسي بالمغرب قد خصص للجبهة الشمالية منذ بداية العمليات العسكرية، ستة عشرة سربا من الطائرات من نوع (Breguet)، وسرب من الطائرات من نوع جالوت (goliath) يضم تسعة آليات .

وكل مجموعة من مجموعتي الجيش (فاس وتازة)، تتوفر على فرقة من السلاح الجوي. وأثناء العمليات كان كل فريق من السلاح الأرضي يقوم بمهامه بدعم من سرب من الطائرات المتواجد بالقرب من مركز القيادة. ولولا دعم هذه الطائرات ما تمكنت الفرق الأرضية من التقدم نحو المجال الأرضي المحسوب على المقاومة. فالطيران الحربي كان يشتغل في ارتباط تام بالكتائب المتواجدة على الأرض وفي إطار تنسيق دائم معها ومع القيادة السياسية للمنطقة القريبة (فاس/تازة). ولعل ما سهل الأمر على القوات الجوية الفرنسية هو المركزة المكثفة للقرار سواء تعلق الأمر بالعمليات العسكرية على مستوى كل نقاط الجبهة أو بالاتصال التام مع الفاعل السياسي المتابع بشكل مباشر لتطورات المعركة.

فمنذ نهاية الهدنة بدأت الطائرات الحربية الفرنسية استعدادها للهجوم على مستوى الجبهة الشمالية، وذلك عبر إرسال طائرات للتعرف على المنطقة، وأخذ صور فوتوغرافية، وأيضا قصف مناطق المقاومة.

وهكذا فيوم الجمعة 7 ماي 1926 تم القيام بتسعة عشر (19) قصفا لتنظيمات المقاومة وتجمعاتها، ومهمة تصوير فوتوغرافي واحدة، ومهمتان للتعرف على المنطقة، ومهمة واحدة لمراقبة أماكن الإطلاق. وفي 8 ماي تم تنظيم سبع (7) جولات لمراقبة التقدم، وأربعة عشر (14) قصفا، ومهمة تصويرية واحدة، ومراقبة إطلاق النار مرة واحدة. هذا على مستوى مجموعة تازة حيث نسقت القوات الجوية بشكل تام مع القوات الأرضية خلال هجوم يوم السبت 8 ماي. أما على مستوى مجموعة فاس، فقد قامت الطائرات الحربية الفرنسية يوم الاثنين 10 ماي بقصف سبعة مناطق لتمركز تنظيمات المقاومة وأيضا قصف المجالات الترابية للقبائل المقاومة. وعموما فمن 7 إلى 10 ماي أنجزت هذه القوات الجوية الفرنسية تسعة وتسعون (99) مهمة قصف، وستة مهام للتعرف على الميدان، ومهمة واحدة للتصوير الفوتوغرافي، وأخرى للضبط. وفي 10 ماي، وبالرغم من رداءة الجو، قامت هذه الطائرات بتسعة مهام للمراقبة سبعة منها مصحوبة بالقصف. ومن يوم الاثنين 10 ماي إلى يوم الجمعة 14 ماي أنجزت هذه الطائرات خمسة وستون (65) مهمة قصف، واثنا عشرة (12) مهمة تعرف، ستة (6)منها مصحوبة بقصف، ومهمتين للتصوير الفوتوغرافي، وواحدة للضبط، وثلاثة للمراقبة، واثنان وعشرون (22) مهمة للإجلاء الطبي. وهذا العمل قامت به الطائرات انطلاقا من بني مالك وعين دريج بتاونات .

وفي الفترة من يوم الأربعاء 19 ماي إلى يوم الاثنين 24 ماي قامت طائرات المجموعة الأولى بانجاز ستين (60) مهمة تعرف، وخمسة عشرة (15) مهمة قصف، وتسعة مهام للربط، وستة (6) مهام للتصوير الفوتوغرافي وثلاثة خاصة بالإجلاء الطبي. وقد سعى الطيران الحربي الفرنسي خلال هذه الفترة إلى تدمير معنويات رجال المقاومة عبر القصف الكثيف، فالمجموعة الأولى للطيران الحربي (بني مالك، عين دريج، عين عايشة) نفذ خلال الفترة الممتدة من يوم الخميس 13 ماي إلى الخميس الموالي 20 ماي، خمس مائة وخمسة (505) مهمة قصف، والقبائل التي لم تستسلم خلال هذه الفترة أعيد قصفها لفترة ثانية ممتدة من يوم الجمعة 21 ماي إلى يوم الاثنين 24 ماي،

وقد تولى هذه المهمة طائرات المجموعة الثانية، حيث أنجز مائة وأربعة وأربعون (144) مهمة قصف، وستة عشر (16) مهمة مراقبة، وستة (6) مهام للتعرف، ومهمة واحدة للتصوير الفوطوغرافي وأخرى للربط، وأربعة عشرة (14) مهمة للإجلاء الطبي.

ورغم هذا القصف فقد بقيت قبيلة بني زروال صامدة ولم تستسلم للعدو، لذلك خصص الطيران الحربي الفرنسي الفترة الممتدة من 24 ماي إلى 30 منه لقصف هذه القبيلة كصفا مكثفا ساعيا إلى شل معنويات المقاومين، بل الأكثر من ذلك عمدت الطائرات الحربية الفرنسية ابتداء من 27 ماي إلى قصف المنطقة ليلا ونهارا الشيء الذي خلف عددا هائلا من الضحايا في صفوف الرجال والأطفال والنساء والحيوانات لا زالت المصادر التاريخية للعدو تتكتم عن هذه الجريمة البشعة في حق ساكنة بني زروال، وتتكتم أيضا عن طبيعة المواد الكيماوية التي كانت تحتويها تلك القنابل الفتاكة.

وبفعل هذا القصف المدمر للطيران الحربي الفرنسي لمنطقة بني زروال، والمتمثل في انجاز ثلاث مائة وسبعة وعشرين (327) مهمة قصف ليلا ونهارا، ألقت خلالها أزيد من خمسين (50) طنا من القنابل، تمكنت الفرقة الثانية مشاة من التقدم بدون مقاومة، حيث وصلت في نهاية شهر ماي إلى كل تراب بني زروال .

أما على مستوى مجموعة تازة – وهي التي تهمنا أكثر- فبالرغم من صعوبة المجال الترابي الجبلي ومن المناخ الغير مستقر، فقد نجحت المجموعة الجوية الثانية في الفترة الممتدة من 7 ماي إلى 11 ماي من انجاز سبعة عشر (17) مهمة تعرف، وخمس مهام للقصف، وثلاثة مهام للربط ومهمتين للضبط. في حين تمكنت المجموعة الثالثة خلال الفترة من 9 إلى 11 ماي من إجراء ستة مهام للتعرف، واثنا عشرة (12) مهمة للقصف، وواحدة للربط، وثلاثة للإجلاء الطبي. وخلال ليلة الثلاثاء 11 ماي قام طيران المجموعة الثانية بانجاز ثلاثة عشرة (13) مهمة مراقبة، وأربعة عشرة (14) مهمة قصف، ومهمتين تصويريتين، وثلاثة مهام للضبط ومهمة واحدة للإجلاء الطبي. ومن 11 ماي إلى 19 منه قامت الفرق الجوية الثلاثة لمجموعة تازة بتوسيع عملياتها والزيادة في عدد مهام القصف. وخلال هذه الفترة تم انجاز واحد وثلاثون (31) مهمة تعرف، إحدى عشرة (11) منها مصحوبة بالقصف، وواحد وعشرون مهمة قصف، وخمس مهام للتصوير الفوتوغرافي، وواحدة للضبط وسبعة للربط وسبعة للاجلاء الطبي. وخلال ليلة 18/19 ماي بدأت هجمات الفرق الجوية الثلاثة ووظفت في العملية كل الطائرات . فهذه الفرق الجوية رافقت القوات الأرضية، وقدمت معلومات للقيادة، وتدخلت في فترات القتال عبر قصف قوات المقاومة. وهذا ما مكن المجموعة الثانية لتازة من انجاز مهامها على الأرض، خاصة إذا ما علمنا أن متوسط طيران الطائرات الحربية يوم الأربعاء 19 ماي وصل إلى ست ساعات من الطيران اليومي، تمكنت خلالها هذه القوات الجوية من انجاز مائة وأربعة وعشرون (124) مهمة حرب ألقت خلالها خمسة عشر (15) طنا من القذائف .

وصباح يوم الأحد 23 ماي، أغارت طائرات مجموعة تازة على تارگيست وعلى القرى المجاورة، حيث قصفتها بعدد هائل من القذائف، وفي نفس الوقت قامت هذه الطائرات بحماية الكتائب الأرضية. وفي المساء من نفس اليوم تم السيطرة على مركز تارگيست. وفي يوم الثلاثاء 25 ماي حطت أول طائرة بتارگيست من نوع (Hanriot)، ذلك أن طيارين فرنسيين رفضا قصف السكان العزل لذلك نزلا بطائرتهم، وقد قام حدو أحد السفراء المفوضين الريفيين في محادثات وجدة، بإنقاذهما، وسلمهما للسيد (Parent) ويوم الأربعاء 26 ماي حطت بتارگيست طائرتين أخريين من نوع (Breguet) وذلك في أرضية تم اعدادها بسرعة لنزول الطائرات .

إذن في المجموع أنجزت المجموعة الأولى خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 30 ماي مائتان وستة وخمسون (256) مهمة قصف، ومائة وخمسة وثلاثون (135) مهمة مراقبة، وعشر (10) مهام للضبط، وعشرين (20) مهمة للتصوير الفوتوغرافي، وثلاثة وعشرون (23) مهمة للإخلاء الطبي. أما المجموعة الثانية فقد أنجزت في نفس الفترة الزمنية، مائتان وستة وسبعون (276) مهمة قصف،، ومائة وسبعة وثلاثون (137) مهمة مراقبة وتعرف، وثلاثين (30) مهمة ضبط، وسبعة وعشرون (27) مهمة تصوير فوتوغرافي، وواحد وأربعون (41) مهمة إخلاء طبي. بل أكثر من ذلك تم إقحام حتى الطائرات الحربية الاحتياطية المتمركزة بفاس للمشاركة في عمليات القصف على المستويين القريب والبعيد، وفي اتصال تام بالقادة السياسيين. وهكذا وخلال شهر ماي قامت الطائرات الاحتياطية المنضوية في المجموعة 11 بتنفيذ مائتان وثلاثة وأربعون (243) قصفا ألقت فيها أزيد من تسعة وثلاثين (39) طنا من القنابل . و سرب الطائرات من نوع (escadrille B5) قامت بوحدها بانجاز مائتين وسبعة وأربعين (247) قصفا ستة (6) منها تمت ليلا، ألقت خلالها أزيد من أربعة وثلاثين (34) طنا من القنابل. أما فرقة المناطيد فقد نجحت خلال نفس الشهر على مستوى منطقة (اسكر) شمال شرق تاونات بالقيام بسبعة وعشرين (27) مهمة قتال، ومهمتين للمراقبة.

فخلال شهر ماي من سنة 1926 أنجزت الوحدات الجوية الحربية الفرنسية بالمغرب ما مجموعه ثلاثة آلاف وتسع مائة واثنان وثلاثون (3932) خرجة، منها ألفان ومائتان وسبعة وخمسون (2257) مهمة حربية، و ألف وخمس مائة وواحد (1501) قصفا، ألقت فيه ما يزيد على مائتين وتسعة وثلاثين ألفا وثمانين (239080) كيلوغرام من القنابل، أي ما يقارب 240 طن. وتم إجلاء 141 مصاب. وتجاوزت مدة الطيران أربعة آلاف وخمس مائة وثلاثة وثمانون (4583) ساعة، وتم أخذ ألفان ومائتان واثنان وأربعون (2242) صورة فوطوغرافية. وقامت فرقة المناطيد (aérostation) بانجاز أربعة وثلاثين (34) مهمة خلال سبعة وستين (67) ساعة .

الفقرة الثانية: نتائج القصف الجوي الفرنسي لصنهاجة السراير والمناطق المجاورة:

تجدر الإشارة في البدء إلى أن فرنسا حاولت في البدء التكتم عن الجرائم التي اقترفتها في منطقة الشمال، لكن لما قامت بعض الصحف البريطانية بنشر مقالات اعتبرت فيها أن العمليات العسكرية الجوية الفرنسية ليس لها إلا تأثير محدود، وعملياتها لم تكن قادرة على حسم المعركة، ردت الجهات الرسمية الفرنسية على هذه الانتقادات بنشر عدد من المعطيات المهمة حول النتائج التي حققتها قواتها الجوية بالجبهة الشمالية للمقاومة. ومن بين هذه المعطيات الدقيقة نذكر ما يلي :

- في يوم الجمعة 7 ماي خلف القصف الجوي الفرنسي عشرات المصابين والقتلى في غفساي، وعدد كبير من الحيوانات تعرضت لإصابات بليغة. (مجموعة بليز groupe Blaize).
- يوم السبت 8 ماي، خلف القصف أزيد من أربعين بين قتيل وجريح في بني بربر وتاغزوت. (مجموعة اسدوري- دومازيت groupe asdouris- Dumaszet).
- يوم السبت 8 ماي الذي يصادف سوق السبت بتارگيست (ايغزار ن السوق)، حيث تهب كل ساكنة صنهاجة السراير للتسوق، استغلت القوات الجوية الفرنسية هذا التجمع فالقت على المتسوقين أطنانا من القذائف خلفت عدد هائل من الضحايا في صفوف البشر والحيوانات، إلى درجة أن المصادر الرسمية الفرنسية تتكتم عن العدد الحقيقي من الضحايا، ولا تذكر إلا عبارة (خسارة كبيرة في الرجال والحيوانات بتارگيست، وقد استخدمت في هذا القصف طائرات (Escadrille 5B2). وفي هذا اليوم كذلك أصيب السي محمد صديق الخمليشي إصابات بليغة على اثر قصف زاويته. وتم تدمير محكمة الخمليشي بتارگيست. وقد عاودت القوات الجوية الفرنسية القصف خلال اليوم الموالي الأحد 9 ماي. وأمام هول القصف اضطر ساكنة تاركيست إلى إرسال أموالهم وأسرهم إلى جبل زرقت ودواوير أگني وعدجال أو علال. ( المجموعة الثانية وطائرات Escadrille 5B2).

* عبدالله اگلا

ماي 2019 - العدد 220
ⵎⴰⵢⵢⵓ 2019 - ⵜⵓⵣⵔⴰⵢⵜ 220 - 2969
www.amadalamazigh.press.ma
الأمازيغي العالم AMAZIGH
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ
www.amadalpresse.com

# تافراوت: ''أدرار والسينما'' يطفئ شمعتة الثالثة ويكرم السينما الجزائرية و''تاتايت'' يفوز بالجائزة الكبرى لـ''تافسوت''

**تافراوت/ منتصر إثري؛**

أسدل الستار مساء السبت 27 أبريل الماضي، على الدورة الثالثة لمهرجان " تافسوت للسينما الأمازيغية المغاربية" الذي امتدت فعالياته من 25 أبريل إلى 28 منه؛ ببلدة بتافراوت، بتتويج الشريط "تاتايت" أو "الوسادة" الناطق بأمازيغية الأطلس المتوسط، لمخرجه حكيم القبابي، بالجائزة الكبرى للمهرجان.

ويعالج فيلم "الوسادة" ظاهرة الطمع وعدد من الظواهر الاجتماعية المستشرية في المجتمع المغربي. وعبر حكيم القبابي عن سعادته بتتويج فيلم بالجائزة الكبرى للمهرجان. معبراً عن شكره وامتنانه لإدارة المهرجان وللجنة التحكيم التي اختارت فيلمه. وقام المخرج بإهداء تتويجه للإعلامية الأمازيغية الراحلة "حادة عبو".

فيما نال المخرج والممثل المسرحي، محمد الصغير جائزة أحسن ممثل عن دوره في فيلم "الحورية والخيل". لمخرجه ابراهيم الشكيري. كما عادت جائزة أحسن دور نسائي للممثلة سناء بحاج؛ عن ذات الفيلم. وعادت جائزة أحسن سيناريو للفيلم الأمازيغي بالريف "الأيتام" للسيناريست بنعيسى المستيري من الناظور.

وعبرّ محمد الصغير هو الأخر بفوزه بجائزة أحسن ممثل عن دوره في الفيلم؛ معتبراً أن تتويجه فخر ومسؤولية للمزيد من العطاء والإبداع في السينما والمسرح الأمازيغي والمغربي بصفة عامة.

و حظيت في الأمسية الختامية للمهرجان؛ كل من الممثلة الأمازيغية المعروفة في الساحة الفنية الأمازيغية من خلال مشاركتها في العشرات من الأفلام الأمازيغية ولعبت دور البطولة في الكثير منها؛ فاطمة جوطان؛ وقيدوم المسرحيين الأمازيغ بالناظور؛ فاروق أزنابط؛ والمخرج الأمازيغي الجزائري؛ يونس بوداود، بتكريم من إدارة المهرجان.

واختتمت مجموعة "إسلان" الأمسية الختامية لمهرجان "تافسوت" بإحياء سهرة فنية في ساحة محمد السادس وسط مدينة تافروات.

تافراوت: "أدرار والسينما" يطفئ شمعتة الثالثة ويكرم السينما الجزائرية

وانطلقت فعاليات الدورة الثالثة لمهرجان "تافسوت للسينما الأمازيغية المغاربية"، المنظم تحت شعاره الدائم "أدرار والسينما"، مساء الخميس 25 أبريل واستمر إلى غاية يوم الأحد 28 أبريل؛ وسط مدينة تافراوت، عبر تقديم فقرات فنية لمجموعة "فرقة أحواش الأنوار"، وكلمات مقتضبة للجنة المنظمة وممثلي الجهات المنتخبة والشركاء.

واجمع المتدخلون على الدور الإيجابي الذي يلعبه مهرجان تافسوت للسينما الأمازيغية المغاربية؛ في التعريف بالمنطقة وبالمؤهلات السينمائية التي تزخر بها. وأشادوا في معرض مداخلاتهم باستقطاب الوجوه الفنية المعروفة وعدد من المخرجين والمنتجين لبلدة تافروات.

وثم في الافتتاح تقديم اللجنة المشرفة على انتقاء الأفلام الفائزة بجوائز المهرجان؛ والمكونة من الناقدين السينمائيين عبد الكريم واكريم وسليمان الحقيوي؛ إضافة إلى الممثلة منال الصديقي.

واستمتع الجمهور وضيوف المهرجان؛ بالفيلم الأمازيغي/ الجزائري "أساروف" لمخرجه الجزائري؛ يونس بوداود؛ الذي يحكي عن قصة أربعة غجرية عاشوا في المجتمع الجزائري؛ وعانوا من التميز والعنصرية؛ ومحرومات من حقوقهن بسبب انتمائهن؛ الفيلم يمتد لمدة تصل لثمانين دقيقة. كما شاهد الحاضرون فيلم "الأيتام" لمخرجه؛ محمد بوزكو؛ وثم عرض الفيلمين في الهواء الطلاق وسط الساحة بتافراوت.

وعرفت فعاليات المهرجان في دورته الثالثة، عرض عدد من الأفلام السينمائية الناطقة بالأمازيغية من الجزائر ومن المغرب، سواء في المسابقة الرسمية، أو من خلال القافلة السينمائية التي ستحل بعدد من الدواوير على مستوى دائرة تافراوت، بالإضافة إلى تنظيم أنشطة تكوينية وثقافية وفنية متنوعة، ومسابقة للأشرطة القصيرة للهواة.

كما كان للجمهور "التفراوتي" وضيوف مهرجان "تافسوت للسينما الأمازيغية المغاربية " الذي يعد موعدا سنويا ببلدة تافراوت، موعد مع توقيع كتاب "سينمات عالمية؛ أفلام ومخرجون"، للناقد السينمائي عبد الكريم واكريم؛ وكتاب "الخطاب السينمائي" للكاتب والناقد السينمائي، سليمان الحقيوي. و توقيع كتاب "السنجاب" لابن تافروات الأستاذ والفنان التشكيلي الأمازيغي، محمد فريد زلحوض.

## ''الشهمات'': انفتاح ''تافسوت'' على السينما الجزائرية بداية لترسيخ ثقافة الانفتاح على البلدان المغاربية

أكد كمال الشهمات؛ رئيس الدورة الثالثة "لمهرجان تافسوت للسينما الأمازيغية المغاربية"، أن الدورة الرابعة للمهرجان؛ اقتصرت هذه السنة على دولة الجزائر كضيف شرف وكبداية لترسيخ ثقافة الانفتاح عن البلدان المغاربية".

وأضاف الشهمات في الندوة الصحافية التي سبقت الافتتاح الرسمي للمهرجان، مساء الخميس 25 أبريل بأحد فنادق تافراوت؛ إقليم تزنيت، (أضاف) أن "الرهان الأسمى الذي تشتغل عليه "جمعية أنارواز للتنمية والتواصل الثقافي" المشرفة على تنظيم المهرجان؛ هو ترسيخ هذا الانفتاح على دول المغرب الكبير.

وأكد المتحدث في تصريح "للعالم الأمازيغي" أن الجمعية واللجنة المنظمة تسعى إلى أن"يشارك في المهرجان ممثلين ومخرجين ومنتجين من تونس والجزائر وليبيا، في أفق حضور السينما الشمال إفريقيا عامة ومن أزواد وتشاد ومالي.. في الدورات المقبلة للمهرجان".

من جانبه، أكد محمد بنيدير، الكاتب العام للجمعية وعضو إدارة المهرجان؛ أن ما "يميز الدورة الثالثة لمهرجان تافسوت للسينما الأمازيغية المغاربية، هو حضور السينما الجزائرية في هذه الدورة وبفيلم للمخرج الجزائري/ الأمازيغي، يونس بنداود؛ وفيلم أمازيغي جزائري آخر؛ للمخرج مبارك مناد، إضافة إلى "تكريم يونس بنداود وتكريم السينما الأمازيغية الجزائرية".

وقال بنيدير إن الغاية هي "توصيل السينما للدواوير المجاورة؛ عبر تنظيم قافلة سينمائية وتمكين الجميع من مشاهدة الأفلام السينمائية الأمازيغية ومتابعتها عن قرب".

وحول غياب الأفلام القصيرة عن مسابقات المهرجان؛ والاكتفاء بالأفلام الطويلة؛ برّر خالد عقيل أمين مال جمعية أنارواز وعضو اللجنة المنظمة للمهرجان؛ ذلك بكثرة الأفلام القصيرة التي تتوصل بها باللجنة؛ وضيق الحيز الزمني المحدد للمهرجان".

وأشار عقيل إلى أن الجهة المنظمة؛ اعتمدت في هذه الدورة على الأفلام التلفزية التي أنتجتها القناة الثامنة الأمازيغية؛ نظراً لغياب إنتاج الأفلام السينمائية الأمازيغية هذه السنة".

## تلاميذ أفلا إغير بتافراوت يستفيدون من أسبوع ثقافي حول ''قيم المواطنة''

احتضنت الثانوية الإعدادية افلا اغير التابعة لبلدة تافراوت، إقليم تزنيت، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 29 أبريل الجاري إلى 04 ماي الجاري، عدد من الأنشطة الثقافية والفنية لفائدة تلاميذ وتلميذات المنطقة.

وافتتحت هذه الأنشطة الثقافية/ الترفيهية في قرية أفلا أغير التابعة لتافروات، المنظمة تحت شعار :" الأنشطة الموازية ودورها في بناء مدرسة المواطَنَة "، بكلمات الحضور و زيارة معرض المنتوجات الفلاحية التعاونية "ايمازالن ايت بونوح"، ثم حلقتين توجيهيتين لفائدة التلاميذ من تأطير الدكتور أيت يشو يحيى عميد كلية العلوم جامعة ابن زهر بأكادير، والإعلامية أمينة ابن الشيخ، مديرة جريدة العالم الأمازيغي.

وقام أطر الإعدادية بمعية التلاميذ والتلميذات والمشاركين في الأيام الثقافية، بتنظيم زيارة إلى منزل القائد الحاج احمد أوكدورت ابن الشيخ، حيث قام كل من الأستاذ زيزو عبد الله مدير الإعدادية، والأستاذ عبدالله السملالي، أستاذ بالثانوية والإعلامية أمينة ابن الشيخ، بإلقاء عرض حول "المواطنة و القيم"، التي ربطها الأساتذة المحاضرون بشذرات من تاريخ القائد والمقاوم الحاج احمد أوكدورت الذي أسس منظومة قيمية و تعليمية بتافراوت والنواحي أصبح الكل يشيد بها، من قبيل فرض التعليم على البنات و العمل و النظافة و غيرها.

وبنفس المناسبة قام المنظمون من خلال عدد من الأنشطة الثقافية على مدى أسبوع كامل، إلى ترسيخ قيم المواطنة لدى التلاميذ والتلميذات من خلال تنظيم عدد من الأنشطة الموازية في هذا الصدد، كما قاموا بإتاحة الفرصة للمتعلمين ساهمت في إظهار طاقاتهم و ميولاتهم ومواهبهم المتعددة. مبرزين أن مثل هذه الأنشطة تسعى إلى "جَعْل المؤسسة فضاء للتعاون و الانفتاح و الابتكار وتنمية القدرات الشخصية".

وبعد أسبوع كامل من الأنشطة الثقافية والفنية والورشات التكوينية، عرف اليوم الختامي توزيع عدد من الجوائز والشواهد التقديرية وعدد من الهدايا على المستفيدين، إضافة إلى تنظيم حفل فني تخللته فقرات "أحواش" المنطقة من تنظيم تلاميذ و تلميذات المؤسسة.

ماي 2019 - العدد 220
ⵎⴰⵢ 2019 – ⵜⵓⵔⵉⵔⵜ- 220 – 2969
الأمازيغي العالم
www.amadalpresse.com

# تافسوت" تقرب السينما الأمازيغية من ساكنة "تامالوكت"

نظمت إدارة مهرجان "تافسوت للسينما الأمازيغية المغاربية"، مساء الجمعة 26 أبريل؛ قافلة سينمائية من وسط تافروات إلى "دوار تامالوكت" التابع لجماعة أملن، وذلك في إطار إستراتيجية جمعية "أناروز للتنمية والتواصل الثقافي"، الرامية إلى تقريب السينما من المواطنين في القرى المحيطة بتافروات.

وشارك في القافلة المنظمة بتعاون مع "جمعية شباب تامالوكت" ضمن اليوم الثاني من فعاليات الدورة الثالثة لمهرجان "تافسوت"؛ أعضاء الجمعية المنظمة وضيوف المهرجان وعدد من الفنّانين والممثلين الأمازيغ من سوس والريف والأطلس المتوسط ومن الجزائر.

واستقبلت ساكنة "تامالوكت" ضيوف المهرجان والممثلين وسط القرية؛ وتابعوا جميعاً عرض الفيلم الأمازيغي؛ "إمي" للمخرج، الحسين الطاهري وسط القرية.

ودائما في إطار فعاليات اليوم الثاني من المهرجان؛ أشرف الأستاذ المحفوظ أبو الجوف على تأطير ورشة تكوينية لعدد من المهتمين، حول موضوع "إنتاج شريط وثائقي المراحل والحاجيات التقنية واللوجيستيكية".

كما قامت إدارة المهرجان؛ بتنظيم "مستر كلاس دردشة مع رواد ومهنيي الفن الأمازيغي المغاربي"، شارك فيه كل من الممثل والمخرج، الأستاذ محمد الصغير من الأطلس المتوسط؛ والممثلة المسرحية، كبيرة البرداوز من منطقة سوس. وتناول الطرفان الإكراهات والتحديات التي تواجه المسرح والسينما الأمازيغية والمغربية بصفة عامة، والسبل الممكنة لتطويرها في المستقبل.

# "إكّيكّ موح" يلهب حماس جمهور "تافسوت" بتافراوت

تواصلت فعاليات الدورة الثالثة لمهرجان "تافسوت للسينما الأمازيغية المغاربية" بسهرة فنية كان نجمها الرابور الأمازيغي؛ محمد الشاطر المعروف باسمه الفني "إكّيكْ موح"، الذي ألهب، حماس جمهور منصة ساحة محمد السادس وسط بلدة تافراوت.

وألهب الفنّان "إكّيكّ" مساء الجمعة 26 أبريل، في اليوم الثاني من "تافسوت" حماس جمهور وضيوف المهرجان؛ من خلال استعراض عدد من أغانيه الملتزمة والحاملة لهم القضية الأمازيغية؛ أبرزها أغنية "الله أكبر" وأغنية "سيدي حمو" وأغنيته الجديدة " أشبار "، التي سجلها قبل أسابيع، تكريماً لروح الفنان الأمازيغي/الجزائري "المتمرد" معتوب لوناس.

وعبّر "إكّيك موح " عن سعادته بالمشاركة في مهرجان "تافسوت للسينما الأمازيغية المغاربية" بتافروات؛ مشيداً بتخليد اسم "تافسوت" الذي يعود لأحداث الربيع الأمازيغي الذي عرفته الجزائر.

وحول أغنيته الجديدة، قال الرابور الأمازيغي؛ إنها "تكريم للفنان المتمرد معتوب لوناس الذي كان يؤمن بأفكاره وضحى بحياته لخدمة ثقافته الأمازيغية". مشيراً إلى أن " الفنان رسول يحمل رسالة هادفة ويساهم بفنه في رقي وتقدم مجتمعه". وفق تعبيره.

وتوصلت فعاليات مهرجان "تافسوت" في دورته الثالثة؛ بعرض ثلاثة أفلام أمازيغية؛ في الهواء الطلاق وسط الساحة بتافراوت، ويتعلق الأمر بفيلم "ظل العنقاء" لمخرجه مصطفى أشاور، وفيلم "حورية والخيل" لمخرج إبراهيم شكيري؛ إضافة إلى فيلم "سيدتي المرأة" لمخرجه مراد الخوضي.

# "السّنجاب" ديوان عاشر للكاتب محمد زلحوض

وقع الأستاذ والكاتب والفنان التشكيلي الأمازيغي، محمد فريد زلحوض، يوم السبت الماضي ببلدة تافروات، إقليم تزنيت، ديوانه الجديد الذي يحمل اسم "السنجاب"، وهو الديوان العاشر توالياً في مسار الكاتب، بالإضافة إلى مشاركته ومساهمته في عدد من الدواوين الشعرية والكتب الأدبية.

ووقع زلحوض وهو أستاذ التعليم الثانوي لمادة اللغة الفرنسية بتافروات، ديوانه الجديد المكتوب باللغة الفرنسية، في حفل توقيع نظم ضمن فعاليات الدورة الثالثة لمهرجان "تافسوت للسينما الأمازيغية المغاربية " الذي أشرفت جمعية "أناروز للتنمية والتواصل الثقافي" على تنظيمه أواخر شهر أبريل الماضي، وعلى مدى أربعة أيام ببلدة تافروت.

ويحتوي الديوان الجديد للكاتب محمد فريد زلحوض على ثمانية وأربعون قصيدة باللغة الفرنسية، ويتناول فيها مواضيع مختلفة، كالحب والسلام وأحاسيس وشخصية الشاعر، وكيف يتقسمها مع القارئ وعموم الناس، ونظراته للوجود والأسئلة الوجودية، وأدخل الكاتب في ديوانه الجديد، الشعر الياباني المعروف بـ"الهيكو".

وديوان "السنجاب" هو الديوان الثالث للكاتب، محمد فريد زلحوض باللغة الفرنسية، وباقي الدواوين كتبها وألفاها الكاتب والأستاذ زلحوض باللغة الأمازيغية.

# تلاميذ تافروات يبدعون في مسرحية "يان أزمز"

أبدع عدد من التلاميذ والتلميذات ببلدة تافروت، في تشخيص واقع وأمنيات وأحلام يعيشها التلاميذ والتلميذات ويسعون إلى تحقيقها في حياتهم، في مسرحية تحمل اسم "يان أزمز" أي "في زمان ما".

وقدم تلاميذ تافروات، مسرحيتهم أمام كوكبة من الممثلين والفنانين والمسرحيين المعروفين في الساحة الفنية الأمازيغية، وضيوف مهرجان "تافسوت للسينما الأمازيغية المغاربية"، في دورته الثالثة.

وأشاد عدد من الفنّانين والمخرجين بالحس الاحترافي والمستوى الراقي الذي أبان عليه التلاميذ والتلميذات وهم يقومون بعرض مسرحي يحكي عن أمنيات التلاميذ والتعبير والإفصاح لأستاذتهم عن أمنياتهم وأحلامهم الطفولية.

وقال حسن حُميدة، مشرف في دار الشباب بتافروات عن نادي الفن والموسيقى، إن الهدف من المسرحية، هو إيصال رسالة مفادها أن الإنسان كيفما كانت حالته الاجتماعية والظروف والتحديات التي تواجهه، يستطيع العمل والتركيز على الهدف حتى تحقيقه.

وأضاف أن الرسالة التي يودون إرسالها من خلال مسرحية "يان أزمز" هي أن "بالعمل والمثابرة يستطيع الإنسان أن يصل إلى تحقيق هدفه، مهما كانت الظروف ومهما كانت الحالة الاجتماعية"، مضيفا أن "على الإنسان أن يفكر للمستقبل وفي التحديات التي يمكن أن تواجهه، وكيف يستطيع أن يواجهها وينتصر". مضيفا أن "كل التحديات التي قام التلاميذ والتلميذات بتجسيدها في المسرحية، هي تحديات واقعية نعيشها في حياتنا اليومية، ودروس لكي يتعلم منها الإنسان حتى يستطيع أن يصل إلى تحقيق ما يصبو إليه".

وقال المدرب حُميدة إن مهرجان "تافسوت للسينما الأمازيغية المغاربية" أعطى الفرصة لهؤلاء التلاميذ لإبراز مواهبهم في الميدان المسرحي، مشيرا إلى أنه "مهرجان فني وثقافي ويشهد كل سنة حضور كوكبة من الفنانين والسينمائيين والمخرجين، وهذا ما يعطي للمنطقة طابعا أخر".

وحول رسالته للمسؤولون على قطاع الثقافة والشباب، شدّد حسن حميدة على أنه يجب على "المسؤولين على قطاع الثقافة أن يكونوا شباب حتى يستطيعوا أن يفهموا عقلية شباب اليوم، وأفكارهم وتصوراتهم، ومخططاتهم المستقبلية"، مردفا القول :" لا يمكن لأشخاص يتجاوزون الستون أن يفهموا شباب اليوم". وفق تعبيره

ووجه أعضاء جمعية "أناروز للتنمية والتواصل الثقافي" المشرفين على تنظيم المهرجان، في ختام العرض المسرحي، رسالة إلى القطاعات الوصية على الثقافة والشباب، تحثهم على ضرورة الاهتمام بالمواهب التي تزخر بها بلدة تافروات وتوفير ظروف الاشتغال لشباب وشابات المنطقة. مؤكدين في كلمات مقتضبة، بعد تسليم شواهد تقديرية للمشاركين في المسرحية، أن تافروت تعج بالمواهب التي بإمكانها أن تضيف الشيء الكثير للمسرح والفن والثقافة عامة.

# رحلة استكشافية

نظمت إدارة المهرجان في اليوم الأخير، رحلة ترفيهية استكشافية إلى المنتجع السياحي "أومركت"، المعروف (الصخور الملونة) بالقرب من بلدة تافراوت، شارك فيها عدد من الممثلين والممثلات وضيوف المهرجان.

واكتشف المشاركون «صناعة السياحة» من خلال عملية إعادة صباغة الأحجار الكبيرة المتواجدة بالمنتجع من طرف شركة صباغة الأطلس المشرفة على إعادة تأهيل هذه الأحجار وجعل المنطقة، مزارا سياحيا يستقطب السياح من الداخل والخارج، حسب شهادات عدد من المشرفين على تأهيل المنتجع السياحي.

## بعد دعمه من السعودية والإمارات

# خليفة حفتر يعلن حربا عرقية ضد أمازيغ ليبيا

بعد ثماني سنوات من سقوط نظام القدافي في أعقاب الحرب التي قادتها بعض الدول العظمى وانتصر لها الشعب الليبي، أصبحت «ليبيا الحرة» على كف عفريت. وتحولت الساحة إلى معارك ذات خصائص إثنية ومذهبية. والحال أن الأمازيغ دخلوا في حرب أخرى ضد ميليشيات مختلفة تجمعت في كيان يسمى «الجيش العربي الليبي» بقيادة العنصري خليفة حفتر والتي تدعمها الميليشيات السلفية في ليبيا. ففي مقابلة له مع وسائل الإعلام، بعد اجتماع لا سيلي سان كلود في فرنسا ، قال خليفة حفتر الذي يقدم نفسه كقائد أعلى للجيش الوطني الليبي (ANL) ، إن الجيش الذي يرأسه هو جيش العرب ويعتزم تسميته ب«القوات المسلحة العربية الليبية».

إلى ذلك ومنذ 4 أبريل 2019، قام مجرم الحرب حفتر، الذي تدعمه بشكل أساسي مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة، بشن هجوم عسكري للسيطرة على طرابلس وغرب ليبيا . وفي مقابل ذلك حشد الأمازيغ قوتهم ضد حفتر وميليشياته السلفية إلى جانب قوات حكومة الوفاق الوطنية GNA) ) المعترف بها من قبل المجتمع الدولي. يحتوي الجيش الأمازيغي، المكون من وحدات من أت ويلول( زوارا) –أدرار ن إنفوسن، على غرفة عمليات خاصة به. كما هو الحال أثناء الحرب ضد القدافي، يريد الأمازيغ أن يسيطروا على أراضيهم ويثبتوا وجودهم، ولا سيما وأن قوات الجيش الوطني التقدمي لها ميليشيات في صفوفها. الإسلاميون والعرب معادون للأمازيغ، مثل أسامة جويلي الذي يقود ميليشيا الزنتان.

### من هو مجرم حرب ليبيا

ينتمي خليفة حفتر إلى قبيلة الفرجاني التي تقطن على مقربة من سرت. درس مع القدافي في الأكاديمية العسكرية الملكية في بنغازي. كان عضوا في حركة الضباط الأحرار التي كانت وراء الإنقلاب الذي أطاح بالملك إدريس السنوسي في 1 شتبر 1969. وحفتر الذي قاد عملية تحييد قاعدة ويلوس الجوية الأمريكية بالقرب من طرابلس.

في عام 1983، ذهب إلى موسكو حيث حضر دورة تدريبية في مدارس الأركان السوفيتية. ألقي القبض عليه على أيدي الجيش التشادي في أبريل 1987 أثناء عملية Epervier بقيادة التشاد، بدعم من فرنسا والولايات المتحدة ، ضد قوات القدافي المتمركزة بشكل غير قانوني في منطقة أوزو ، على الحدود التشادية الليبية. تم إطلاق سراحه مع العديد من السجناء الآخرين بعد مقابلة حسين حبري ، رئيس تشاد ، وبعد إعلانه معارضة القدافي. بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ، شكل «قوة حفتر» التي يتزعمها وقاعدته في تشاد.

دعمت الولايات المتحدة هذه «القوة» المكونة من حوالي 2000 ليبيي، كما كانت تدعي للإطاحة بالقدافي. لكن وصول إدريس ديبي إلى السلطة في تشاد في عام 1990، أعاد الدفئ إلى العلاقات الليبية التشادية ما جعل القدافي يضع ضغوطا على الرئيس التشادي الجديد لتسليمه الجنرال حفتر ورجاله. بالإضافة إلى ذلك، ومع الوضع الجيوسياسي الجديد، طوت القوى الغربية صفحة مشروعها للإطاحة بالقدافي.

نفى حفتر نفسه مع رجاله إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث استقر بها منذ 20 دجنبر 1990 وواصل العمل على تنظيم انقلاب في ليبيا، وهو الإنقلاب لم يسبق له أن تحقق.

وفي عام 2011، عاد إلى ليبيا وشارك في الحرب ضد القدافي وتم تعيينه رئيسا للأركان أثناء سقوط نظام القدافي ، وتقاعد عام 2013 وعاد إلى الولايات المتحدة . وفي عام 2014 ، عاد إلى ليبيا وقام بإنشاء قواته العسكرية الخاصة التي انتهى بها إلى تسمية «الجيش العربي الليبي».

### نحو حرب عرقية؟

إذا كان خليفة حفتر، بدعمه وارتباطه بفرنسا والولايات المتحدة، مدفوعا أساسا للإستيلاء على السلطة، بما في ذلك بالقوة في ليبيا للطعن في القواعد المحددة في إطار الأمم المتحدة، بعد قبولها، يبقى فقط إغراء الأمازيغ الذين يرفضون المشروع العربي هو الدافع الأساسي إلى هذه الحرب التي تشنها قوة حفتر على أراضيهم. في الواقع، فإن مقاومة الأمازيغ الذين لا يرغبون التنازل عن حقوقهم الأساسية هي طعم أي اتجاه سياسي في ليبيا. يجب أن يقال إن موقف الأمازيغ يزعج حتى ما يسمى القوى الغربية التي لا تخفي كراهيتها للأمازيغ .

ويبدو أن خليفة حفتر، أسس للميليشيات السلفية التي تعادي علانية الأمازيغ وتبدي رغبتها في غزو الأراضي الأمازيغية. وهكذا، فقد أعلن أحمد بودويرة، مفتي خليفة حفتر، وهو أحد المتحدثين باسم التيار المدخلي السلفي في ليبيا، تلميذ مدخلي، السلفي السعودي، في بداية أبريل، عن ضرورة تحرير أدرار إنفوسن. قال هذا السلفي، السيء السمعة، في اجتماع مع عبد الرزاق النادوري، القائد العسكري المؤيد لحفتر ، في فاتح أبريل «تحرير المنطقة الغربية يجب أن يبدأ بجبال نفوسا». في رسالته التي نقلتها الشبكات الاجتماعية، يقول إنه معادي للمذهب الإباضي، الذي يعتمده مسلمون من المناطق الناطقة بالأمازيغية في ليبيا (Adrar n Infusen و At-Willul) ويقارن الإباضية بـ الداعشية Daech. في الرسالة نفسها، التي بثت على الشبكات الاجتماعية، يعلن السلفي بودويرة دمج ثلاث ميليشيات سلفية جديدة في ما يعرف باسم «الجيش العربي» بقيادة حفتر.

### بماذا تلعب فرنسا؟

في بيان مؤرخ في 6 أبريل 2019، قال قصر الإليزيه أن «رئيس الجمهورية ، إيمانويل ماكرون، تحدث هاتفيا في اليوم ذاته مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس حول الوضع في ليبيا». لم يجد الإليزيه أي شيء أفضل لقوله سوى التأكيد على «أهمية الحل السياسي للأزمة الحالية، فيما يتعلق بالقانون الإنساني وقرارات مجلس الأمن». ومع ذلك، يعرف رئيس الجمهورية الفرنسية أن صديقه حفتر الذي لم يعترف المجتمع الدولي بمنظمته المسلحة يستخدم القوة ضد مؤسسة أنشئت تحت رعاية الأمم المتحدة والتي كان من المقرر أن تكون موضوع اجتماع مهم ما بين 14 و 16 أبريل في غدامس.

هذا الموقف الغامض للغاية للرئيس ماكرون يعزز فكرة أن فرنسا ستدعم هجوم خليفة حفتر على المناطق الأمازيغية، علاوة على ذلك، وفقا لتصريحات مقاتلي القوات الأمازيغية في ليبيا، فقد استقر مؤخرا مستشارون عسكريون فرنسيون بطرابلس لدعم قوات حفتر.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد وفاة ثلاثة جنود فرنسيين في تحطم طائرة هليكوبتر في ليبيا في يوليوز 2016، كان على باريس أن تعترف بمساعدة القوات الخاصة الفرنسية لقوات خليفة حفتر. وستظل هذه القوات الخاصة في ليبيا إلى جانب القوات التي تهاجم طرابلس. في هذا الصدد، كان على رئيس حكومة الوفاق الوطنية الليبية أن «يجتمع» ، يوم 6 أبريل مع سفير فرنسا في طرابلس، بياتريس فرايلر هيلين، ليطلب منه توضيحات حول دور فرنسا في هجوم حفتر.

وفقا لماريان آرينز، في مقال نشر يوم 26 فبراير على موقع wsws.org أن «العديد من المراقبين مقتنعون بأن فرنسا مهتمة في المقام الأول بالمصالح النفطية وأن التنافس بين إيطاليا وفرنسا حول هذه القضية هو السبب الرئيسي للحرب الأهلية المستمرة في ليبيا». في نفس المقال، يقول الكاتب أن فرنسا تدعم حفتر عسكريا مستدلا بوثائق المؤسسة الألمانية للعلوم والسياسة (SWP) ، وهي وكالة حكومية ، تقول أن فرنسا «قدمت الدعم السياسي و ربما أشكال أخرى من الدعم لعمليات حفتر في الجنوب ومنعت شركاءها الغربيين من الإدلاء ببيانات مشتركة حول هذه المسألة».

### «عجز» الأمم المتحدة

تكافح الأمم المتحدة ومجلس الأمن لسماعها من قبل خليفة حفتر الذي يعمل في تحد لسلطاتها التي تدعو إلى وقف الأعمال العسكرية. ففي 8 أبريل، شنت قوات حفتر غارة جوية على مطار ميتيغا ، وهو المطار الوحيد الذي يعمل في طرابلس، مما أدى إلى تعليق الرحلات الجوية على الفور وإخلاء المطار. وقال مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامي إن الهجوم «انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي الذي يحظر الهجمات على البنية التحتية المدنية». أعلن غسان سلامي، يوم 9 أبريل «أن المؤتمر الوطني الليبي سيؤجل بسبب الهجوم الذي يشنه حفتر على طرابلس حاليا».

دقت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليت ناقوس الخطر وحذرت من أن «الاستهداف المتعمد للمدنيين أو الأهداف المدنية فضلاً عن الهجمات العشوائية يمكن أن تشكل جريمة حرب».

### قتال عنيف شرق زوارا

وقعت اشتباكات عنيفة يوم 9 أبريل بين الطرفين في النزاع على بعد 60 كم شرق زوارا، بالقرب من الزاوية، وخلف العديد من القتلى من كلا الجانبين. وتقول القوات الأمازيغية في زوارا إنها صدت في النهاية ميليشيات حفتر، نصف رجاله من المرتزقة من مصر وتشاد ومالي والنيجر. ووفقا لعدة مصادر ليبية، تلقى حفتر مبالغ كبيرة جدا من السعوديين والإماراتيين، مما سمح له بتجنيد المرتزقة ، كما في وقت القدافي.

هكذا استطاعت مجموعة من الفرق العسكرية حماية المناطق الناطقة بالأمازيغية وصد جميع محاولات مداهمة ميليشيا حفتر. وعلى وجه الخصوص، فتراقب الحدود مع تونس ، ولا سيما الموقعين الحدوديين وازن، الخاضع لسيطرة كتائب نالوت، وإيخف ن أجدير (رأس جدير) الخاضع لسيطرة كتائب زوارا.

إذا كان الجيش الأمازيغي، الذي يتألف أساسا من قادة زوارا وأدرار إنفوسن (نالوت وجادو وكاباو وإفران وكيكلا)، يتعاون مع الميليشيات والقوات التي تدعم الجيش الوطني التقدمي، اليوم على أهبة الاستعداد لدرجة أنه من بين مؤيدي حكومة الوفاق الوطني والتي تتواجد فيها الميليشيات الإسلامية (الإخوان المسلمين) والميليشيات المكتسبة للأيديولوجية العربية المعادية للأمازيغ. ليس سرا أن حلف حكومة الوفاق الوطني يستفيد هو الآخر من دعم قطر وتركيا. كما في الحرب ضد القذافي، يجب على الأمازيغ التحالف مع قوات غربية أخرى لصد هجوم حفتر، وفي الوقت نفسه ضمان أمن أراضيهم وعدم التقليل من تهديدات الجيران الذين لم يستوعبوا بعد قوة الأمازيغ الذين فرضوا أنفسهم على الساحة الليبية.

* سعيد باجي

# الإعلان عن تأسيس حركة ''أكال'' أول حزب أمازيغي في تونس

أعلن حزب جديد على الساحة السياسية التونسية، يحمل اسم حركة "أكال" عن تأسيسه، خلال ندوة صحفية نظمها يوم الإثنين 6 ماي 2019.

ويعد الحزب الذي يحمل شعار "سيادة – عدالة – تنمية" أول حزب ذو مرجعية "أمازيغية" يتم الإعلان عن تأسيسه في تونس، التي تضم حاليا 218 حزبا.

وفي تصريح إعلامي، قال الأمين العام للحزب الأمازيغي «أكال» فادي المنصري، البالغ من العمر 25 عاما، إن مشروع الحزب يطرح فكرة جديدة وهو مختلف كليّا على باقي التيّارات السياسيّة الموجودة على الساحة التونسية.

وأوضح المنصري أن تأسيس هذا الحزب ليس قائما على أساس عرقي وأن الأمازيغية هي هويّة وليست عرقا، مضيفا أن اختيار إسم الحزب ليس عبثي معبّرا أن كلمة «أكال» باللّغة الأمازيغيّة تعني الأرض التي تعتبر بالنسبة لهم السيادة الوطنية وتعني لمؤسسي هذا الحزب الثروات المنهوبة، الملح، الغاز الطبيعي والبترول وغيرهم من الملفات الشائكة في البلاد وهذه القضايا التي سيدافع عنها الحزب.

وأكّد الأمين العام للحزب مشاركة حزبه في الانتخابات التشريعية القادمة بقائمته الخاصّة بنسبة 85% من الولايات التونسية، وقال أن رئيس الحزب سمير النفزي هو مرشح الحزب في الانتخابات الرئاسيّة وهو من العائلة اليسارية في الحركة الطلابيّة سابقا، وهو أيضا أستاذ في القانون الدولي متحصل على ماجستير في الصحافة بأوروبا.

وأكد المنصري أن البرنامج يرتكز على ثلاث نقاط سيادة، عدالة وتنمية، ويهدف برنامجهم لكشف قضايا الفساد والارتقاء بالسيادة الوطنية، كما يهدف الحزب إلى أن تكون تونس منطلقا لفكرة توحيد منطقة شمال إفريقيا والعمل على الاعتراف باللّغة الأمازيغيّة كلغة مثل اللّغة العربيّة.

وللإشارة فكلمة "أكال" تعني في اللغة الأمازيغية "الأرض"، وهي حركة ثقافية في بدايتها لكنها تحولت الأسبوع الجاري إلى مشروع حزب سياسي قبل الحصول على ترخيص رسمي من السلطات، وتقدم الحركة نفسها كحزب مدني علماني يعمل على تأصيل الثقافة والهوية الأمازيغية.

*كمال الوسطاني

حاوره منتصر إدري

**«الواقع الكردي الحالي هو امتداد لتراجيديا متواصلة يعيشها هذا الشعب السيئ الحظ الذي ابتلي وطنه بأسوأ أنواع المخلوقات، فتقاسموه واستعبدوه» يقول الكاتب الكوردي، حليم يوسف في هذا الحوار مع «العالم الأمازيغي»، ويضيف :» شعب سقط من قطار التاريخ سهوا فعضته ذئاب الجغرافيا من أذنيه».**

**وحول الفيدرالية التي أعلنت من طرف الكورد بشمال سوريا، قال الكاتب الكوردي «مبدئيا من حق الكرد في أي جزء من أجزاء كردستان أن يحصلوا على حق تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة على أراضي آبائهم وأجدادهم». وأردف :» في رأيي إنه الحل الأمثل لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام الدائم في المنطقة».**

**«تركيا تُبيد الشعب الكوردي فيزيائيا وتصفيه جسديا استكمالا للإبادة الثقافية والعرقية التي تمارسها هذه الدولة الفاشية المقيتة ضد الشعب الكردي»**

# الكاتب الكوردي حليم يوسف «للعالم الأمازيغي»:

# الشعب الكوردي سقط من قطار التاريخ سهوا فعضته ذئاب الجغرافيا من أذنيه

**•كيف تعرف نفسك لقراء العالم الأمازيغي؟**

** اسمي حليم يوسف، أنا كاتب كردي من غربي كردستان - شمال سوريا. إلى جانب لغتي الأم، الكردية، أكتب بالعربية أيضا. أقيم في ألمانيا منذ العام 2000. وأقول لقراء العالم الأمازيغي من يود منكم التعرف علي عن عمق فليتفضل ويقرأ كتبي. فقد صدر لي حتى الآن عشر كتب تتوزع بين الرواية والقصة القصيرة.

**• حدثنا قليلا عن الأدب الكردي باعتبارك كاتبا وروائيا أيضا؟**

اذا أردنا الحديث عن الأدب الكردي فلا بد لنا من التحدث عن الأجزاء الأربعة من الوطن الكردي، كردستان، الذي يتوزع بين حدود أربع دول هي سوريا، العراق، تركيا وإيران. وكذلك التحدث عن الأدب المكتوب باللهجتين الكرديتين الأساسيتين الكرمانجية والسورانية إلى جانب اللهجات الأخرى كالزازاكية والهورامية وغيرها. وسيقودنا الحديث حتما الى التحدث عن الأبجديتين اللاتينية والآرامية. وسيتشعب الحديث بنا بالرجوع أكثر من ثلاثمائة عام عندما كتب الشاعر الكردي أحمد الخاني ملحمة الحب العظيمة مم و زين، وصولا الى تسعينيات القرن العشرين التي أعتبرها بداية نهوض الأدب الكردي الحديث الذي توزع بشكل أساسي بين الشعر والقصة والرواية. استطاعت اللغة الكردية في السنوات الثلاثين الأخيرة أن تنفض عن نفسها غبار المنع والقمع والتهميش والقتل الذي غطى شعرها طوال التاريخ، وأن تؤسس لأدب جديد لا يقل عن آداب اللغات الأخرى من حيث الجودة الفنية.

**• ما هي المواضيع التي تعالجها في كتاباتك وروايتك؟**

كل ما يوجد في الحياة وما لا يوجد يصلح أن يكون موضوعا للكتابة الأدبية. بالنسبة لي لا تثير في لوعة الكتابة إلا النار التي تأكل أصابعي. لا أستطيع الكتابة عن أرض لم أمش فوقها، ولا عن سماء لم أبك أو أضحك تحتها. الكتابة لدي هي حاجة روحية قبل أي شيء. حاجتي إلى الكتابة تشبه حاجة الإنسان إلى الأوكسجين للاستمرار في الحياة. كل ما أرى، يقظا أو نائما، كل ما أسمع، كل ما أشعر به، كل ما يؤرقني يمكن أن يكون موضوعا للكتابة.

**• ما الذي يغذي فيك روح الإبداع الأدبي أو ما أطلق عليه «فيتامين الكتابة الأدبية» إن جاز التعبير؟**

لا أدري كيف أصابتني لوثة الكتابة، كنت طفلا صغيرا عندما وجدت نفسي محاصرا بسكاكين أسئلة وجودية، فلسفية، سياسية، تاريخية أكبر مني. أسئلة لم تكن تخلف وراءها سوى الألم. لم يكن بامكاني، أنا الطفل الصغير وقتذاك، أن أجد جوابا مقنعا لكل تلك الألغاز المحيطة بي. ولدت في بلدة حدودية اسمها عامودة، كانت عائلة أبي «فوق الخط» وهو الخط الحديدي الذي يفصل سوريا عن تركيا، أي في تركيا وكانت عائلة أمي «تحت الخط»أي سوريا، وأنجبتني امي بقرب ذلك الخط الحديدي الذي هو سكة قطار في الأصل، لكن لا قطار مر عليه. كان ولا زال ذلك الخط الحديدي محاطا بالألغام وبرؤوس العساكر الترك الذين يتوزعون على أبراج مراقبة يراقبون الحدود و يقتلون كل كائن حي يحاول اجتياز ذلك الخط الحديدي الملغوم. هذا عدا عن الصدمة التي خلفتها الأيام الأولى من المدرسة عندما تحدث معلم الصف معنا بلغة مغايرة عن لغة آبائنا وأمهاتنا، هي العربية التي كانت لغة موظفي الدولة والشرطة والمخابرات فقط. في تلك الأجواء كنت أبحث عن اجابات لأسئلة كانت تحزنني ولم أجد غير الكتابة ملاذا. لا أدري كيف اهتديت الى الكتابة ووجدتها تخفف الألم الشديد الذي كان يتغلغل في عظامي الصغيرة آنذاك. هكذا بدأت خربشة الكتابة لدي وتتوجت بقصص وروايات لا زالت تحمل نبضات قلب ذلك الطفل الذي كنته ولا أزال.

**•سياسيا، كيف تنظرون للواقع الكوردي عموما في خضم كل المتغيرات الجارية في المنطقة؟**

الواقع الكردي الحالي هو امتداد لتراجيديا متواصلة يعيشها هذا الشعب السيئ الحظ الذي ابتلي وطنه بأسوأ أنواع المخلوقات، فتقاسموه واستعبدوه. شعب سقط من قطار التاريخ سهوا فعضته ذئاب الجغرافيا من أذنيه. منعوا عنه لغته، قبروا ثقافته، نهبوا خيرات بلاده و قطعوا جسده بطريقة يصعب استئصال أجزائه المبعثرة. أحرقوا روحه وأخرجوه من جلده وكرهوه بنفسه وجعلوا منه عدو نفسه. فأصبح بذلك نصفه خائنا والنصف الآخر بقي يقاوم المعتدي، ينتفض في وجه الظلم ويقاتل في سبيل كرامته. لا زال هذا النصف المقاوم يحمل صليبه على ظهره، يبذل الدماء رخيصة في سبيل حريته، يحارب بناته قبل أبنائه للحفاظ على ما تبقى من أمل في أن ينتزع هذا الشعب الجريح حق الحياة الحرة من أفواه الموت المفتوحة على كل الجهات.

**•وكيف تنظرون للتحولات الجارية والمتسارعة في سورية؟ وما تأثيرها على القضية الكوردية عامة؟**

أحد الأوجه الايجابية التي أنتجتها الكارثة السورية فيما يخص الكرد هو تحكم الكرد بقدرهم إلى حد ما وامتلاك قضيتهم بعدا عالميا يتجسد في دعم التحالف الدولي بقيادة أمريكا لهم على الصعيد العسكري وإلحاقهم الهزيمة بداعش الصغير. وما أتمناه هو أن يتوج هذا الانتصار بانتصار أكبر وهو الحاق الهزيمة بداعش أنقرة الكبير. لا شك أن الكرد معنيون مباشرة بما تطرأ من تغييرات على الساحة السورية، ولن تحل المسألة الكردية في سوريا بشكل كلي بمعزل عن إيجاد حل سياسي لكل سوريا. لذلك فان التعامل مع القضية الكردية يخضع إلى حالة المد أو الجزر حسب تغييرات ميزان القوى المحلية والإقليمية والدولية صاحبة النفوذ في الساحة السورية.

**•هل يمكن الحديث عن مكاسب سياسية حققها كورد سورية بعد انخراطهم القوي في محاربة «داعش»؟**

أعتقد أن موقف التحالف الدولي وأمريكا على وجه خاص يلعب دورا بالغ التأثير في هذا الأمر. يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية ألا تكتفي بإلحاق الهزيمة العسكرية فقط بداعش. إذا اكتفت بذلك وانسحبت تماما من اللعبة الدموية الجارية على قدم وساق في سوريا، فستدخل المنطقة برمتها في دوامة اللامتناهية من صراعات جديدة. وبذلك سيفسح المجال لداعش أنقرة أن يفلت قطعان جهادييه الأشاوس على كامل تراب الشمال السوري كما فعل قبلها بمدينة عفرين الكردية. لذلك فان المنطق يقتضي بأن تتوج أمريكا هذا الدعم العسكري لحلفائها في الساحة العسكرية على الأرض إلى دعم سياسي واضح وصريح لمناطق الإدارة الذاتية التي اتبعت نموذجا في الحكم يتوافق من حيث المبدأ مع القيم الديمقراطية الغربية الداعية إلى التعدد القومي والى الارتكان إلى نظام المؤسسات وما إلى ذلك من مبادئ نظرية يمكن التأسيس عليها لتلقي الدعم اللازم لكي تنتقل هذه المؤسسات والهياكل الإدارية من حالتها البدائية الحالية إلى حالة فعلية تتمكن من تأمين الاحتياجات الأساسية للناس في شمال سوريا وتأمين السلام والأمان لهم ريثما تتوافق الإرادات الدولية والإقليمية على حل ينهي الكارثة السورية بشكل نهائي.

**• ما تقييمكم للدور الذي لعبه الكورد في الثورة السورية؟**

لا أخفي عنك تحسسي من استخدام مصطلح الثورة أو إطلاق هذا الاسم الجميل على ما حدث وما يحدث في سوريا من تناحر طائفي مقيت مغلف بحرب دموية بين نظام متوحش شوفيني مشبع بثقافة التدمير ومعارضة شوفينية، متوحشة مشبعة بثقافة الذبح. ومن المفارقات الهائلة أن تتطابق أفكار النظام والمعارضة، أفكار الذابح والمذبوح فيما يخص الكرد. إن الموقف من الكرد كشف لنا بأن المعارضة لم تنشق فكريا عن النظام وإنما تصارع النظام للظفر بالسلطة والحلول محله. من هذا الباب فان ما قاله الكرد منذ البداية بأنهم يمثلون الخط الثالث بين النظام والمعارضة لم يكن بعيدا عن الصواب. وبذلك استطاعوا أن يشكلوا لأنفسهم قوة عسكرية خاصة للدفاع عن مناطقهم هي قوات حماية الشعب وقوات حماية المرأة، وهو أكبر انجاز تاريخي للكرد السوريين في العصر الحديث

**• كيف تابعتم «الخذلان» الدولي إن جاز التعبير لطموحات الشعب الكوردي في تقرير مصيره؟**

من المعروف أن المصالح الاقتصادية هي التي تتحكم بمفاصل السياسة الدولية، كما أن توزع الوطن الكردي بين أربع دول وعدم قدرة الكرد على تأسيس دولة قومية، بالإضافة إلى الفشل المتتالي للثورات الكردية المتعاقبة، كل ذلك أحال دون التقاء مصالح تلك الدول الفاعلة في السياسة الدولية مع مصالح الكرد «الضعفاء» والمنقسمين على بعضهم. لذلك نجد العالم بمجمله يفضل التعامل مع الدول المغتصبة للوطن الكردي على التعاون مع الكرد أنفسهم، وهذا ما تمليه عليه مصالحه. من المحزن أن تكون السياسة على الأغلب خالية من الأخلاق ومن المبادئ الإنسانية، رغم تبجح الجميع بهذه المبادئ وبقضايا حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وما إلى ذلك من شعارات لم تعد أكثر من كونها قد أصبحت جزءا من «الفلكلور»السياسي القائم على التجميل الإعلامي لسياسات تلك الدول. وسيكون هناك دعما للكرد في حال التقاء المصالح، وهو نادر الحدوث. وأبرز مثال على ذلك ما يحدث الآن من معارك حاسمة تخوضها القوات الكردية ضد أعتى قوة متوحشة ودموية في العالم وهي داعش، وذلك بدعم أمريكي مباشر. و كما أننا وجدنا ونجد جميعا كيف أن تركيا تدخل على خط تقديم الإغراءات لأمريكا لكي تتخلى عن الكرد وتتركهم فريسة لآلتها العسكرية المدمرة. فتبيدهم فيزيائيا وتصفيهم جسديا، استكمالا للإبادة الثقافية والعرقية التي تمارسها هذه الدولة الفاشية المقيتة ضد الشعب الكردي داخل وخارج تركيا.

**• وماذا عن الهجوم المستمر للنظام التركي على المناطق الكوردية؟**

لم يتوقف هذا الهجوم في يوم من الأيام منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية وقيام الدولة التركية والى يومنا هذا. قامت الدولة التركية في العام 1923 حيث انتفضت كردستان عن بكرة أبيها ضد سياسات هذه الدولة العرقية بقيادة الشيخ سعيد ببيران الكردي في العام 1925 فعلق الأتراك مشنقته مع مشانق سبع وسبعين من رفاقه في آمد، ديار بكر. منذ ذلك الوقت وحتى الخامس عشر من آب في العام 1984 حين بدأ حزب العمال الكردستاني بخوض الكفاح المسلح ضد الجيش التركي، لم يهدأ الشعب الكردي يوما في التحرك من أجل نيل الحرية والاستقلال. الا أن الظروف لم تساعدهم حتى الآن لتحقيق طموحاتهم المشروعة. الدولة التركية ولأسباب تاريخية وثقافية تعاني من عقدة ال»الكردوفوبيا» فترى في الكرد خطرا وجوديا عليها، ولذلك فإنها تجند الآن آلافا مؤلفة من الجهاديين السوريين منهم وغير السوريين وتدفعهم الى المذبحة في سبيل «أمنها القومي» كما تقول. وسبق وأن صرح الكثيرون من مسؤوليهم بأن سماحهم لتعليم اللغة الكردية في المدارس سيؤدي الى انقسام وطنهم، في حين أن العكس صحيح.

**•ما رأيكم في الفيدرالية التي يتحدث عنها الكورد في شمال سوريا؟**

مبدئيا من حق الكرد في أي جزء من أجزاء كردستان أن يحصلوا على حق تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة على أراضي آبائهم وأجدادهم. وفي رأيي انه الحل الأمثل لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام الدائم في المنطقة. ونظرا لاستحالة قبول الشركاء لهم بالعيش سويا على قدم المساواة. ونظرا لصعوبة تحقيق هذا الأمر تأتي مسألة الفيدرالية في المرتبة الثانية من حيث تحقيقها للمطالب الكردية المحقة من جهة، وتجنب هذه الدول المزيد من الانقسام والحفاظ على الحدود الحالية. وهو مطلب كل دولة من هذه الدول ومطلب ملح لشعوبها ما عدا الكرد. حيث ترى هذه الشعوب في الحدود التي رسمتها لهم الانكليز والفرنسيين حدودا مقدسة وهم على استعداد أن يضحوا ويبذلوا دمائهم بالجملة للذود عن حمايتها وبقائها كما هي. قصارى القول، أن النتيجة تهمني أكثر من التسمية التي ستطلق على نظام الحكم. ما يهمني هو أن يعيش الكردي الى جانب العربي، لهما نفس الحقوق ونفس الواجبات، وأن تكون اللغتين رسميتين ويتم التعليم بهما دون تمييز. أما التسمية التي ستطلق على النظام الذي سيحقق هذا الأمر، فهو تفصيل يمكن مناقشته والوصول الى حل حوله. تعتبر الفدرالية الى جانب الادارة الذاتية الصيغة الأكثر قبولا بالنسبة الى خصوصيات وضع الكرد السوريين.

**•في شأن الكوردي ـ الكوردي، إلى أي مدى يمكن أن يشكل الحوار حلا لإزالة الفجوة بين الكورد فيما بينهما؟**

اذا تحدثنا عن الساسة الكردية بشكل عام فإننا نجد لدى الكرد ثلاثة نماذج مؤثرة تتوزع الغالبية من الشعب الكردي بين محاورها وهي الأحزاب الثلاثة الرئيسية في كردستان ، نموذج الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق والمجلس الوطني الكردي محسوب على هذا النموذج في بعده السوري. النموذج الثاني هو نموذج حزب العمال الكردستاني - تركيا وحزب الاتحاد الديمقراطي محسوب على هذا النموذج في بعده السوري. أما النموذج الثالث فهو نموذج الاتحاد الوطني الكردستاني - العراق، وقد تقلص نفوذ هذا النموذج في السنوات الأخيرة لصالح اتساع نفوذ النموذجين الأوليين. وتشهد الساحة الكردية منافسة على النفوذ تصل الى حد الصراع بين هذين النموذجين. ويلعب الموقع الجيوسياسي لكردستان دورا بالغ التعقيد في ادامة هذا الصراع وتعميقه. ففي إقليم كردستان العراق ما من منفذ بحري مع العالم الخارجي، وهو محكوم بالتعامل التجاري والاقتصادي مع تركيا، العدو الوجودي للشعب الكردي، وغالبا ما تبنى هذه العلاقة من قبل النموذج الأول على حساب الطعن في ظهر النموذج الثاني والوقوف الى جانب العدو التركي ضد مصالح هذا النموذج من خلال الابتزاز التركي وتهديداته بإغلاق بوابة «الحياة» الوحيدة للإقليم وإحكام قبضة الحصار والموت عليه، فيضطر الطرف الكردي إلى الخضوع لهذه الابتزاز. وقد اتبع الطرف التركي نفس المنهج لدى إجراء استفتاء الاستقلال في كردستان العراق بتهديداته المستمرة بإغلاق «الحنفية» وقطع شريان الحياة عنهم. وهذا دليل صارخ على أن الطرف التركي لا يفرق بين النموذجين فيما يخص الطموحات الكردية، لكنه يلعب على هذه التناقضات للابقاء على حالة الفرقة والانقسام. وهذا ما يلغي أرضية الركون الى الحوار بين الطرفين الكرديين الرئيسيين، ويبقي على ديمومة الصراع الكردي الكردي. وفي رأيي لن يكون هناك حوار جاد بين النموذجين إلا إذا تحررا من ابتزاز الدول المغتصبة لكردستان

وخلقت أرضية للاتفاق بينهما. ولست متفائلا بقدوم مثل هذا اليوم على المدى المنظور.

**•كيف تنظرون إلى مواقف الأمازيغ من القضية الكوردية؟**

لست مطلعا على تفاصيل المسألة، وليست لدي المعلومات الكافية لتقييم مواقف الأمازيغ من القضية الكردية. علما أنني أسمع وأقرأ بين الفينة والأخرى أخبارا عن تعاطف الأمازيغ مع القضية الكردية، لكنه تعاطف لا يرتقي الى المستوى المطلوب بأن يترجم على أرض الواقع الى مشاريع مشتركة تخدم مصالح الشعبين الكردي والأمازيغي وتساعدهما على تحقيق الطموحات القومية المشروعة التي يسعى اليها الجانبان.

**•ما هي أبرز نقاط التلاقي والتشابه بين الكورد والأمازيغ ؟**

أعتقد أن توزع وطنهما بين عدة دول والاضطهاد القومي الذي اتبع من قبل هذه الدول المستبدة ومنع اللغتين الكردية والأمازيغية على يد سلطات هذه الدول هي نقاط التلاقي والتشابه الأساسية بين الكرد والأمازيغ. كما أن هذا الوضع المزري هو الذي يقف وراء تشابه الشعبين بالكفاح من أجل استعادة الكرامة المهدورة ونيل الاستقلال، والتقائهما على ضفة البحث عن الحرية والانعتاق من نير ظلم الأنظمة المستبدة.

**•في نظركم ما هي السبل الممكنة والناجعة لتطوير علاقة الشعبين ؟**

ان العلاقة السياسية خاضعة لتقلبات المصالح وتتغير سلبا وإيجابا حسب تغير الأوضاع المستجدة، لذلك فإنها غالبا ما تكون وقتية وزائلة. في حين أن العلاقة الثقافية التي تستند على تعارف روحي عميق بين الشعبين تبقى الأكثر جدوى، ولا ترتبط مع تقلبات السياسة والمصالح المتغيرة. وسأذكر مثالا مباشرا على ذلك، لتطبع وتوزع دور النشر الأمازيغية الكبيرة خمس روايات كردية بالأمازيغية أو بالعربية حتى لتعريف القراء الأمازيغ بالشعب الكردي وبأدبه الحديث. ولتفعل دور النشر الكردية الأمر نفسه للكتاب الأمازيغ. ومن ثم يتم عقد ندوات ثقافية مشتركة هنا وهناك من قبل المؤسسات الثقافية ليتعرف كتاب الشعبين أيضا على بعضهم. قد يكون مثل هذا المشروع بداية لمشاريع أكبر يتم من خلالها تقارب الشعبين على الصعد الثقافية والفنية. وهذا ما سيؤدي إلى تعزيز التعارف وترسيخ التضامن بين القوى السياسية المؤثرة لدى الشعبين، للوصول الى علاقة ترتقي إلى مستوى الجراح المثخنة التي تكوي روح الشعبين، وتحاكي تطلعاتهما المشتركة باتجاه الظفر بالحرية والاستقلال

**•مساحة حرة للتعبير عن ما تود قوله؟**

شكرا لكم على جهودكم القيمة في مسعى بناء الجسور بين شعبين عريقين خانهما التاريخ وأجرمت بحقهما الجغرافيا، والشكر موصول لكل القائمين على منبركم الثقافي الذي يهتم بقضية شعبنا الكردي ومسعاه في سبيل الحصول على حقوقه الانسانية المشروعة. وكلي أمل في أن تساهم هذه الحوارات في التعارف و التقارب بين الكرد والأمازيغ.

# tayha جنس شعري نسائي أمازيغي في طور الإنقراض

اعتمدت مصطلح الشعر النسائي رغم ما يحمل في طياته من إشكالية، اهمها ماهي خصائص الشعر النسائي؟ وهل هناك شعر رجالي في مقابل الشعر النسائي؟ هل يحق لنا تصنيف الشعر من خلال جنس المبدع؟ وهذه الإشكاليات تنطبق على الأدب بصفة عامة.

الشعر النسائي الأمازيغي هو مختلف الأشعار التي تبدعها وترددها المرأة الأمازيغية في مختلف مجالات الحياة التي تعنيها، فهو يعتبر المنبر الذي تفصح من خلاله المرأة عن انشغالاتها اليومية، ومختلف أحاسيسها ومشاعرها، ولا يحظر الرجل في هذا النوع إلا من خلال الموضوع أو كمتلقي، أي أن الرجال لا يؤدون هذه الأنواع.

قبل الخوض في الموضوع لابد وأن نعرج عن دور المرأة في مجتمعنا، الذي يلخصه مقطع شعري من اشعار ihndiwn التي ترد أثناء ترقيص الرضيع **ihndiwn i urba ad d ixitr i ỉyzu, ihndiwn i trbat ad d tsxitr izdman** أي ان دور الرجل يقتصر فقط على الامن والغزو وبعض الأعمال الشاقة، بينما المرأة تقوم بمهام كثيرة وفي مجالات متعددة، فزيادة عن أعمالها المنزلية الشاقة، تساعد الرجل في مهامه من زراعة وتربية المواشي إلى غير ذلك. فيظهر دورها جليا في خدمة الزوج والأولاد، ورعاية الكبار، ولا ينتهي دورها عند هذا بل تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، فهي من تقوم بنسج الصوف بيدها لتوفير المنسوجات من خيمة زرابي وبرانيس وغيرها حتى تكون لباسا لأفراد الأسرة أو من أجل البيع للمساهمة في الدخل.

ومن أهم الأجناس الشعرية الأمازيغية الإبداعية -وهنا لا أتحدث عن الغير الإبداعية أي المتوارثة كـ warru - التي تنفرد المرأة بإبداعها وترديدها نجد **tayha** أو **agṛḍ** وهو جنس شعري غنائي نسائي يرتبط أساسا بالرعي، ترده المرأة التي تحس بالحسرة والفقد والشوق، أو الراعيةtamksawt كأنيس لها في المرعى، وقد يكون عبارة عن رسائل مشفرة على شكل محاورات، منها ما اندثر ومنها ما لا يزال يقاوم براثن الإهمال وأعاصير النسيان. ينتشر هذا النوع بشكل محدود لدى أيت عطا خاصة بصاغرو ودرعة.

من حيث الإسم tayha قد يكون لها علاقة بـ wiyha التي تعني الويل بكل ما يحمله من معاني الحسرة الحرقة والألم والعقاب إلى غير ذلك من كل المعاني التي تنتجه في هذا السياق، وهي من أهم التيمات التي يتناولها هذا النوع الشعري. أما **agṛḍ** لغة يعني العنق في إشارة إلى مصدر الصوت وتلك المنطقة التي تضربها المرددة لشعر tayha بأصابع يدها فيقال **ar tkkat agṛḍ** وهذا ما يميز هذا النوع الشعري بالأساس.

ومن حيث الموسيقى تعتمد على الامكانيات الصوتية الهائلة لقوة الحنجرة وطول النفس في الأداء، مع ضربات خفيفة على مستوى العنق تتناسب مع الوزن مما يزيد الصوت أكثر تميزا، والأداء أكثر تعقيدا. تؤدى بنبرة حزينة على الحان وأوزان مختلفة من أشهرها نرد : **a la la lay da la layl ala la layl ala la la layl**. ويتميز الشكل النغمي لـ tayha بـاستهلال مطلعها بـ «aya» «ata» «awa»، مع تكرار المقطع الأول، وتمديد المقاطع بشكل متدبدب "متقطع"، يشترط الطابع الحواري الانضباط للإيقاع المفروض من قبل المتحاورات، وإلا ستعترض الغير المنضبطة لانتقاد لاذع من طرف محاورتها، ويوضح المثال التالي شدة وقساوة النقد الذي وجهته احدى الشاعرات لمحاورتها بمجرد أنها أحست بأن أدائها أحسن من أداء محاورتها.

**ata rar d tayha naw**
**ata aɣ am hat nn it**
**ata ur id am tnnaɣ**
**ata tuf day tinnim**
**ata ad am iddz imi**
**ata ad am ibbi ufus**

يعد المرعى asawɣ باعتباره فضاء الطبيعة المفتوح البعيد عن معايير الضبط الاجتماعي، فضاء مناسبا لإلقاء tayha حيث تستخدم الشاعرات أشعارهن للتنفس عن مشاكل الحياة اليومية والتواصل فيما بينهن. والحديث بلغة لا يريد المجتمع سماعها، لغة لا تتوافق مع القواعد والمعايير المعتمدة كالهجاء أو التصريح بحب المرأة للرجل أو التصريح أنها لا تستطيع تحمل غربة زوجها.

وإذ يعتبر الشعر بصفة عامة أهم الاجناس الأدبية التي رصدت ولاتزال ولازالت ترصد نمط عيش الإنسان ونقل تجاربه وأفراحه وألأمه، فشعر tayha بدوه صور جوانب مهمة من حياة تلك المرأة التي تقوم على الترحال وواقع عيشها بطبيعة أنشطتها كما أفصح عما يختلج صدرها من هموم. وفي هذا الإطار نرد بعض المقتطفات من شعر tayha حصلنا عليها من خلال الرواية الشفوية المتداولة بالمنطقة، وسنحاول أن نقدم مضمونها.

**ata cuf iɛdawin**
**ar i d ttinin**
**allig i inɣ wul**
**ata is nniɣ mad i ran**
**ata ciby urta riɣ**
**iccib i uzawar**
**n id war lɛṛuḍ**
**ata da ggarɣ alin**
**ddunt i g lɣmam**
**ata mk da nall nɛmu**
**fstiɣ ibbḍi wul**
**ata ṛbbi dda tt yarun**
**qnna ad ifru ta**

في هذه الصرخة الشعرية أفصحت فيها المرأة عن كونها دائما موضع هجاء الرجال وتتساءل عن هدفهم من هذا، وترد عليهم بـ "منعدمي الحياء"، كما تصف حالها جراء هذا الهجاء وترجع الأمر إلى ربها ليفرج عنها.

**aha bba n urba naw**
**mc yad ur naɣul**
**awa sbɛa n taddwatin**
**d tuzzalt n wul**
**aldjiḍ i ukṛniḍ**
**a rrɛc i umxsuy**
**awa dbab i ilɣman**

هذا المقطع يتناول موضوع الطلاق من وجه نظر المرأة التي يعتبرها المجتمع الضحية، ولا تزال تلك النظرة السلبية إلى المرأة المطلقة تلاحقها إلى يومنا هذا، فالشاعرة هنا تعد زوجها السابق إن لم يعد بها إلى بيت الزوجية بالموت بالرصاص، أو طعنة على مستوى القلب، والفناء والهلاك لماله.

**a amud n tlmcit**
**a amud aḥṛami**
**ayt uxam ihruccan**
**ɛtunt id lalla**

جعلت الشاعرة هنا قبيلة إلمشان موضوع هجاء، بانتقادها لبنيتهم الأسرية التي وصفتها بالهاشة لكونها تحكمها السيدات (المرأة) حسب تعبيرها.

**ayt budawd inḥlalamn**
**iɣin as i uzir d tafuyt**
**iɣin as awd i laz a mmanw**
**ur nniɣ ad ɣursn qqimɣ**
**mqqar i tgam ikarifn**
**inɣi laz g uqiḍun nns**
**ur nniɣ ad ɛyḍɣ i wuccn**
**mqqar as d iɣly ulli nns**

هنا تتحدث الشاعرة عن الوضع الذي تعيشه بعد زواجها برجل من قبيلة أيت بوداود -يقال عنه حسب الرواية الشفوية أنه شحيح- ومن خلال أسرتها الجديدة، خلقت تمثلات حول أيت بوداود برمتهم وجعلتهم موضوع هجاء، وتؤكد أنها لن تتحمل العيش معهم، وترد عليها شاعرة أخرى تدافع عن أيت بوداود وتقول عنهم أنهم أعيان ووصفتهم بأهل الكرام والضيافة في قولها :

**ayt budawd ayt warrasn**
**ayt budawd ikmm a mmanw**
**ayt tinnubga taxatart**

والمقطع التالي يعبر عن الوضعية التي تكون فيها المرأة بعد الزواج، وبحكم طبيعة المجتمع الذي يفرض على المرأة ملازمة بيتها وعملها، ولم تجد أي فرصة لزيارة أمها للاطمئنان عليها ولتعبر لها عن سعادتها مع زوجها، الذي تصفه بالشجاع وتبرز مكانته في المجتمع.

**ad kkm yad ur hwlɣ**
**a mma nnw**
**aydda riɣ hatin ufiɣ t**
**uwiɣ amjyal n wulawn**
**isskr i tazra tafasiyt**
**isskr i aqdim d tukayt**
**i nlsa mad isflilliyn**
**aydda n izm illan uwiɣ t**

الأشعار ذات الحمولة الجنسية شأنها شأن جميع المواضيع المتعلقة بالجنس تعتبر من الطابوهات يتم تداولها بشكل خاص بين نفس الجنس (أي الذكور في ما بينهم، وكذا الإناث فيما بينهم) وبشكل عادي بين نفس الجنس من نفس الفئة العمرية.

**ata rar aɛbu rar**
**ata rar d ad nn rarɣ**
**ata ad nsmraccag lɛwan**
**ata tddu d nttc allas**

يحكي هذا المقطع أساليب الرعي وطريقة التواصل والتعاون بين timksawin وتعاملهن مع القطيع، فالشاعرة تدعوا صديقتها لمشاركتها الطعام، إلا أن صديقتها تعذرت وأجابتها بأن الشمس تدنو للغروب، ولازال أمامها عمل ستقوم به فقالت :

**ata rar aɛbu rar**
**ata rar ad nbrrim**
**ata tajjuy tɣliy**
**ata nra ad nkks aḍaf**
**ata igula d uṣwawaḍ**
**ata iccib i uḥarun**

إن سياق حياة الترحال ومكانة المرأة في المجتمع الذكوري جعلها تفطن في أساليب التواصل، فقد تضطر إلى أن تخفي بعض ما تبوح به أو تتحدث به عن الأخرين، ليضل سرا لا يفهمه إلا من أرسل إليه أو خطب به، وتسلك في ذلك أساليب متنوعة مبتكرة كاللغز والرمز والتعمية أو التشفير وقد تستغل شعر tayha أيضا لهذا الغرض. ونرد هنا محاورة بين راعيتن snat tmksawin لما رات احداهن لصوص يقتربون من قطيعهن، فأرادت أن تبلغ رفيقتها بهم بشكل مشفر ضمن شعر tayha فوصفتهم بالحمام itbirn.

**ata sin n itbirin**
**ata g mani g mani**
**ata g nnil i d nnil am**
**ata ḥḍu tazra nnim**
**i ḥḍuɣ awd nkk tinaw**
**ata agg nn s arraw**
**ata afud i trula**
**ata aḍaḍ i tɣuyyit**

وبانقراض هذا الجنس الشعري نكون قد فقدنا جنسا شعريا فريدا خصوصا في الأداء الذي ينفرد به، وغنيا من حيث المواضيع التي يعالجها، وكلنا أمل فيمن يعيد إليه الحياة.

**aya mma mmuɛdrɣ am**
**ata gʷri g yan wanu**
**ya tgd i nn iflulu**
**ad yad ur nali**
**afad ad thnnad**

* يوسف أزوركي


## إعلان عن الترشح للمشاركة في «إقامة الفنان» الخاصة بالفن التشكيلي

**في إطار الاهتمام الذي يوليه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية للثقافة عامة و للفنون الأمازيغية خاصة، وإسهاماً منه في تكوين الفنانين الأمازيغيين وتأهيلهم، ستنظم المؤسسة «إقامة الفنان» الخاصة بالفن التشكيلي، من 15 إلى 19 يوليوز 2019، يؤطرها أحد أبرز الفنانين بالمغرب.**

**فعلى المترشحين الراغبين في المشاركة في هذه الإقامة أن يستوفوا الشروط التالية :**

- **أن تكون للمترشح أعمال في الفن التشكيلي ؛**
- **أن يكون قد سبق وأن شارك في معارض فنية ؛**
- **أن يكون بصدد إعداد أعمال أو لديه أعمال مستوحاة من الثقافة الأمازيغية أو ذات صلة بها .**

**يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية :**

1) **طلب موجه إلى السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ؛**
2) **ملف فني يتضمن بيان سيرة ونماذج من الأعمال الفنية للمترشح ؛**
3) **نسخة من بطاقة التعريف الوطنية ؛**
4) **صورة شمسية ؛**
5) **رسالة تحفيز.**

**وستتولى لجنة الإنتقاء في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية دراسة ملفات الترشح والإعلان عن الأسماء التي تم انتقاؤها.**
**وكل ملف لا يستوفي الشروط المذكورة أعلاه يعتبر لاغيا.**

**فعلى الراغبين في المشاركة في هذه الإقامة إيداع ملفاتهم لدى مكتب الضبط بالمعهد، أو إرسالها إلى عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، في أجل أقصاه 10 يونيو 2019، إلى العنوان التالي :**

**المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية**
**شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض**
**ص. ب. 2055، الرباط**

الأمازيغي العالم AMAZIGH
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ
www.amadalpresse.com
ماي 2019 - العدد 220
ⵎⴰⵢ 2019 – ⵓⴽⵓⵔ 220 – 2969

# الفنان الكوميدي رشيد أسلال في حوار مع «العالم الأمازيغي» :
# كنت لسان الشعب في سنوات القمع وعانيت من العنصرية و محاولات الإسكات

**''لطالما عانيت من العنصرية و محاولات الإسكات''، لكن ''إصراري على الاستمرار بلسان أمازيغي أغلق أمامي فرصا ذهبية للشهرة أكثر و الربح المادي لكن، لست نادما على ذلك فيكفيني أني اتوفر على تاريخ نضالي طاهر سيفتخر به أبنائي و أحفادي مستقبلا''، يقول الفنّان الأمازيغي الكوميدي، رشيد أسلال في هذا الحوار مع ''العالم الأمازيغي''، ويضيف : ''ذات يوم كنت لسان الشعب في سنوات عز القمع و خلقت اسما فنيا في مجال الفكاهة بالأمازيغية وسط أسماء كبيرة بفني الملتزم و الهادف و لم يكن من السهل أن أفرض إسمي''.**

**وحول واقع الفن الأمازيغي؛ يقول أسلال: ''الفن الأمازيغي حاليا يعيش مرحلة صعبة في الإنتاج تجعله بين مطرقة اللامبالاة و التضييق من طرف الدولة''، مضيفاً ''السياسة الثقافية عموما في المغرب تعتمد على وضع الفن الأمازيغي في خانة خارج الحسابات و تجعله حاضرا للاستئناس فقط''.**

**• كيف ينظر الفنّان الكوميدي رشيد أسلال إلى الفن الأمازيغي بصفة عامة؟**

** الفن الأمازيغي حاليا يعيش مرحلة صعبة في الإنتاج تجعله بين مطرقة اللامبالاة و التضييق من طرف الدولة، حيث نلاحظ تراجعا كبيرا في الإنتاج بسبب هزالة الدعم المقدم للإنتاج الفني الأمازيغي، فعلى سبيل المثال نلاحظ في المسرح عملين مدعمين من سوس هذه السنة بالمقارنة مع باقي المناطق و من جهة أخرى نعيش تضييقا كبيرا من سلطة المتلقي الذي يدخل الفن في صراعات هو بعيد كل البعد عنها مما يعيق اتساع دائرة الإبداع بالأمازيغية، حيث لا يتمكن المبدع من تجاوز بعض الطابوهات الوهمية التي يضعها المتلقي في وجهه مما يخلق نفورا منه من طرف جيل بأكمله .

**• في نظركم ما هي الإكراهات والتحديات التي حالت دون أن نرى الفن الأمازيغي في مستوى تطلعات عشاقه؟**

** هناك إكراهات عديدة أهمها انعدام الثقة في المنتوج الفني من طرف المستثمرين و المستشهرين الذين سيجعلون من المنتوج الفني مربحا وبالتالي يمكنهم ضخ أموال مهمة ترفع من مستوى عجلة الإنتاج الفني، ثم السياسة الثقافية عموما في المغرب التي تعتمد على وضع الفن الأمازيغي في خانة خارج الحسابات و تجعله حاضرا للاستئناس فقط، و يبقى المشكل الأكبر هو تنظيف البيت من الداخل و الذي لن يتم إلا بتدخل أهل الدار بنفسهم، و هنا أقصد أنه لابد لنا من نقد ذاتي بناء يجعلنا نزيح كل من لا يخدم الفن بشكل جيد و فسح المجال أمام الطاقات الفعالة المجدة .

**• ما هي الأسباب المباشرة التي تحول دون أن نتابع الفنان أسلال باستمرار في الأعمال التلفزية ؟**

** ربما جرأتي تبقى عائقا أمام تواجدي بشكل مستمر و كوني أيضا لا أقبل العمل في ظروف غير صحية تضمن كرامتي و كرامة من أشتغل معهم، زد على ذلك أنني أصر دائما على مجموعة من الحيثيات التي تبدو صغيرة لكنها أعمق مما قد نتصور، و على العموم حتى الجسم الفني الهش في تلاحمه يجعل منه سهل الاختراق لأن من تمد لهم يد المساعدة هم من سيعرقلون مسيرتك يوما و لي في الأمر تجارب عديدة موثقة سيطلع عليها المتتبع قريبا في كتاب مذكراتي الذي أستعد حاليا لإصداره بكل جرأة .

**• على الفنّان أن يتحدى دوما الواقع و الظروف والتحديات المختلفة خصوصا إذا كان فنانا حاملا لهم قضية هوياتية/ حقوقية/ثقافية/ تحررية.. فما أهم التحديات التي واجهتك في مسارك ؟**

** ذات يوم كنت لسان الشعب في سنوات عز القمع و خلقت اسما فنيا في مجال الفكاهة بالأمازيغية وسط أسماء كبيرة بفني الملتزم و الهادف و لم يكن من السهل أن أفرض اسمي، فطالما عانيت من العنصرية و محاولات الإسكات، لكن إصراري على الاستمرار بلسان أمازيغي أغلق أمامي فرصا ذهبية للشهرة أكثر و الربح المادي لكن، لست نادما على ذلك فيكفيني أني أتوفر على تاريخ نضالي طاهر سيفتخر به أبنائي و أحفادي مستقبلا. و يبقى ظلم ذوي القربى أشد مرارة حين اليوم للقمع بعض بني آدم من طرف جلادي

> السياسة الثقافية عموما في المغرب التي تعتمد على وضع الفن الأمازيغي في خانة خارج الحسابات و تجعله حاضرا للاستئناس فقط

> نعم أنا سليط اللسان على كل من يتجرأ على تشويه الفن و الفنان الأمازيغي . فأنا أتنفس كرامة و نخوة تجعلني قليل الصبر أمام الحاقدين المبخسين

لمسوخي الهوية و الذين كنت يوما لسانا لهم حين أسكتهم القمع و تحدثت بلسانهم فأصبحوا يقذفونني اليوم بنقراتهم الكيبوورد على اللعين على مواقع الواصل الاجتماعي .

**• البعض يقول بأنك تمتلك لسانا سليطا تهاجم به ودون تردد كل من تعتقد بأنه يسيء للفن الأمازيغي ولرسالته الهوياتية والثقافية إن جاز التعبير ، ما تعليقك؟**

** نعم أنا سليط اللسان على كل من يتجرأ على تشويه الفن و الفنان الأمازيغي. فأنا أتنفس كرامة و نخوة تجعلني قليل الصبر أمام الحاقدين المبخسين، و للتذكير فأنا قاطعت مجالس بعض من عائلتي بسبب تبخيسهم و استهزائهم بالأمازيغية عموما و لم أتصالح معهم حتى تصالحوا مع ذاتهم و هويتهم ... أنا عنيد في هذه المسألة و لن أتراجع عنها مادمت حيا.

**• هل يمكن وصف أسلال باللعب الماهر في حقله الفني/ الكوميدي؟**

** بشهادة الجمهور، أظن أني أتوفر على الإمكانيات الفيزيونومية و المعرفية لأكون كذلك وأنا وبكل ثقة في النفس مستعد لتقمص جميع الأدوار الكوميدية و الدرامية و مارست إدارة الممثل أمام أسماء كبيرة في الساحة الوطنية سواء الناطقة بالأمازيغية أو بالدارجة و ساهمت في نجاح العديد من الممثلين منذ بداياتهم ومن ينكر منهم فهو فاشل إنسانيا .

**لكل فنّان قضية ولكل قضية فنّان فإلى أي حد يحمل الفنان الأمازيغي أسلال هم قضيته الأمازيغية؟ وكيف ينظر إليها؟**

القضية الأمازيغية بالنسبة لي هي مسألة حياة أو موت هي اللب و الجوهر و التحدي الأكبر، فأنا أتقن أربع لغات غير الأمازيغية، لكنني اخترت التعبير بالأمازيغية و هي مسألة نضالية و هبتها حياتي و حياة عائلتي و لن أتخلى عنها لأي سبب كان.

**يقال أيضا "لكل فنان أسلوبا يمتاز به وأسلوبا يمثله "، ما هي خصائص وأسلوب الفنان رشيد أسلال؟**

أنا مع التجديد و الواقعية و أصنع النكتة و لا أقتبسها، فكل أعمالي هي من إنتاجي الذاتي و من تجربتي في الحياة فلا أكتفي بالسماع عن حدث و إنما أعيشه ثم أستنبط منه النكتة فأصيغها ثم أحكيها و هذا أسلوبي الخاص .

**كفنّان ذو تجربة فنّية غنية.. في نظرك متى يكون الفنان مبتذلا؟**

حين يبالغ في الأداء و حين يشوه خلقته من أجل الإضحاك.

**ما هي رسالتك للفنّانين الأمازيغ؟**

تبرؤوا من أشباه الفنانون و لا تتركوا الدخلاء يزرعون الصراعات بيننا، ثم إياكم و إياكم و تبخيس أنفسكم و عملكم .

**وما هي رسالتك إلى المسؤولين على قطاع الثقافة؟**

سامحهم الله في جيل بأكمله عمقوا معاناته على أمل أن يهتموا بالجيل القادم.

**كلمة حرة؟**

أرجو من مثقفينا و جمعيات الحركة الأمازيغية أن لا يحملوا الفنان ما لا طاقة له به، فلا يمكننا أن نحمله هم الحفاظ على اللغة و التراث و الهوية و الأرض فاللغة للسانين، و التراث للباحثين، و لكل مقام مقال... و ننتظر منهم أن يساعدونا في تعميق البحث كل من جهته و لنا أن نوصل الرسائل بكل أمانة.

* حاوره/منتصر إثري

## أمثال أمازيغية

### « ⵓⵜⵜⵓⵔⵉⵛⵜ ⵏ ⵡⵓⵛⵛⴰⵏ » ⵓⵎⵓⵛⵜⵓⵍ

## «أتاكريشت ن ووشان»مثل

المسألة الأساسية التي يُطبق فيها هذا المثل الامازيغي البليغ في المجتمع الريفي هي مسألة القسمة، وبالأخص قسمة تركة الشخص المتوفى، أو الإرث بصفة عامة.

ومحور قصة هذا المثل الشعبي :« Attakricet n wuccan» ، الوارد هنا بأسلوب الاستعارة للدلالة على هزالة التركة المطلوب تقسيمها و طالبوها كثر، يدور حول «كرش الذئب» « takricet n wuccan » فهذا الأخير وكما هو معروف فهو إرث مفتوح للجميع؛ الكل يطلب حقه فيه، نظرا للدِّين الذي في ذمته بسبب ما افترسه من رؤوس أغنام لأصحابها و بالتالي الكل يريد الاقتصاص منه.

ولا شك أن الرمزية التي يرمز إليه «كرش الذئب»« takricet n wuccan » في هذا المثل الذي بين أيدينا؛ هي أن عندما يتوفى شخص ما ويكون قد ترك إرثا معينا قابل للقسمة طبعا، ويكون- وهنا مكمن الداء- من سيرثه بأعداد كثيرة جدا، حينها يتغلب عدد الوارثون المستفيدون على الإرث المعين تقسيمه، وبالتالي يقل نصيب كل واحد منهم أكثر فأكثر مع تزايد الطلب على الاستفادة من حق الإرث المراد تقسيمه.

عندئذ يصبح هذا الإرث مع كثرة عدد الورثة، أجزاء مجزأة، لا تسمن ولا تغني من جوع، أو لنقل تقريبا لا شيء.

نستحضر من خلال هذا المثل:« Attakricet n wuccan» قصة الذئب حين يتم إسقاطه بين فكي مصيدة معروفة بمنطقة الريف باسم « tax cafet « وهي مصيدة من المصايد ذات الحجم الكبير التي ينصبها له الفلاحون المتضررون منه.

وهي أيضا مصنوعة من الحديد، تدفن في الأرض ويلقى عليها التراب حتى لا تبدو حين يمر عليها، ولها ضربة قوية دموية، لدرجة أن قوة تطابق قبضتها الحديدية يمكن أن تكسر عظم رجل الفريسة التي تقع في أسره.

وحين يَعلَق ذئب بين فكيها يأتوا إليه الذين له كارهون ـ وهو يحاول عبثا الإفلات من المصيدة التي أحكمت القبض عليه ـ ممن تأذى من جرائمه من الفلاحين ورعاة الأغنام بما لديهم من سلاح مشمرين عن سواعدهم، وسعادة بادية على وجوههم، ليتقاسموا الدَّين الذي عليه، بينهم، مائة جزء ضربا ورفسا، وكأن الكل يريد أن يأخذ منه شيئا، ولا أحد منهم يريد أن يتنازل عن حقه في أن ينال جزاءه من هذا المدين المكروه من الجميع الذي بينهم، للتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم جراء هذا البلاء الذي استوطن بلدهم، والذي كان يلحق بهم خسارة فادحة في مواشيهم والذي كان يحشى معدته بلحم أغنامهم وضأنهم ومعزهم اللائي كان يُذبِّحها و يفترسها كل يوم وكان في كل مرة يفلت من العقاب.

يومئذ الكل يمد يده ليقتص منه جزاء ما عمل، وهو ماثل أمامهم يكشر لهم عن أنيابه ولسان حاله يقول: يا ليتني لم أتخذ هذا الطريق سبيلا، في انتظار حتفه، وكأن الكل يطالب بجزئه من كرش الذئب، وهذا الأخير من صور المجاز يراد به الجزء ويقصد الكل وهو الذئب، باعتبار هذا الكرش رمزا للدين الذي في ذمته.

واستخلاص الدَّين من المديون بالنظر إلى حال هذا الأخير، لا يكون بالطبع بدس غرمائه اليد في جيبه لأخذ التعويض عن الأضرار، لا بل، يكون عندئذ بالضرب الموجع الذي ينزل فوق رأسه وجسده حتى الموت خاصة إذا طالت مدة سعيه وراء أغنامهم وكلفهم غير قليل من الخسائر في صفوفها.

نعود إلى القول أن «كرش الذئب» بوصفه هنا «تركة»، تشبيها له بما يقع عندما يموت فردا من أفراد أسرة ما، والوارثون بأعداد كثيرة ثم يحصل التدافع بين من له الحق من الأفراد الآخرون للحصول على الميراث، ويكون هناك قائمة طويلة من أقارب المرحوم ممن يحق لهم امتلاك جزء من التركة.

هذا كل ما يتعلق بفحوى هذا المثل:

« Attakricet n wuccan » .

* بقلم: عبد الكريم بن شيكار

# BMCE BANK OF AFRICA
# شنغهاي

## يفتتح BMCE Bank of Africa فرعا بشنغهاي

متواجد ببكين منذ سنة 2000، يفتتح BMCE Bank of Africa فرعا بشنغهاي، أول بنك مغربي تم ترخيصه من طرف السلطات الصينية، يلعب BMCE Bank of Africa دورا هاما في تعزيز العلاقات التجارية بين الصين وافريقيا عبر شبكة وكالاته القارية. من خلال عروض تمويل ملائمة و مرافقة مشخصة لزبنائه، يسهل فرع BMCE Bank of Africa بشنغهاي التبادلات التجارية بين الصين و إفريقيا معززا نهوض المقاولات المغربية في السوق الآسيوي.

BMCE BANK OF AFRICA
البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا
摩洛哥外贸银行

فرع **شنغهاي** برج شنغهاي

bmcebank.ma